د. محمد الباز



الأفعى والشيطان

صفقات الخيانة بين مبارك والإخوان

اليوم السابع
كنوز للنشر والتوزيع

الأفعى والشيطان

صفقات الخيانة بين مبارك والإخوان

اسـم الكتـاب: الأفعى والشيطان.. صفقات الخيانة بين مبارك والإخوان

الـمــؤلـــف: د. محمد الباز

تصميم الغلاف: عيد رحيل

الإخراج الداخلي: سامح غريب (01276890037)

التدقيق والمراجعة: عبد العزيز السباعي

الإشراف العــام: ياسر رمضان

الناشر

كنوز

للنشر والتوزيع

14 شارع جواد حسني متفرع من شارع قصر النيل - القاهرة

تليفاكس: 0223961698 محمول: 01227717795

email:kenouz55@yahoo.com

رقــم الإيـداع: 2654 / 2014

الترقيـم الدولي: 978-977-709-195-4

الطبعة الأولى يناير 2014

الطبعة الثانية فبراير 2014

د. محمد الباز

الأفعى والشيطان

صفقات الخيانة بين مبارك والإخوان

كنوز

2014

وادى الخيانة

قيادات الإخوان ورجال مبارك شركاء فى الحكم والمصير

لست فى حاجة لأن أقول لك إن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن أبدا معارضة لنظام مبارك، لكنك قد تكون فى حاجة - ملحة جدا - لأثبت لك أن هذه الجماعة كانت شريكة لمبارك فى حكمه... وهذه قصة طويلة لها بدايتها المحددة.

لم يكن مبارك بعيدا خلال فترات كثيرة من حياته عن جماعة الإخوان، وإذا كان هناك من يقول إنه عندما كان طالبا فى مدرسة «المساعى المشكورة» الثانوية بالمنوفية، اقترب من جماعة الإخوان، وكان على بعد خطوات قليلة من الانضمام إليهم والعمل معهم كعضو تنظيمى، فإن هذا القول كان ينقصه الدليل، فلم يكن أحد يتحدث به إلا على سبيل الشائعات التى يجيدها الإخوان ضد كل من لا ينتمون لهم.

لكن فى العام 2006 حدث ما جعل الأمر مؤكدا، فقد خرج من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين من قال ذلك وأشار إليه وأكده.

أقصد تحديدا محمد هلال أحد الكبار المعمرين فى الجماعة والذى

صاحب مؤسسها الأول حسن البنا، وتوفى فى العام 2009 عن 89 عاما... فى النقلة ما بين المستشار مأمون الهضيبى المرشد السادس للجماعة ومهدى عاكف مرشدها السابع فى العام 2004، ظهر اسم محمد هلال مرشدا مؤقتا، أو بالأدق قائما بأعمال مرشد الجماعة.

كان ظهور الرجل مفاجئا للبعض، فقد كنا نعتقد أنه توفى منذ سنوات طويلة، أدى هلال مهمته ثم اختفى مرة أخرى، حيث عاد إلى المنصورة التى ظل فيها طوال عمره يدير مكتب المحاماة الذى كان يملكه ويسخره تماما لقضايا جماعة الإخوان المسلمين مكونا من وراء ذلك ثروة طائلة تركها لأبنائه من بعده، لكنه عاد للظهور مرة أخرى فى مارس 2006، وكان ظهوره أكثر صخبا.

فى 20 مارس 2006 نشرت جريدة «المصرى اليوم» حوارا مطولا مع محمد هلال تحدث فيه عن علاقة عبد الناصر بالإخوان، وعاب فى الرجل بما لا يليق ولا يتناسب مع قامته وقدره الوطنى، وعدت الجريدة أن يكون هناك جزء ثانٍ من الحوار، لكنه لم ينشر أبدا.

اجتهدت المواقع الإخوانية وقتها فى الإشارة إلى أن الأجهزة الأمنية ضغطت على إدارة التحرير بـ «المصرى اليوم» لمنع الجزء الثانى من الحوار، لأن هلال كان قد صرح بأن جهاز أمن الدولة يتنصت على مكتب الإرشاد من خلال أجهزة تجسس قام عملاؤه بزرعها، ولذلك فهو يعرف دبة النمل ربما قبل أن تقع داخل الجماعة.

لكن الحقيقة أن المنع لم يكن لهذا السبب فقط، فقد تطرق هلال إلى علاقة مبارك بالإخوان، وقال إنه كان منهم خلال دراسته الثانوية، لكنه بعد أن اتجه إلى الدراسة العسكرية انفصل عنهم، وحتى يؤكد كلامه،

أكد أن مبارك نفسه هو الذى قال ذلك عندما كان يلتقى بعمر التلمسانى المرشد الثالث للجماعة، حيث كان هو المسئول بصفته نائبا للسادات عن ملف التعامل مع الإخوان، بعد الصفقة التى عقدها السادات مع التلمسانى، والتى بمقتضاها خرجوا من السجون وعادوا لوظائفهم مرة أخرى، فى مقابل أن يساعدوا السادات فى مواجهة معارضيه من الناصريين واليساريين والشيوعيين.

لم يتحدث عمر التلمسانى كثيرا عما دار بينه وبين مبارك، لكنه فى مذكراته التى نشرتها إحدى الصحف العربية فى العام 1984 أشار إلى مقابلاته مع نائب الرئيس حسنى مبارك، يقول: طلب منا السيد عثمان أحمد عثمان، وقد كان وزيرا للإسكان، أن تلقاه مجموعة منا، فذهبت مع الدكتور أحمد الملط والحاج حسنى عبد الباقى والأستاذ صالح أبو رقيق، وقابلناه فرأى أنه من الخير أن نقدم للسادات وجهة نظرنا فى الإصلاح فى تسع صفحات فلوسكاب حملها إليه عثمان.

يكمل التلمسانى: ثم كانت لى مقابلات مع السيد محمد حسنى مبارك، وكان نائبا لرئيس الجمهورية فى ذلك الحين، لقيته فى منزله بمصر الجديدة منفردا مرارا، ومعى الأستاذ مصطفى مشهور مرات أخرى، لبعض استفسارات عن بعض ما جاء بتلك الصفحات التسع، ثم انتهى الأمر إلى صمت مطبق.

لم يكشف التلمسانى عما دار فى هذه اللقاءات، ولم يتحدث عن رأيه فى مبارك، ولا ماذا قال له نائب الرئيس، لكن هلال أشار إلى أن مبارك أشار إلى إخوانيته المبكرة، وربما كان هذا لأنه أراد أن يؤلف قلب الرجل الذى ذهب إليه بصفقة يتقرب بها إلى السادات.

طوال ما يقرب من خمسة وعشرين عاما من حكمه لم يذكر مبارك الإخوان فى حديث علنى إلا مرتين.

الأولى كانت فى بدايات حكمه، ورواها لى عصام العريان فى حديث مطول أجريته معه فى مكتبه بمستوصف العمرانية الذى كان يباشر منه علاج المواطنين وحشدهم لصالح أعمال جماعته.

كان ذلك فى العام 1989، محافظة الجيزة تحتفل بعيدها القومى، دعا المحافظ وقتها عمر عبد الآخر الرئيس ليحتفل مع شعب المحافظة بهذه المناسبة، وفى قاعة الاحتفال كان يوجد عدد من أعضاء مجلس الشعب عن المحافظة، وكان من بينهم عدد من الإخوان على رأسهم المستشار مأمون الهضيبى والدكتور عصام العريان، وقف الهضيبى يرحب بالرئيس وتحدث معه وعنه بكلام طيب، وإذا بالرئيس مبارك يقول لمن حوله: الله.. ما الإخوان بيتكلموا كويس أهه.

كلمة مبارك منحت الإخوان أملا فى إمكانية التواصل المباشر معه، فهو يسمع عن الإخوان كلاما سيئا وهو ما يجعله يبعد عنهم ولا يقربهم منه، لكن إذا استمع مبارك لهم مباشرة فحتما سيغير رأيه، وربما يكون هذا الموقف هو الذى دفع الإخوان لأن يقولوا دائما: اسمع منا ولا تسمع عنا.

المرة الثانية التى تحدث فيها مبارك عن الإخوان كانت فى العام 2005، وقتها تخلى الإخوان عن مهادنتهم للنظام، ففى 5 مايو 2005 بالتحديد دعا الإخوان إلى مظاهرات حاشدة فى محافظات مصر ليطالبوا مبارك بالإصلاح، وكانت نتيجة الصدام بينهم وبين النظام أن تم القبض على 400 إخوانى ينتمون إلى 6 محافظات، ادعى مهدى عاكف وقتها أن عدد معتقلى الجماعة تجاوز 1500 إخوانى.

لكن لماذا فعلها الإخوان؟

لماذا شقوا عصا الطاعة عن مبارك وخرجوا عليه؟

كان لذلك سببان لا ثالث لهما.

الأول لأن حركة كفاية التى خرجت للنور مطالبة بـ «لا للتمديد ولا للتوريث» قد دعت قبلها بأسبوع واحد إلى مظاهرات ضد نظام مبارك، وخرجت أعداد كبيرة فى 13 محافظة، فأدرك الإخوان أن القوى المدنية تسحب البساط من تحت قدميها، وأن أسطورة قدرتها وحدها على الحشد تنهار تماما، فسارعت بدفع شبابها إلى التظاهر من باب إثبات الوجود.

السبب الثانى كان الأهم، ففى هذا الوقت كان الإخوان يتواصلون مع الأمريكان الذين اقتنعوا مبكرا أن الجماعة يمكن أن تكون بديلا لنظام مبارك، فمدوا معها ولها حبال الود... وكانت الجماعة تعرف أن نظام مبارك يتعرض لضغوط هائلة من الأمريكان من أجل إجراء إصلاحات سياسية حقيقية فى بنية النظام، وأن التظاهر ضد مبارك لن يقابل بعنف شديد خوفا من الأمريكان الذين دخلوا العراق فى 2003، وأعلن بوش أنه سيبدأ حربا طويلة ضد كل الديكتاتوريات فى المنطقة العربية.

فى حديث عام وبشكل معلن أشار مبارك إلى جماعة الإخوان بالاسم، قال إنه يعرف ماذا يفعلون ولديه تقارير عن لقاءاتهم بالأمريكان، بل إنه يعرف حتى الهمس الذى يدور بينهم فى الغرف المغلقة.

كان تصريح مبارك وقتها نقلة فى أدائه وطريقة تفكيره وممارسته للسلطة، فالمعروف عن مبارك أنه كان يتجاهل المعارضة تماما، لا يذكرها ولا يشير إليها وكأنها غير موجودة من الأساس، وكان يغضب بشدة عندما

يذكر أحد أمامه اسم معارض، وهو ما حدث بعد أزمة أيمن نور فى العام 2005 (دخل السجن على خلفية تزويره لتوكيلات حزب الغد).

وقتها كان الصحفى الكويتى الشهير أحمد الجار الله يجرى معه حوارا، وسأله بشكل عابر عن أيمن نور، فثار مبارك فى وجهه، وهدد بعدم إكمال الحوار، ولولا المكانة التى يحتلها الجار الله لدى مبارك لكان أنهى الحوار بالفعل، لكنه لم يفعل.

كان مبارك يعرف الإخوان المسلمين جيدا، كان يعرف قياداتهم بالاسم، لكنه كان يتجاهلهم تماما، ولم يذكرهم فى 2005 إلا لأنه كان يعرف أن الجماعة أنهت عصرا امتد لأكثر من خمسة وعشرين عاما من التعاون مع مبارك ونظامه، وبدأت فى التخطيط للاستيلاء على الحكم بإشارة خضراء من الأمريكان.

لقد قابل مبارك عمر التلمسانى عدة مرات وهو نائب، لكن بعد أن عفا عنه ضمن معتقلى عصر السادات الـ 1536 الذين دخلوا السجون فى سبتمبر 1981، لم يقابله فى قصر الرئاسة - كان من قابلوا مبارك ثلاثين معتقلا فقط على رأسهم هيكل وفؤاد سراج الدين - ويبدو أنه أخذ قرارا بعدم دخول الإخوان مرة أخرى إلى القصر، وهو ما حدث فعلا، فلم يدخلوه إلا بعد أن قامت ثورة 25 يناير، حيث جلس محمد مرسى وسعد الكتاتنى على مائدة واحدة مع عمر سليمان نائب الرئيس فى حوار لم يسفر عن شىء للخروج من مأزق نظام مبارك الأخير.

قرر مبارك أن يجعل الإخوان المسلمين مجرد أداة من أدوات حكمه، منحهم حرية العمل والتصرف، وحظر عليهم أن يقتربوا من القصر... ولأنهم لا عهد لهم فقد حاولوا ذلك عدة مرات، قابلهم بعنف فدخلوا

السجون ووقفوا أمام المحاكم العسكرية وخسروا كثيرا من أموالهم، لكنهم سرعان ما كانوا يخرجون، ليعاودوا العمل من جديد، وليواصلوا جمع الثروات تحت ظلال مبارك من جديد أيضا.

كان ملف الإخوان المسلمين فى نهايات عصر السادات من بين اختصاصات مؤسسة الرئاسة، لكن مبارك نقل الملف إلى الجهات الأمنية، كان جهاز أمن الدولة هو العصا الغليظة التى طاردتهم فى كل مكان لإحكام السيطرة عليهم، ولم يكن بعيدا عن العمل جهاز المخابرات العامة وتحديدا فى الفترة التى رأسه فيها عمر سليمان، ولأن للمخابرات الحربية تقاطعات عديدة مع ملف الإخوان فلم تكن بعيدة عما يجرى.

حتى المجلس العسكرى كان له نصيب خلال حكم مبارك فى التعامل مع الإخوان، فقد كان من مهام قائد المنطقة العسكرية المركزية أن يوقع على الأحكام العسكرية التى تصدر ضد قيادات الجماعة، وكان آخر من فعلها اللواء حسن الروينى الذى صدق على أحكام بالسجن فى حق خيرت الشاطر وحسن مالك وخمسة عشر إخوانيا كانوا حصاد آخر القضايا العسكرية فى عصر مبارك، وهى القضية المعروفة إعلاميا بميليشيات الأزهر... ثم أصبح ملعب التقارب والصفقات واسعا للغاية بين الإخوان والمجلس العسكرى عقب ثورة يناير مباشرة وحتى ثورة 30 يونيو التى أبعدت مرسى عن قصر الاتحادية وأخرجت الإخوان من الحياة السياسية.

عبر ساحة ومساحة هذه الحلقات التى يمكن أن تمتد قليلا... سنعرف بعضا مما جرى بين قيادات الإخوان ورجال مبارك... كانوا شركاء فى الحكم وشركاء فى المصير، فالثورة خلعتهم والسجن يجمعهم، أما نحن

فنكتفى طول الوقت بالرصد والمشاهدة والمتابعة... والشماتة إذا لزم الأمر، فليس أكثر درامية من أن ترى عروش الآلهة تتهاوى أمامك... لن نبدأ الحكاية من أولها، ولكن سنتحدث من النقطة الأخيرة... فهذا أجدى وأوقع.

الصفقة الأخيرة

لـمـاذا فـشـل رأفــت شـحـاتـه فــى تنفيذ تـعـلـيـمـات مرسى بهيكلة جهاز المخابرات؟

ما الذى يفعله اللواء رأفت شحاته مدير المخابرات العامة السابق؟

الرجل منذ 5 يوليو 2013 وهو يعمل رسميا مستشارا للرئيس عدلى منصور للشئون الأمنية، أى أنه واحد من مجموعة مستشارين يعملون إلى جوار منصور، لكن اللافت للانتباه أن مستشارى الرئيس (على عوض للشئون الدستورية، أحمد المسلمانى للإعلام، مصطفى حجازى للشئون الإستراتيجية، وكمال الجنزورى للشئون الاقتصادية) يظهرون ويجتمعون به فى مناسبات مختلفة، ويصرحون للإعلام، ويجتهدون فى التأكيد على أنهم يعملون، إلا رأفت شحاته فهو على ما يبدو أنه قرر أن يدخل فى حالة من الصمت التامة والكاملة، لا أحد يسمع له صوتا أو يعرف عنه شيئا.

كان التفسير الأول والوحيد لإخراج رأفت شحاته من منصبه كمدير لجهاز المخابرات العامة بعد يومين فقط من عزل محمد مرسى، أنه ليس رجل المرحلة الجديدة، وأنه حتما يميل إلى جماعة الإخوان

المسلمين ورئيسها، لكن هذا التفسير ذاب فى حالة الصخب الهائلة التى أعقبت ثورة 30 يونيو.

لكننى أعتقد أن فتح هذا الباب مرة أخرى سيكون ضروريا، فى سياق حديثنا عن الصفقات والتفاهمات واللقاءات بين الإخوان المسلمين وقيادات الأجهزة الأمنية السيادية منذ عصر مبارك وحتى الآن، فلم يكن بعيدا ما ذهب إليه البعض من أن خروج شحاته من جهاز المخابرات - لم يقض به إلا عشرة شهور فقط - كان بسبب الإخوان المسلمين، وأنه كان ضحية من ضحايا النظام الفاشل.

كان اللواء شحاته واحدا من أبناء الجهاز، بدأ حياته العملية فيه، وكان هو تقريبا أول مدير للجهاز من بين أبنائه، حيث كان يأتيه رؤساؤه من خارجه، وكانت بدايات معرفة المصريين به من خلال صورة عابرة تم نشرها على هامش تسليم الجندى الإسرائيلى شاليط واستبداله بألف معتقل فلسطينى، كان شحاته يقف ممسكا بذراع شاليط قبل تسليمه عبر الحدود مع غزة، يرتدى نظارة سوداء وبنطلون جينز لفت الانتباه إليه بشدة، وكان السؤال عن هذا الرجل دون غيره ممن تواجدوا إلى جواره فى الصورة هو المسيطر على أحاديث من تابعوا واقعة التسليم التى كانت واحدة من إنجازات جهاز المخابرات العامة.

كانت الإجابة سريعة فقد تم الكشف عن أن صاحب الصورة هو اللواء محمد رأفت شحاته نائب مدير جهاز المخابرات العامة، والمهندس الأول والوحيد لصفقة مبادلة شاليط بألف أسير فلسطينى، وقد نجح فى مهمته بشكل كبير لأنه يرتبط بعلاقات جيدة مع كافة الفصائل الفلسطينية وتحديدا فتح وحماس، كما أن سمعته لدى رجال

المخابرات الإسرائيلية جيدة، وهو ما مكنه من النجاح فى مفاوضاته بين الطرفين.

تمت صفقة شاليط تحت رعاية وإشراف من مدير المخابرات المصرية وقتها اللواء مراد موافى، وكان ذلك فى أكتوبر 2011، ولم تمر سوى عشرة شهور فقط حتى كانت هناك صورة أخرى بطلها رأفت شحاته، تخلى عن نظارته السوداء والملابس الكاجوال، حيث وقف مرتديا بدلة كاملة ليؤدى اليمين الدستورية أمام محمد مرسى رئيسا للمخابرات العامة المصرية.

كان المشهد غريبا، فرأفت شحاته يقسم أمام محمد مرسى وهو يضع يده على المصحف الشريف، ويقسم على الولاء الكامل لرئيس الجمهورية، وقتها تم الهجوم بشدة على إدخال المصحف فى القسم من ناحية - بدأ القسم بأقسم بالله العظيم وبكتابه هذا - ومن ناحية ثانية أن نص القسم ورد فيه: «وأن يكون ولائى كاملا لرئيس الجمهورية»... وقيل إن هذه أول مرة يتم فيها استخدام المصحف فى القسم وأن محمد مرسى تعمد ذلك حتى يضفى على الأمر مسحة إسلامية (البعض تساءل هل لو تم اختيار مدير مسيحى لجهاز المخابرات هل سيسمح له بالقسم على الإنجيل؟).

واقع الأمر أن قسم مدير المخابرات على المصحف أمام الرئيس لم يكن جديدا بالمرة، ولكن كانت هذه هى أول مرة يرى المصريون مدير المخابرات وهو يؤدى القسم أمام الرئيس، وهو الأمر الذى كان يتم فى سرية تامة، ودون أن يطلع عليه أحد، ثم إن القسم يتم بالولاء الكامل لرئيس الجمهورية، لكن جرت موجة من التشكيك على خلفية

مخاوف الرأى العام المصرى من أخونة الجماعة لكل شيء، وقد التقط الإخوان الخيط وقتها، وخرج أمين الجماعة الدكتور محمود حسين، ليشير إلى أن الجماعة لو كانت تريد أخونة المخابرات لجاءت برئيس للجهاز من الجماعة - لا تلتفت إلى ما قاله حسين فالجماعة التى لم تكن تملك من يصلح لإدارة إشارة مرور من أين لها بأحد أعضائها ليدير جهاز المخابرات - لكن هذا لم يحدث، واجتهد مستشار مرسى القانونى وقتها المستشار محمد فؤاد جاب الله، وقال إن القسم العلنى من مدير المخابرات ليس إلا تأكيد على الشفافية التى يريد أن يعمل بها النظام المصرى الجديد، بصرف النظر بالطبع عن أن الشفافية لم تكن مناسبة تماما لجهاز حساس مثل المخابرات العامة.

توقف الجدل تماما حول محمد رأفت شحاته، ولم يقترب أحد منه ليظل تعيينه وخروجه من جهاز المخابرات من بين أسرار الحياة السياسية المصرية.

لم يكن اختيار مرسى لشحاته بسبب كفاءته - التى لم يستطع أحد أن يشكك فيها - فقط، ولكن لأن قيادات جماعة حماس القريبة من جماعة الإخوان أثنت عليه، بل يمكن أن نقول إنها رشحته لمحمد مرسى ليخلف مراد موافى، فقادة حماس يعرفونه ويثقون فيه، وتعاملوا معه قبل ذلك فى أكثر من ملف أثبت كفاءته وقدرته على الإنجاز.

قبل مرسى ترشيح وثناء حماس على رأفت شحاته فعينه فى المنصب ربما دون أن يعود إلى قيادات المخابرات العامة ليستطلع رأيهم فى مدير الجهاز الجديد، خاصة أن مرسى لم تكن له أى خبرة بعمل الأجهزة الأمنية السيادية.

لم تهدأ الأرض تحت قدمى رأفت شحاته فى جهاز المخابرات منذ اللحظة الأولى له فى المنصب، فقد كان دخوله إليه مديرا بداية لمشاكل كثيرة، كانت أقلها فى تظاهر العشرات من العاملين بالجهاز أمام المبنى الرئيسى بكوبرى القبة، مرددين هتافات تنادى بعودة مراد موافى رئيسا للجهاز، وكان لدى المتظاهرين مطلب واحد هو مقابلة محمد مرسى للتشاور حول عودة موافى، وتم التهديد بأنه فى حالة عدم استجابة الرئيس لهذا المطلب فسيقوم المتظاهرون بالدخول فى اعتصام سلمى أمام الجهاز.

كان الخبر مفزعا لمن يدركون خطورة وحساسية العمل فى جهاز المخابرات، صحيح أن من قاموا بالمظاهرات كانوا عشرات من بين الموظفين المدنيين فى الجهاز، فلم يشارك أحد من ضباط الجهاز أو قياداته فى المظاهرة لمعرفتهم بخطورة وحساسية الدور الذى يقومون به، لكن أن يأتى اسم جهاز المخابرات فى جملة مفيدة مع تظاهر أو اعتصام أو إضراب فهو أمر مزعج بلا شك.

التخوف الأساسى الذى أبداه بعض قيادات الجهاز كان أن يخرج عشرات آخرون ممن يؤيدون تعيين رأفت شحاته مديرا للجهاز ليطالبوا ببقائه فى مواجهة من يطالبون برحيله، بما يخلق حالة من الفتنة والشقاق بين أفراد الجهاز الذين لم يكن أحد يعرف عنهم شيئا من الأساس.

فى 5 سبتمبر 2012 جرى لقاء بين وفد من رئاسة الجمهورية وعدد من قيادات جهاز المخابرات العامة، لمناقشة مسألة تعيين مدير للجهاز خلفا لمراد موافى، فحتى هذا الوقت كان رأفت شحاته قائما بأعمال مدير الجهاز فقط، كانت الرسالة التى حملها وفد الرئاسة لقيادات المخابرات أنه لا سبيل على الإطلاق لعودة موافى لرئاسة الجهاز مرة أخرى.

كانت الرئاسة تعرف أن الطريقة التى خرج بها مراد موافى من منصبه مهينة جدا، وأن قيادات الجهاز غضبوا من هذه الطريقة واحتجوا عليها، لكن مرسى رأى أن شحاته هو الرجل المناسب له - وتحديدا بعد تزكية حماس له - ولذلك لم يتراجع عن قراره، بل أصر على أن يكون شحاته هو رئيس الجهاز.

بدأ شحاته عمله بعد أن أقسم على الولاء الكامل لرئيس الجمهورية، لكنه رأى أن هناك مقاومة من بعض القيادات لما يريده الرئيس الجديد، وعلى الفور رفع تقريرا لمحمد مرسى عن هؤلاء الضباط - كان عددهم على وجه التقريب 13 ضابطا - وعن عدم تعاونهم معه (لم يستبعد أن يكون هؤلاء الضباط وراء تظاهر العشرات ضده احتجاجا على تعيينه مديرا للجهاز).

كانت تعليمات محمد مرسى لرأفت شحاته هى أن يقوم فورا بإعادة هيكلة جهاز المخابرات، لم يتوقف الأمر لدى مرسى على إصدار الأوامر فقط، بل قرر أن يساعد فى خلخلة الجهاز من الداخل حتى يسهل على شحاته مهمته، وهنا يمكن أن نعيد قراءة بعض الأحداث التى وقعت دون أن يكون لها تفسير واضح أو محدد وقتها.

كان مرسى قد شارك فى حفل إفطار بجهاز المخابرات، وبعد رمضان زار الجهاز مرة أخرى وعقد اجتماعا مطولا مع قياداته، وهدف من ذلك كله إلى التأكيد على أنه يدعم رئيس الجهاز الجديد، ربما لعلمه أن أحدا لا يرحب باختياراته.

بدأ مرسى فى تنفيذ خطته... فى مارس 2013 كان أبو العلا ماضى رئيس حزب الوسط والحليف الجديد لجماعة الإخوان يتحدث فى

الصالون الثقافى الشهرى للحزب، ودون مناسبة وبعيدا عن سياق حديثه قال إن الرئيس مرسى أبلغه أن جهاز المخابرات العامة كوَّن تنظيما يضم 300 ألف بلطجى منهم 80 ألفا فى القاهرة وحدها، وأن المخابرات العامة سلمت التنظيم إلى جهاز أمن الدولة الذى سلمهم إلى المباحث الجنائية، وإن هذا التنظيم هو الذى ينزل إلى الشوارع باستمرار، وهو الذى ظهر فى الاشتباكات التى دارت بمحيط قصر الاتحادية، وكان بحوزتهم الأسلحة البيضاء والنارية، وأن من يقوم بتحريكهم معروف، وأن حجم الأخطار ضخم جدا.

كان أبو العلا ماضى صادقًا تماما فى أن مرسى هو الذى أخبره بذلك، رغم أن المتحدث الرسمى باسم الرئاسة عاد بعد ذلك ليشكك فى الرواية عندما أجاب على من سألوه عن حقيقة ما قاله ماضى بقوله: اسألوا من قال، فى إشارة إلى أن ماضى هو المسئول وحده عما قاله، ولا علاقة لمرسى بالأمر من قريب أو بعيد.

لم يفطن أبو العلا إلى أن مرسى يورطه، يتعامل معه كمجرد ورقة فإذا مرت التصريحات بسلام كان الأمر كله خيرا، وإن تم الاعتراض عليها يتجاهل الرئيس الأمر وكأنه لا علاقة له به على الإطلاق، وهو ما حدث، فقد آثار ما قاله أبو العلا عاصفة من الغضب، أجبرت حزبه أن يدلس علينا من جديد ببيان رسمى أشار إلى أن رئيسه كان يقصد أداء جهاز المخابرات أيام مبارك، دون أن يدرك أن قيادات الجهاز الحاليين كانوا هم أنفسهم قيادات الجهاز أيام مبارك، ثم إنه تحدث عن تنظيم المخابرات الذى تواجد فى أحداث الاتحادية التى جرت فى عهد مرسى... وهو ما يعنى بوضوح مقصد أبو العلا ومن ورائه مرسى إلى اتهام قيادات

الجهاز بالفساد السياسى، تمهيدا لتطهير الجهاز وإبعاد من يعارضون توجهات الرئيس... بنفس الطريقة التى تم اعتمادها مع وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة تحديدا.

قبل واقعة أبو العلا ماضى بشهور، وفى نوفمبر 2012، جرت واقعة أخرى لم تكن لها وقتها دلالة واضحة، فقد أعلن محمد البلتاجى أنه تم القبض على عقيد بالمخابرات المصرية هو أحمد محمد كامل حسين الديب، ويحمل رقم 3390 بالجهاز، واتهمه بأنه كان يقوم بتوزيع أموال على المتظاهرين فى إحدى المظاهرات بمدينة الإسكندرية لحرق مقرات الإخوان... البلتاجى واصل اتهاماته للديب عندما قال إن كل الاشتباكات التى وقعت فى الإسكندرية كانت بتحريض مباشر منه، وأنه عند القبض عليه كان يحمل 2 طبنجة وبندقية خرطوش فى سيارته.

البلتاجى لم يتوقف عند كلامه بأن الإخوان أمسكوا به فى الإسكندرية، بل قام بتصعيد الأمر متهما أجهزة أمنية فى الدولة - قاصدا المخابرات تحديدا - بالعمل ضد الرئيس المنتخب.

لم يكن محمد البلتاجى الذى كان يتحدث فى أحد البرامج الفضائية حاضرا الواقعة التى ادعى أنه تم فيها ضبط ضابط المخابرات، ولكنه كان يستند إلى معلومات حصل عليها، ونشرتها الجماعة على مواقعها، مشيرة إلى أن مجموعة من شباب الجماعة ألقوا القبض على عقيد المخابرات وضبطوا سيارته التى كانت بها أسلحة، والتقطوا لها صورا تؤيد ما يقولونه... وزادت الجماعة على الأمر بأن نشرت خبرا يفيد بسجن ضابط المخابرات، وهو ما نفته النيابة ونفته وزارة الداخلية كذلك.

فى كلام أحد المصادر الأمنية بمديرية أمن الإسكندرية ما يكشف

حقيقة ما جرى، لقد نفى المصدر الأمنى الاتهامات التى وجهها البلتاجى إلى العقيد أحمد حسين الديب، فهو لم يشارك فى المظاهرات ولم يوزع أموالا على المتظاهرين لإحراق مقرات الإخوان الإدارية فى الإسكندرية، وأن البندقية التى كانت بحوزة الضابط مرخصة من نادى الصيد، حيث يمارس هواية ضرب النار فى النادى... ولم ينه المصدر الأمنى كلامه إلا بعد أن أكد أنه تم نقل الضابط إلى مستشفى مصطفى كامل.

لقد تعقبت مجموعة من الإخوان المسلمين ضابط المخابرات وهى تعرف شخصيته جيدا، وقامت بالاعتداء عليه للدرجة التى استدعت أن يتم نقله إلى المستشفى، وذلك قبل أن تعلن الجماعة أنه كان يحمل السلاح ويحرض على مقرات الإخوان، وذلك حتى تمنح الرئيس مبرر المطالبة بإعادة هيكلة جهاز المخابرات، ودعم مدير الجهاز فى ذلك، بما يتيح له أن يستبعد تنظيم الـ 13 الذى كان لا يرضى عن سياسات محمد مرسى ولا يقبل بما يقوم به تحديدا داخل الأجهزة الأمنية السيادية.

لا يمكن أن ألوم على رأفت شحاته ما فعله، فقد أقسم على الولاء الكامل لرئيس الجمهورية، وكان يتصرف من منطلق أن الجهاز لابد أن يعمل من أجل تنفيذ سياسات وتوجهات الرئيس الجديد.

لكن المفاجأة أن هناك من يشير إلى أن محمد رأفت شحاته لم يكن متعاونا على الإطلاق مع الرئيس الإخوانى، وأنه بعد تحرش أبو العلا ماضى بالجهاز من خلال تسريبه لواقعة تنظيم البلطجية الذى أخبره به مرسى، تلقى رأفت شحاته مكالمة من الفريق السيسى وزير الدفاع، أخبره فيها أنه لن يسمح لأحد بأن يتدخل فى عمل جهاز المخابرات العامة... وأن شحاته رفض تماما أن ينقل بعض الملفات التى يعمل عليها الجهاز وتحديدا

ملفات حماس والقضية الفلسطينية إلى الرئاسة، رغم أن مرسى طلب ذلك منه أكثر من مرة، فقد كان يخشى أن تقع هذه الملفات فى يد جماعات خارجية، فى إشارة واضحة إلى التنظيم الدولى لجماعة الإخوان المسلمين.

لقد انحاز مصطفى بكرى فى كتابه «سقوط الإخوان» إلى أن رأفت شحاته كان واحدا ممن دعموا ثورة يونيو، ومن وقفوا ضد مخطط محمد مرسى وجماعته لأخونة الدولة، رغم أن بعضا من المواقف التى أوردها عن رأفت شحاته تزيد اللبس من حوله.

يروى بكرى أن الفريق أول عبد الفتاح السيسى طلب من اللواء رأفت شحاته مدير المخابرات العامة أن يجرى اتصالا بالرئيس مرسى وأن يبلغه أن الجيش يغلى وأن الغضب وصل إلى مرحلة كبيرة، وحذر شحاته مرسى قائلا له: إن الوضع فى مصر يستحق إجراءات عاجلة لتهدئة الشارع الغاضب، وقال له: أنت وحدك الذى ستدفع الثمن، ونحن لا نريد مصر مثل السودان تتعرض للعقوبات، وتكون النهاية إحالتك لمحكمة الجنايات الدولية شأنك شأن الرئيس البشير، وطلب شحاته من الرئيس أن يعد خطابا جديدا للشعب، يؤكد فيه وبرغم حرصه على الشرعية فإن حرصه على الدم أكبر بكثير من أى طموحات سياسية، وأن يؤكد أنه لن يقبل أن يذكر اسمه فى التاريخ مقترنا بأى فتنة تشهدها البلاد فتؤدى إلى اقتتال أبناء الوطن الواحد، وأنه إذا كانت السياسة ستؤدى إلى الفتنة فلتذهب إلى الجحيم، وأنه مستعد للوصول إلى حل جاد وحقيقى ينهى الأزمة فى البلاد.

لقد استمع الرئيس مرسى - كما يقول بكرى - إلى نصيحة اللواء رأفت شحاته، فكانت إجابته كالمعتاد: طيب هنشوف، وساعتها أدرك

شحاته أن مرسى مصمم على العناد وأنه يرفض أى نصيحة توجه إليه، ومن ثم التزم الصمت بعد ذلك حتى اليوم الأخير فى حكم مرسى.

أغلب الظن أن عبد الفتاح السيسى طلب من رأفت شحاته الحديث مع محمد مرسى فى أيام حكمه الأخيرة لأنه كان يعرف أن مرسى يثق فى شحاته أكثر من الآخرين، وأنه يمكن أن يستمع إليه، وهو ما يؤيد ما ذهبنا إليه من أن شحاته كان على وفاق مع محمد مرسى ولم يختلف معه أبدا، وإلا لما تم إخراجه من جهاز المخابرات بهذه السرعة، وتجميده فى منصب مستشار الرئيس المؤقت للشئون الأمنية.

لقد كان لدى جماعة الإخوان المسلمين رغبة ملحة فى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية السيادية طبقا لما يحقق مصالحها ويمكنها من فرض سيطرتها الكاملة على كل مفاصل الدولة، نجحت الجماعة إلى حد ما مع جهاز الأمن الوطنى الذى حل بديلا لجهاز أمن الدولة، وتم ضبط المتعاونين داخل الجهاز مع الجماعة وتم إخراجهم والتحقيق مع عدد منهم، لكنها لم تستطع الاقتراب من المخابرات الحربية التى كانت ولا تزال عصية على الاختراق لأسباب تتعلق بتركيبتها وتكوين القائمين عليها وطنيا وعسكريا ونفسيا.

كانت الجماعة تعرف أن جهاز المخابرات الحربية هو المرحلة الأخيرة التى ستحشد لها جهودها بعد أن تسيطر على الأمن الوطنى والمخابرات العامة، لكن المفاجأة أن المخابرات الحربية التى تقدمت عدة خطوات على المخابرات العامة منذ ثورة يناير 2011، كانت تظهر فى الوقت المناسب لتفسد مخططات الإخوان للسيطرة وفرض النفوذ على مفاصل الدولة الحيوية.

لم يكن ما فعله محمد مرسى مع رأفت شحاته إلا صفقة حاولت جماعة الإخوان من خلالها أن تضع الجهاز فى جيبها، بعد أن ظلت طويلا مبعدة ومطاردة، لكنها الآن وقد وصلت إلى السلطة فلا مانع من أن تتحكم فى كل شىء طبقا لعقيدتها ومصالحها حتى لو كانت هذه المصالح تتعارض مع مصلحة الوطن العليا... لكن هذه الصفقة بارت تماما ولم يكتب لها النجاح... وبهذا تكون هذه هى الصفقة الأخيرة التى كان فشلها من بين أسباب انهيار جماعة الإخوان وخروج رئيسها من السلطة غير مأسوف عليه، هذا الذى لم يصدق أنه أصبح رئيسا فواصل سياسته فى العمل فى الخفاء وعقد الصفقات والكيد للمختلفين معه لإقصائهم وإبعادهم عبر المؤامرات، التى لم تكن فى النهاية إلا محاولات ساذجة من هواة فى عالم السياسة، غسل الوطن يديه منهم إلى الأبد.

وسطاء المحبة

عمر سليمان يكشف سر كراهية مبارك الشخصية لقيادات الإخوان المسلمين

مات عمر سليمان مقهورا.

بعد أن أعلن ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة 2012، وجد عاصفة من النقد والهجوم وتكسير العظام تقودها جماعة الإخوان ضده، قالوا إنه قاتل ودموى وخائن.

قال عمر لمن حوله فى حيرة: عمن يتحدثون؟... هل أنا هو هذا الرجل الذى يصفونه بأنه دموى وقاتل؟

كانت دهشة سليمان أنه ربما كان الوحيد من بين رجال مبارك الذى كانت لديه رؤية واضحة ومحددة لإدماج الإخوان المسلمين فى الحياة السياسية المصرية، من خلال تمكينهم من تأسيس حزب سياسى، وكانت هذه فكرة مبكرة جدا، ربما قبل أن تفكر مجموعة حزب الوسط فى تأسيس حزبها، وقبل حتى أن تعلن الجماعة برنامجًا لحزبها قبل ثورة يناير، وإن كانت تراجعت بعد إعلان البرنامج، فى إشارة إلى أنه برنامج عمل وإصلاح للجماعة وليس برنامج حزب.

عن قرب كان عمر سليمان يرصد علاقات قيادات جماعة الإخوان المسلمين مع جهاز أمن الدولة، وكان يعرف أن قيادات الجماعة يرتبطون بعلاقات مع قيادات فى جهاز أمن الدولة حسب الظرف السياسى الذى تمر به البلاد، فهى أحيانا علاقات توافق وتفاهم، وأحيانا أخرى علاقات تخاصم ومطاردة متبادلة، ففى الوقت الذى كان يعد فيه جهاز أمن الدولة تقاريره عن قيادات الجماعة، كان لدى الإخوان جهازهم الخاص الذى يجمع معلومات وافية عن قيادات أمن الدولة فى كل المحافظات، على الأقل لتعرف الجماعة مع من تتعامل... وكيف لها أن تتفاهم فى الوقت المناسب.

رصد سليمان حالة التضييق الأمنى على جماعة الإخوان المسلمين فى فترات كثيرة، فقرر أن يجعل من جهاز المخابرات العامة ملجأ وملاذا للإخوان، حيث كان رجاله على اتصال بمجموعة من قيادات الجماعة ينصحونهم ويتشاورون معهم ويناقشونهم حول بعض المبادرات السياسية التى كانت تطلقها الجماعة أحيانا، رغبة فى عدم الاختفاء التام من على المسرح السياسى، خاصة أن هدف أمن الدولة كان فى تحجيم الجماعة بشكل كامل.

راعى عمر سليمان فى علاقته بجماعة الإخوان المسلمين عدة أشياء:

أولا: لم يقابل بنفسه أحدا من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، بل كان يترك هذه المهمة لرجاله، الذين كانوا يلتقون ببعض البارزين من أعضاء الإخوان، لمعرفة آرائهم وأفكارهم، ربما فى محاولة لاستشراف ما يمكن أن يقبلوا عليه أو على الأقل ما يخططون له.

ثانيا: لم يتم الإعلان فى أى مرة من مرات اللقاء بين رجال عمر

سليمان وقيادات جماعة الإخوان المسلمين سواء فى مقر الجهاز أو خارجه، أن هذه اللقاءات رسمية، أو أن الضباط مكلفون بنقل رسائل معينة من القيادات، بل كان يتم التأكيد على أن هذه اللقاءات ودية للنقاش والتشاور فقط.

ثالثا: لم يكن عمر سليمان يميل مطلقا إلى جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه كان يرغب فى لعب دور رافع الغطاء حتى لا ينفجر الإناء الذى يمكن أن يفتك به بخاره، كان يعرف أن التضييق الكبير على الجماعة يمكن أن يقودها إلى الانفجار، ولذلك كان يمسك بها قبل أن تصل إلى هذه المرحلة، فى محاولة للمحافظة على الاستقرار وعدم دخول المجتمع فى مواجهات عنيفة ودموية.

رابعا: كان عمر سليمان يسعى جاهدا إلى إقناع الإخوان المسلمين بتأسيس حزب سياسى، لأنه كان يعرف جيدا أن قوة الجماعة فى سريتها وعدم قانونيتها، فأعضاؤها يتحركون بحرية دون التزام بأى إطار قانونى، لا أحد يعرف بدقة مصادر تمويلهم ولا ما يخططون له، لكن عندما نضعهم فى إطار واضح فإنهم يمكن أن يضعفوا بشكل كبير، بل سيكونون مثلهم مثل بقية الأحزاب الهشة التى تعمل على الساحة السياسية.

خامسا: وضع عمر سليمان أمام مبارك تقارير كاملة بلقاءات رجاله مع الإخوان المسلمين، وكشف له عن أهدافه من تقريبهم والاستماع إليهم، لأن سليمان كان يدرك مدى كراهية مبارك للإخوان المسلمين.

كان هذا هو الواقع فعلا، فمبارك لم يكن مختلفا مع الإخوان المسلمين سياسيا أو فكريا، ولكنه كان يكرههم كراهية شخصية، ومن بين القليل الذى كشفه عمر سليمان فى الحوارات القليلة التى أجريت

معه على هامش ترشحه فى الانتخابات الرئاسية 2012، كان إعلانه عن السبب الرئيسى فى كراهية مبارك للجماعة.

فطبقا لما رواه سليمان كانت لمبارك وجهة نظره السياسية، كان ينظر إلى الإخوان المسلمين بكثير من الشكوك، وكان يرى أنهم تآمروا على قتل كل رؤساء مصر، فخططوا لقتل عبد الناصر، وشاركوا فى قتل السادات، ثم خططوا لقتل مبارك نفسه ثلاث مرات، ولم يكن سهلا على رئيس أن يعرف أن تيارا بعينه لن يتردد فى حمل السلاح أو قتله هو شخصيا إن استطاع الوصول إلى الحكم، ولذلك كانت سياسة مبارك مع الإخوان تقوم على المواجهة.

لكن ولأن الإخوان المسلمين كانوا يريدون أن يصلوا إلى مبارك بشكل مباشر، يجلسون إليه ويتحدثون معه، فقد طمعوا أن يجلسوا مع عمر سليمان أولا، حتى يكون الرجل معبرهم الكبير إلى الرئيس، ومن بين ما يرويه محمد حسنين هيكل، أن الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عندما جلسا إليه للنقاش وتبادل وجهات النظر - هيكل يفعل ذلك دائما مع خصومه قبل أصدقائه، فهو لا يزال يعمل بروح الصحفى الذى يدرك أن شرعيته الوحيدة هى جمع المعلومات - كانا يطلبان منه دائما أن يتوسط لدى السيد عمر سليمان ليجلسا معه مباشرة.

كان هيكل يتعجب من حرصهم ودأبهم على طلبهم هذا، لكن لم يكن الطلب عجيبا ولا الإصرار غريبا، كان العريان وأبو الفتوح يدركان أن عمر سليمان قريب من مبارك إلى الدرجة التى يمكن أن تسمح له أن يتوسط ليلتقى الرئيس بقيادات الجماعة ليسمع منهم، ثم إن سليمان هو تقريبا الذى يتحدث إلى مبارك بما يجب، لا بما يحب أن

يسمعه... لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، فلا هيكل توسط ولا الإخوان جلسوا مع سليمان مباشرة.

عمر سليمان يظهر مرة أخرى على سطح الإخوان، لكن هذه المرة على صفحة صفقة واضحة ومباشرة، فما بين عامى 1995 و1996 ألقت الأجهزة الأمنية القبض على عدد كبير من أعضاء وقيادات جماعة الإخوان، وكان من بين من دخلوا السجون عصام العريان وخيرت الشاطر وعبد المنعم أبو الفتوح وعبد الحميد الغزالى ولاشين أبو شنب وجمعة أمين ورشاد البيومى ومحمد حبيب ومحمود عزت ومهدى عاكف وإبراهيم الزعفرانى وسعد الحسينى وحسن الجمل والسيد النزيلى ومحسن راضى ومحيى الزايط وحلمى الجزار وأبو العلا ماضى.

عرفت قضية هؤلاء باسم «قضية النقابيين» وكان ثروت الخرباوى المحامى وعضو الجماعة السابق أحد المحامين الذين عملوا فى هذه القضية، وقد أشار إلى تفاصيل ما جرى فى كتابه المهم «سر المعبد».

كان ثروت وقتها لا يزال فى المرحلة الرومانسية من عمره داخل الجماعة، ينظر إلى هؤلاء المعتقلين كأبطال، دخلوا السجون لأنهم يقفون بالمرصاد أمام نظام مبارك المستبد، لكنه وجد عجبا عندما اقترب من كهنة المعبد، الذين يديرون العلاقة مع نظام مبارك بعيدا عن أعضاء الجماعة الحالمين بالخلافة وأستاذية العالم.

فى واحدة من جلسات هذه المحاكمة أثنى محمد بديع على ثروت الخرباوى وعلى جهوده فى القضية، لكن المفاجأة أن بديع قال لثروت: أنا من سجنى أساعدك قدر المستطاع، وقد أرسلت إلى إخوانك فى مكتب الإرشاد كى يكتبوا مقالة باسم الحاج مصطفى مشهور وينشرونها فى

جريد الشعب عن زيارة الرئيس مبارك إلى بيروت ودعمه لها ولإميل لحود بعد الاعتداءات الإسرائيلية عليها.

كان الإخوانى السابق وصديق الخرباوى عاطف عواد موجودا إلى جوار القفص، فقال لبديع: ياريت تطلب منهم يا دكتور يكتبوها كويس ربنا يكرمك، أنا خايف يشتموا فى لبنان أو إميل لحود ويقولوا عليه درزى، ابتسم بديع ربما فى ثقة وقال: لا.. أنا طلبت منهم يمدحوا مبارك جدا، فهذه فرصة لنا كى نثبت أننا لا نعارض من أجل المعارضة.

كان مصطفى مشهور نائب المرشد العام فى هذا الوقت والقابض عليها من كل جانب يكتب مقالا أسبوعيا فى جريدة الشعب التى كان يرأس تحريرها وقتها عادل حسين، ومن ظاهر كلام بديع أن مشهور لم يكن يكتب المقال بنفسه، ولكن كان هناك من يكتبونه له، لكن ليست هذه هى القضية، فقد أراد بديع أن يمدح مشهور مبارك علانية، بل ويبالغ فى المديح له، حتى ينظر مبارك لهم بعين العطف.

فى هذه القضية كان الدكتور محمد سليم العوا هو رئيس هيئة الدفاع ومعه مختار نوح الذى كان منسقا لهيئة الدفاع، ووقتها قام الإخوان باستقدام عدد من المحامين الإنجليز لحضور المحاكمات بصفتهم مراقبين، وكان من حظ ثروت الخرباوى أنه كان مكلفا مع بعض المحامين الإخوان بمرافقة هذا الوفد، وكان العوا هو الشخص الوحيد المؤهل للتعامل مع المحامين الإنجليز، أما محامو الإخوان فقد كانوا مجرد رفقاء طريق، أما العوا فكانت لديه كل تفصيلات القضايا بحسب موقعه فى رئاسة فريق الدفاع، كما أنه يجيد الإنجليزية إجادته للعربية.

عرف الخرباوى من خلال بعض الإخوان المقربين من الدكتور العوا أنه تدخل سياسيا للصلح بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام، وكان هدفه من الوساطة أن يتيح للحركة الإسلامية مساحة كبيرة من الحركة الدعوية.

طلب العوا مقابلة اللواء عمر سليمان مدير المخابرات، فحدد له موعدا، وفى الاجتماع عرض العوا الوساطة فى الصلح، فوافق عمر سليمان إلا أنه اشترط عدة شروط، منها أن يمتنع الإخوان عن خوض أى انتخابات نقابية أو برلمانية لمدة خمس سنوات، على أن يتيح لهم النظام حرية الحركة من خلال المساجد، فإذا وافق الإخوان على هذا الشرط يتم الإفراج عن كل المحبوسين من الإخوان.

رضى سليم العوا بما قاله عمر سليمان ووافق عليه، فقد ظن وقتها أن قيادات الجماعة سيوافقون على هذا العرض بل وسيرحبون به، فهى فرصة لا تتكرر، لكنه قبل أن يغادر مكتب عمر سليمان قال له مدير المخابرات الذى يعرف الجماعة جيدا: مأمون الهضيبى سيرفض بشدة.

كان مأمون الهضيبى فى هذا التوقيت المسئول عن الملف السياسى فى الجماعة - نفس الملف الذى باشره محمد مرسى بعد ذلك - وكانت مفاجأة بالفعل لسليم العوا عندما وجد رد الهضيبى على عرض عمر سليمان بالرفض القاطع، بل إنه لم يمنح نفسه فرصة لمناقشة العرض مع قيادات الجماعة الآخرين.

تدور الأيام وبدلا من أن يلح الإخوان على عمر سليمان من أجل لقائه منفردا، يسعى هو إلى طلب اللقاء بهم، كان عمر قد ترك جهاز المخابرات وأصبح نائبا لحسنى مبارك، وعليه مهمة أساسية وهى أن

يجرى حوارا مع القوى السياسية المختلفة من أجل الخروج من المأزق، ويعترف عمر أنه من دعا الإخوان إلى مائدة الحوار، رغم أن نظام مبارك ولأيام قليلة سبقت هذه الدعوة كان ينظر للجماعة على أنها محظورة.

برر سليمان دعوته الإخوان إلى الحوار لأنه - كما قال - كان يعرف أن الجماعة هى التى تحرك الميدان فى هذا الوقت، ورغم أن معلومات مدير المخابرات لم تكن دقيقة فإنه تعامل مع ما اعتقده على أنه أمر واقع، وكان أن دعا إليه محمد مرسى وسعد الكتاتنى للتفاهم والوصول إلى حل.

لم يكن محمد مرسى وسعد الكتاتنى هم أول من دخلوا إلى قصر الاتحادية من الإخوان المسلمين (الكتاتنى فعلها قبل ذلك مرة واحدة)، كان هناك من سبقوهم إلى ذلك، حيث التقى عدد من نواب الإخوان فى مجلسى الشعب والشورى مبارك فى القصر الجمهورى أكثر من مرة.

المرة الأولى كانت فى العام 2005 عندما عقد مبارك اجتماعا فى القصر الجمهورى فى نهاية الدورة البرلمانية بمناسبة إصدار قانون الضرائب، حضره وفد من نواب مجلسى الشعب والشورى، وكان من بين أعضاء الوفد الإخوانيان مصطفى عوض الله وصابر عبد الصادق.

المرة الثانية كانت فى العام نفسه 2005، عندما دعا مبارك عددا من أعضاء مجلسى الشعب والشورى بمناسبة إقرار التعديلات الدستورية، وفى نفس الاجتماع قام بالتوقيع على قانون كادر المعلمين، وحضر من نواب الإخوان أربعة هم سعد الكتاتنى وصبحى صالح ومحمود مجاهد ومحمد الجزار.

انتقدت قواعد جماعة الإخوان المسلمين هذه المشاركة، خاصة أن

بعضا من نواب الجماعة خرج ليشيد بالإفطار فى القصر الجمهورى، وكيف كان مبارك ودودا مع الجميع... لكن فى العام 2009 وعندما دعا مجموعة من نواب اللجنتين العامتين لمجلسى الشعب والشورى لم يحضر الإخوان، لأنهم ببساطة لم يكونوا ممثلين فى اللجنتين، بما جعل الإخوان يعتقدون أن الأمر كان مقصودا تماما... ووقتها كان التفسير الأقرب إلى الصحة هو أن الإخوان بالغوا فى نقد الموقف المصرى من الحرب على غزة، فعاقبهم مبارك بعدم دعوتهم إلى القصر الجمهورى.

دخول الإخوان قصر الاتحادية فى 2011 كان مختلفا، فى المرات التى دخلوه قبلها لم يكن مبارك يتحدث معهم من الأساس، بل لم يكن يعترف لهم بأنهم نواب للجماعة، كانوا بالنسبة له مجرد نواب مستقلين لا أكثر ولا أقل، لم يكن يتحدث معهم ولا غيرهم، وكان يكتفى بالسلام على الجميع فقط.

كانت الثورة قائمة ونظام مبارك يتهاوى، لكن الإخوان لم يدخلوا القصر إلا من أجل الصفقات، وهنا أستشهد بما ذكره الإخوانى هيثم أبو خليل الذى خرج عن الجماعة عندما وصلت إلى السلطة - وعاد إليها فيما يبدو بعد أن تركتها - فى كتابه «إخوان إصلاحيون» ... وهو الكتاب الذى ضمنه دراسة شاملة عن طموح وجموح خيرت الشاطر.

يقول هيثم: قامت الثورة المصرية المباركة فى 25 يناير، أصدر الطاغية المخلوع مبارك تكليفا لعمر سليمان بأن يتفاوض مع القوى الوطنية يوم 31 يناير، وبالفعل بدأ سليمان سريعا، وكان أول لقاء سرى مع الإخوان شارك فى التحضير له أفراد من المخابرات والجماعة الإسلامية.

يكشف أبو خليل فى شهادته تفاصيل ما جرى فى الغرف المغلقة، يقول: فى يوم 1 فبراير ذهب سعد الكتاتنى ومحمد مرسى للقاء عمر سليمان فى اجتماع مغلق ضم ثلاثتهم، وكان الحديث عندها عن سحب الإخوان لشبابهم من التحرير وتهدئة الأمور، كان المقابل هو حصول الإخوان على الشرعية الفعلية عن طريق ترخيص حزب وجمعية والإفراج عن خيرت الشاطر وحسن مالك.

بعد هذه الجلسة عاد الكتاتنى ومرسى إلى مكتب الإرشاد بنتيجة المفاوضات، واجتمع أعضاء المكتب وخشى الكثيرون منهم من استكمال الاتفاق، وأقسموا ألا يخرج هذا الكلام مطلقا للنور، ولا يعرف به أحد من مجلس الشورى العام حتى لا يثوروا عليهم.

جاءت موقعة الجمل لا لتنقذ الثورة فقط - كما يرى أبو خليل - ولكن لتنقذ الإخوان أيضا، ليس من السقوط فى بئر خيانة الثورة فقط، ولكن من السقوط العام، فلو أن الجماعة تحالفت مع نظام مبارك وخرجت لتطالب المتظاهرين بالعودة إلى بيوتهم لكان سقوطها مدويا فى الميدان وفى الحياة السياسية.

واصل عمر سليمان اجتماعاته مع القوى الوطنية، وعندما سئل فى أحد المؤتمرات الصحفية عن سبب عدم حضور جماعة الإخوان المفاوضات، قال بثقة إنهم يفكرون وسيلحقون بنا، ولم يكن أحد يعرف مصدر الثقة التى يتحدث بها عمر سليمان عن مشاركة الإخوان فى الحوار، إلا هؤلاء الذين عرفوا الجلسة السرية التى جمعته بالكتاتنى ومحمد مرسى.

فى 6 فبراير، أى بعد موقعة الجمل بأربعة أيام فقط، ظهر الكتاتنى

ومرسى على مائدة مفاوضات واحدة مع عمر سليمان، ويومها خرج عبد المنعم أبو الفتوح فى فيديو مسجل بثه عبر الـ «يوتيوب»، هاجم فيه ما فعله مندوبا الجماعة فى القصر الجمهورى، ووصف قيادات الإخوان بأنهم يعيشون فى دور المضطهد الذى لم يعلم أن هناك ثورة قامت، وأن الدنيا تغيرت بالفعل.

فى 10 فبراير اجتمع مجلس شورى الجماعة، وأثناء حديث محمد مرسى - وكعادته - زل لسانه، طالبه أعضاء مجلس شورى الجماعة بمعرفة ما حدث دون الرجوع إليهم فى لقاء 6 فبراير، فقال مرسى إننا لم نتطرق لما كنا توصلنا إليه فى الاجتماع الأول.

انتفض عبد المنعم أبو الفتوح - والعهدة على الراوى هيثم أبو خليل - وقال: هو كان فيه لقاء أول يا بديع؟ انتوا بتعملوا إيه فى تاريخ الجماعة دى؟ حرام عليكم إنتو لازم تتحولوا للتحقيق، وغادر الاجتماع غاضبا.

لم تكن شهادة هيثم أبو خليل وحدها هى التى أشارت إلى اجتماع الإخوان السرى مع عمر سليمان، تحدث عن ذلك أيضا الدكتور محمد حبيب الذى كان نائبا أول لمرشد الجماعة قبل أن تطيح به قوى الشر داخلها.

حبيب كان يتحدث فى حوار مطول مع «اليوم السابع»، وجرى الحوار هكذا:

- كنت ما زلت عضوا بمجلس شورى الإخوان عند صدور قرار الجماعة بعدم الدفع بعضو لمنصب الرئاسة فى اجتماع بتاريخ 10 فبراير.. ماذا حدث فى هذا الاجتماع؟

- أنا رفضت حضور هذا الاجتماع وكان من المفترض أن يعقد

اجتماع بينى والدكتور بديع، ولم أكن مشاركا فيه، لكن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح حكى لى ما حدث، وهو أن عددا من الأعضاء اعترضوا على لقاء الدكتور محمد مرسى والدكتور سعد الكتاتنى مع عمر سليمان بهدف الحوار مع القوى السياسية، وكنت رافضا لهذه المقابلة لأنى أعلم أن عمر سليمان كان يريد شق صف القوى المتواجدة فى الميدان بما يؤثر على وحدة هذه القوى.

- هل تمت استشارة مجلس شورى الجماعة بشأن هذا اللقاء؟
- كان هناك أمر آخر وهو حدوث لقاء بين قيادات الجماعة منفردين مع عمر سليمان قبل هذا اللقاء دون الرجوع لمجلس شورى الجماعة، وهو ما أثار غضب أعضاء الشورى، وكان ذلك قبل فبراير الذى شهد موقعة الجمل.
- وما فحوى هذا اللقاء؟
- كان محاولة لصرف الإخوان عن الميدان مقابل الإفراج عن بعض القيادات من الجماعة مثل خيرت الشاطر، لكن الشباب رفضوا وهذا ما بلغنى.

كانت الجماعة ترى الثورة قائمة أمامها، لكنها لم تتخلّ عن الخروج بمكاسب ولو صغيرة مما يجرى، ذهبت بمفردها، وكانت مستعدة لإجهاض الثورة لصالح نظام مبارك، من أجل تأسيس حزب سياسى والإفراج عن بعض القيادات فقط... دون أن تدرى أن الأقدار تخبئ لها ما هو أكبر، تخبئ لها مصر كلها، لكنها عندما حصلت عليها لم تستطع الحفاظ عليها أكثر من عام واحد فقط.

لقد ظل عمر سليمان يتابع ملف جماعة الإخوان المسلمين، وفى العام 2010 أصبح على قناعة تامة أن الجماعة ستكون هى العصا التى ستدخل بها أمريكا إلى المنطقة، وضع أمام مبارك ما لديه من تقارير، وتسجيلات للإخوان، تفاصيل ما جرى فى اجتماعات رجال المخابرات الأمريكية مع قيادات الجماعة فى أنقرة، برعاية مباشرة من المخابرات القطرية... حذر من أن المسألة جد هذه المرة، وأن الإخوان لا يساومون للحصول على مكاسب صغيرة، فهم يريدون السلطة كلها، لكن مبارك لم يقتنع بما قاله مدير مخابرات، واتهمه بالمبالغة.

قال مبارك لسليمان: لا نريد إغضاب الأمريكان منا... وكشف معلوماتك عن اجتماعات الإخوان فى تركيا سيعتبر تجسسًا على دولة مجاورة، أما قطر فهى أصغر من أن يكون لها دور فى مصر.

ظل مبارك يتجاهل الإخوان، ولم يصدق أنهم يمكن أن يشكلوا خطرا كاملا على حكمه إلا بعد أن أصبح سجينا، يتابع ببطء شديد جحافل الإخوان وهى تأتى على كل ما كان لديه.

خيانة رجل الرئيس

الإخـــوان اتـفـقـوا مـع أبــو غـزالـة عـلـى دعـمـه فـى انتخابات الرئاسة ثم باعوه لمبارك

هذه واقعة لا تزال تمثل لغزا كاملا بالنسبة لى.

دارت أحداثها قبل شهور من الانتخابات الرئاسية التى جرت فى العام 2005، وكنت شاهدا على الكثير من فصولها، ومعظم من سترد أسماؤهم هنا لا يزالون أحياء، لكننى أصدقكم القول: لا أستطيع أن أحدد الحقيقى فيها من غير الحقيقى، اللهم إلا ما شهدت عليه بنفسى من وقائع.

كنت قد جلست إلى رجل الأعمال المصرى سيد الباز، الذى قدم لى نفسه على أنه كان أحد المقربين من الرئيس السادات، وقدم لى ما أكد ذلك من صور جمعتهما معا، ومقالات نشرها عنه فى عدد من الصحف، ومناسبات كان يقف فيها إلى جوار السادات، وكان الكاتب الراحل محمود فوزى قد أكد لى هذه العلاقة، عندما قال لى إنه كان يرى الرئيس السادات يتحدث كثيرا إلى سيد الباز، ويخصه ببعض الأسرار، للدرجة التى كنا نتعامل معه على أنه أحد الصناديق السوداء التى يحتفظ فيها السادات بالكثير من الذى لديه.

تكونت لدى سيد الباز علاقات عديدة بسبب قربه من السادات - هو أيضا صاحب إمبراطورية اقتصادية ضخمة فلديه منطقة صناعية باسمه - وكان من أهم هذه العلاقات علاقته بالدكتور مصطفى خليل الذى كان أحد رؤساء الوزارة فى عصر السادات، والذى ظل أحد رجال الحزب الوطنى الكبار فى عصر مبارك (كان آخر منصب شغله هو نائب رئيس الحزب الوطنى).

وضع سيد الباز أمامى تفاصيل رغبة عدد من السياسيين ورجال الأعمال فى ترشيح المشير أبو غزالة للرئاسة فى منافسة واضحة مع الرئيس مبارك فى انتخابات 2005، وقد بدأت القصة برسالة قصيرة من زكريا محيى الدين (أحد الضباط الأحرار الذى أراد عبد الناصر تنصيبه رئيسا لمصر بعد نكسة 67) طالبه فيها بترشيح نفسه، باعتباره كان أحد الضباط الأحرار (أبو غزالة كان يشغل بالفعل الخانة الأخيرة فى القائمة الرسمية للضباط الأحرار التى أصدرها مجلس قيادة الثورة)، وبذلك تكون الانتخابات الرئاسية اختيارًا بين شرعيتين، الأولى هى شرعية ثورة يوليو التى انقلب عليها السادات، وواصل مبارك انقلابه عليها، والثانية هى شرعية حرب أكتوبر التى صادرها مبارك بالكامل لنفسه، باعتباره صاحب الضربة الجوية الأولى.

وصلت المعلومة لعدد من قيادات الحزب الوطنى، فأرادوا إفساد الخطة من جذورها، جرت اتصالات مع الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع وقتها، لإقناع الزعيم التاريخى للحزب خالد محيى الدين أحد الضباط الأحرار، وصاحب الرصيد السياسى الكبير لدى النخبة السياسية والثقافية المصرية لنزول الانتخابات، لكن خالد - ورغم

محاولات رفعت - رفض العرض من الأساس لإدراكه أن الانتخابات الرئاسية ستكون مجرد ديكور، وأنه ورغم ثقله التاريخى والسياسى فإنه لن يستطيع منافسة مبارك الذى يمتلك الدولة والأجهزة الأمنية السيادية بين يديه.

بدأت مجموعة من رجال الأعمال والسياسيين العمل من أجل أبو غزالة، كانوا يدركون أنهم لن يستطيعوا جمع توقيعات من 250 عضوا من مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية لترشيحه، فقرروا أن يبحثوا عن أحد الأحزاب القائمة لترشيح أبو غزالة من خلاله.

وهنا حدث اللقاء مع أحمد حسن الأمين العام للحزب الناصرى وقتها على مائدة فى مقهى «أبو على» بفندق النيل هيلتون - وأشهد أن الرجل كان شجاعا ووطنيا وواثقا من نفسه إلى أبعد مدى - عرض عليه سيد الباز تبنى ترشيح أبو غزالة فى الانتخابات الرئاسية، فوافق الرجل على الفور، واعتبر المشير قامة وطنية لابد من الوقوف خلفها، وقال وقتها: هو فى النهاية أحد الضباط الأحرار، وابن المؤسسة العسكرية، ولا يزال الجيش يحمل حنينا خاصا تجاهه، ولو كان جادا فإننى على استعداد لدعوة الهيئة العليا للحزب لاجتماع عاجل وإعلان انضمامه إلى الحزب، تمهيدا لترشيحه.

لم يطالب أحمد حسن بشىء لا لنفسه ولا لحزبه، طلب أولا أن يجلس مع أبو غزالة ليسمع منه بنفسه رغبته فى الترشح، وبعد ذلك يكون لكل حادث حديث، تم الاتفاق على موعد مع المشير حدده سيد الباز بنفسه، لكن وقبل الموعد بساعات تم تأجيله - فى الحقيقة تم إلغاؤه - دون أسباب معلنة.

انزعج أحمد حسن مما جرى، وطلب منى تليفون منزل المشير، وعندما تحدث مع أبو غزالة وجده يقول له إنه لا ينتوى الترشح للرئاسة

- ولم يتحدث فى كثير أو قليل بعد ذلك - ولما سألت سيد الباز وقتها عن رد المشير الغامض والمريب فى الوقت نفسه، قال إن تليفونات منزل الرجل كانت كلها مراقبة، وأن اتصالات جرت بينه وبين الرئاسة لإثنائه عن الترشح، وأوفد له مبارك عددا من أصدقائهما المشتركين على رأسهم اللواء محمد الشحات الذى كان وقتها محافظا لمرسى مطروح، وطلب من أبو غزالة بشكل رسمى أن يتراجع عن أى نية يمكن أن تكون لديه فى منافسة مبارك.

ما علاقة الإخوان المسلمين بهذه القصة؟

العلاقة بدأت ربما قبل الاتصال بالحزب الناصرى وأمينه العام أحمد حسن، فبعد أن استجاب أبو غزالة لرسالة زكريا محيى الدين ولضغوط أصدقائه من رجال الأعمال وزملائه القدامى الذين خدموا معه فى القوات المسلحة، بعد أن دخلوا له من مدخل أنه الوحيد الذى يمكن أن ينقذ البلد من توريثها لجمال مبارك، فكر فى القوة الوحيدة التى يمكن أن تتمكن من مساندته، ويكون لديها الدافع القوى لمواجهة مبارك، والوقوف فى وجهه، وتم الاستقرار على أن جماعة الإخوان هى الوحيدة التى يمكن أن تقف إلى جواره.

كان هناك تحفظ وحيد أبداه أبو غزالة على الإخوان، رغم أنه هو من اقترح الاستعانة بهم، قال إنه لا يثق فيهم إلى درجة كبيرة، وإنهم يمكن أن يبيعوه للنظام إذا ما لوح لهم بأى مصالح حتى لو كانت هزيلة، لكنه كان مضطرا للتواصل معهم، ليرى على الأقل ما الذى يمكن أن يقدموه.

طلب أبو غزالة من أحد أصدقائه المقربين أن يستطلع رأى الإخوان، وأن يذهب إليهم بصحبة الدكتور يحيى الجمل، الذى كان أبو

غزالة يعرف أن له علاقات قوية مع الإخوان، ثم إنه من ناحية يمكن أن يقنعهم بضرورة مساندتهم لأبو غزالة، ومن ناحية ثانية يكون شاهدا على الاتفاق الذى سيتم بينهم.

استطاع يحيى الجمل أن يأخذ موعدا مع مرشد الإخوان وقتها مهدى عاكف، الذى أرسل له سيارة إلى مكتبه أخذته هو والدكتور سيد الباز إلى مكتب الإرشاد فى منيل الروضة، وكان موجودا فى المكتب وقتها نائب المرشد الأول الدكتور محمد حبيب والثانى خيرت الشاطر، وتواجد أيضا الدكتور محمد مرسى الذى كان مسئولا عن الملف السياسى داخل الجماعة وقتها.

تجاوبت قيادات الجماعة جدا مع الطرح الذى حمله يحيى الجمل مندوبا عن المشير أبو غزالة، وطلب مهدى عاكف أن يأتيهم الرجل بنفسه إلى مكتب الإرشاد ليسمعوا منه (لاحظ أن الجماعة كانت تشترط على من يدخل بيتها فى منيل الروضة أن يخلع حذاءه فى إشارة إلى أنه يخضع لقوانينها ورغباتها أيضا)، وكى يطمئنوا إلى أنه جاد فى عرضه، لأنهم يخشون إعلان تأييدهم له، فيتعرضوا لانتقام النظام وبعد ذلك ينسحب أبو غزالة فيفقدون كل شىء.

عندما استمع أبو غزالة لرغبة الإخوان فى أن يذهب إليهم، أعاد التأكيد على أنه لا يطمئن لهم بشكل كامل، بل أدرك أن فى الأمر مناورة، لكن الإخوان أكدوا أنهم صادقون فى تأييدهم لأبى غزالة، وهو ما خرج به يحيى الجمل من المقابلة.

فى اليوم التالى لهذه المقابلة وحتى يتأكد المشير من صدق نوايا الإخوان تجاهه، سرب سيد الباز الحكاية كلها إلى الكاتب الصحفى

الكبير مصطفى بكرى، وعلى الفور اتصل بكرى بمهدى عاكف وسأله بشكل مباشر: هل سيؤيد الإخوان المشير أبو غزالة فى انتخابات الرئاسة القادمة؟ وكانت الإجابة بالنفى سريعة جدا، وأكد عاكف أن الإخوان لا يمكن أن يفعلوا هذا.

ما الذى حدث خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، فى أولها الجماعة ترحب وتوافق وتدعم، وفى آخرها تعلن أنها لن تؤيد أبو غزالة، الذى علق على نتيجة مكالمة بكرى مع مهدى عاكف بقوله إن الإخوان طول عمرهم خونة ولن يقفوا بأى حال من الأحوال معه.

جرت اتصالات بين الإخوان المسلمين ورموز من نظام مبارك، وتم فتح ثلاث قنوات بشكل عاجل للتشاور وعرض الأمر والحصول على مكاسب أيضا.

القناة الأولى كانت مع صفوت الشريف والتقى بالفعل فى منزله مع عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح، وكان الاختيار موفقا، فعبد المنعم وعصام كانا على معرفة سابقة بصفوت، وكانا يجيدان التعامل معه.

القناة الثانية فتحها خيرت الشاطر مع مسئول بجهة أمنية سيادية، وجرت بينهما اجتماعات عديدة، شرح فيها خيرت موقف الجماعة من أبو غزالة وإمكانية مساندة مبارك فى الانتخابات الرئاسية.

القناة الثالثة أشرف عليها خيرت الشاطر أيضا وكانت مع مجموعة من ضباط وقيادات أمن الدولة، فلم يكن للجماعة أن تتجاهل الجهاز الذى يشرف بشكل مباشر على عملها.

انتهت مفاوضات القنوات الثلاث على أن يسمح النظام للجماعة

بالحصول على مقاعد فى مجلس الشعب من 25 إلى 30 مقعدا، فى مقابل دعم مبارك فى الانتخابات الرئاسية ليس من خلال تصويت أعضائها له فقط، ولكن من خلال الدعوة للرئيس والحشد له، ثم بعد ذلك أن تكون الجماعة سندا لجمال مبارك سياسيا خلال الفترة التى تعقب الانتخابات الرئاسية، حيث كان الحزب الوطنى قد انتهى من قراره بدفع جمال كمرشح رئاسى فى انتخابات 2011.

مرت الانتخابات الرئاسية فى 2005 من خلال مسرحية هزلية حقق فيها أيمن نور رئيس حزب الغد وقتها المركز الثانى، وكان قد مد حبال الود مع جماعة الإخوان المسلمين قبل الانتخابات وزار مكتب الإرشاد - كل المرشحين فعلوا ذلك بشكل أو بآخر - وصلى وراء المرشد طلبا للبركة والأصوات، لكن الجماعة خذلته ولم تقف إلى جواره، فهاجمها بعد ذلك عندما وجد نفسه سجينا من قفص المحكمة، واتهمها بأنها جماعة خائنة لا تفى بوعودها.

هنا لابد من التوقف قليلا أمام دور خيرت الشاطر فى التفاوض مع جهاز أمن الدولة، ومع بعض قيادات الجهات السيادية، فلم يكن غريبا أن يقوم بتزكيته السيد سامى شرف لبعض رجال مبارك من أجل التعاون معه.

لكن من أين عرف سامى شرف خيرت الشاطر؟

المعرفة قديمة بعض الشىء، تعود لأيام عضوية خيرت الشاطر فى التنظيم الطليعى فى أواخر الستينات، حيث لعب دورا بارزا فى جامعة الإسكندرية فى العام 1968، وكان يتعامل مباشرة مع مكتب سامى شرف، وكان خاله القيادى فى التنظيم الطليعى وقتها هو من زكاه لدى سامى.

لاحظ سامى أن خيرت الشاطر شديد الطموح ولديه رغبة لأن يقود أقرانه، وأوقفه عند حده أكثر من مرة، وأكد عليه بأنه ليس أكثر من عضو فى التنظيم الطليعى، بعد سنوات طويلة اعتقد سامى أن الأيام جعلت الشاطر أكثر هدوءا وخبرة، وأنه يمكن التعامل معه، دون أن يدرى أن الأيام زادت تلميذه القديم غرورا وتكبرا.

عندما بدأت الانتخابات البرلمانية فى نهايات 2005، بدا أن الإخوان المسلمين يطمعون فى أكثر من الـ 25 أو الـ 30 مقعدا التى تم الاتفاق عليها، فقاموا بترشيح أكثر من 150 مرشحا من أعضاء الجماعة، واستطاع الإخوان أن يحصلوا فى المرحلة الأولى والثانية على 88 مقعدا.

وهنا لابد أن نتوقف أمام اعتراف مهدى عاكف - المرشد الأكثر صراحة وشجاعة فى تاريخ الإخوان - بتفاصيل الصفقة بينه وبين نظام مبارك، لقد كان طرفا فى صفقة، فلم ينكرها، بل كان واضحا فى أنه جاهز فى أى وقت لعقد صفقات أخرى.

فى حوار مطول أجرته المصرى اليوم مع عاكف فى أكتوبر 2009، قال: حدث عام 2005 حيث زارنى أحد المسئولين الكبار وكان هناك حديث عن سفر الرئيس مبارك إلى أمريكا، وقال أرجو ألا تقوموا بأى شوشرة على زيارة الرئيس هناك، وأبديت استعدادا وجاء للقائى مرتين، وطلبت فى إحداهما أن يحضر اللقاء معنا نوابى، وبالفعل تم اللقاء وكتبنا فيه بنودا كثيرة واتفقنا عليها، ثم ذهب والتزمنا بما اتفقنا.

ويضيف عاكف: وقتها وقبل انتخابات 2005 كان هناك عدد من الإخوان فى السجن، وعلى رأسهم عصام العريان، وكانوا يريدون أن تدخل الجماعة الانتخابات، وطلبوا ألا يكون هناك زخم فيها، وقلت

أنا أيضا أريد ذلك، وقمت بترشيح 150 شخصا، وأوفيت بما وعدت به فى اللقاء الذى تم بينى وبين الأمن، واتفقنا أن تسير الأمور بشكل عادى.

يكمل عاكف: بدأ الإخوان المرشحون يعقدون الندوات وينظمون المسيرات فى الشوارع وجميع من فى السجون أفرج عنهم، وفوجئت باكتساحهم فى المرحلتين الأولى والثانية، وفى المرحلة الثالثة قال لى شخص ما إن شارون اتصل بجورج بوش وأن الأخير اتصل بمبارك، فأبلغونى أنه لن ينجح أحد فى المرحلة الثالثة، على الرغم من أننا كنا نتوقع أن ينجح 50 مرشحا وتحديدا فى المنصورة والشرقية وهما من معاقل الإخوان، وتم ذبحنا فى المرحلة الثالثة.

قلت لكم إن مهدى عاكف هو الأكثر صراحة بين مرشدى جماعة الإخوان - فكلهم كانوا يحترفون الكذب - لكنه فيما قاله هذه المرة لم يكن صريحا بشكل كامل، بل حاول أن يصور الأمر على أنه كان مؤامرة أمريكية إسرائيلية حالت دون أن يحققوا أى نتائج تذكر فى المرحلة الثالثة، رغم أن ما جرى كان مخالفا لهذا تماما.

قاد الاتفاق الأخير مع الجماعة عناصر من مجموعة جمال مبارك - رغم أن صفوت الشريف كان حاضرا فى الاتفاق - التى كانت قد بدأت تسيطر على مفاصل الحزب الوطنى، ولم تكن هذه المجموعة تعرف حقيقة الإخوان بشكل كامل، إلا أن صقور الحزب عندما وجدوا أن الجماعة تكتسح بـ 88 مقعدا فى الجولة الأولى والثانية، وقفوا بقوة أمام مواصلة الاكتساح، ووقتها عقد صفوت الشريف اجتماعا موسعا فى مقر الحزب على الكورنيش، وخلع الجاكت وشمر القميص، وقال بالنص: لا... احنا لازم نشتغل شغل زمان، وقد كان فلم يستطع مرشحو الجماعة

أن يحققوا أى مقعد فى الجولة الثالثة، فقد لعب الأمن بأوراقه القديمة ضدهم، ومنعهم من مواصلة الزحف.

اعتبر نظام مبارك ما حدث من الإخوان صفعة قوية لقوته وكبريائه وادعائه السيطرة على الأمور، فقرر أن يرد الضربة، بعد شهور قليلة، وبعد أن منح معتقلى الإخوان إفراجا كاملا، عاد ليجمعهم مرة أخرى فى السجون، مستغلا أحداث جامعة الأزهر، حيث قام عدد من شباب الجماعة باستعراض عسكرى فى ساحة الجامعة، تم تصويره على أنه إعلان حرب من الجماعة على خصومها، واستعراض قوتها لإرهاب من يخالفها، فتم القبض على رأس الجماعة خيرت الشاطر ومعاونيه من رجال الأعمال الإخوان، بتهمة تمويل الاستعراض العسكرى، وكان الهدف الأكبر هو تجفيف منابع تمويل الجماعة.

حاولت جماعة الإخوان بعد وفاة أبو غزالة فى 2008 أن تصور سجن الشاطر على أنه كان نوعا من تصفية الحسابات، لأنه فكر فى يوم من الأيام فى مساندة المشير ضد مبارك فى الانتخابات الرئاسية، رغم أن ما حدث فعلا كان عملية بيع كاملة من الشاطر لأبو غزالة من أجل مقاعد فى مجلس الشعب، حددها النظام بـ 30 مقعد فى حدها الأقصى، فإذا بالشاطر يعمل من أجل الحصول على 150 مقعدا، وهو ما لم يغفره النظام له، فقرروا قطع رأس غروره والزج به فى السجن مرة أخرى، وهو السجن الذى لم يخرج منه إلا بعد قيام ثورة يناير، وبعفو من المشير طنطاوى فى مارس 2011، ليبدأ عصر آخر من الصفقات بين النظام والإخوان.

ظلت الأمور باردة بين النظام والإخوان، حتى تحدث عاكف عن

الصفقات القديمة، ومعلنا عن أمنيته عن عقد صفقات جديدة مع النظام، لكن رجال مبارك لا يرحبون.

فى نفس حوار المصرى اليوم قال عاكف: نحن الآن فى قمة الشدة ولم يعرض علينا أحد أى صفقة، أنا لا أقدم وهم من يعرضون، ولا توجد عروض حاليا، ويا ليتهم يعرضونها سرا حتى وأنا موجود.

جاء الرد على عاكف سريعا وبعد أيام قليلة، وبشكل علنى من خلال أحمد عز أمين الحزب الوطنى وقتها، الذى كان يتحدث أمام المؤتمر السنوى السادس للحزب الوطنى فى أول نوفمبر 2009، قال عز فى كلمته: إن بعض التيارات المتطرفة لا تمارس السياسة بصورة أكثر تسامحا، فالتسامح لا يشمل رفع الحذاء تحت قبة البرلمان، ويخطئ من يؤمن أن الديمقراطية ستأتى على أكتاف أعضاء مكتب الإرشاد، تلك الديمقراطية التى تقوم على مبدأ مواطن واحد وصوت واحد لمرة واحدة، وبعدها يختفى الصوت إلى الأبد، إن هذه التيارات لا تفرض توجها اقتصاديا معينا، لكنها تفرض زيا موحدا للرجال والنساء ودينا واحدا للقيادات ومن يخالفها لا يصبح معارضا سياسيا بل معارضًا دينيًا لمن يحكم بأمر الله، ومن القادر على معارضة الحاكم بأمر الله؟

أغلق أحمد عز بما قاله أى باب للتفاهم بين النظام والإخوان، لكن فى العام 2010 تغير الوضع كثيرا، وهنا أعود مرة أخرى إلى مهدى عاكف الذى يكشف صفقة أخرى وأخيرة بين الإخوان ونظام مبارك.

استقبل عاكف المؤرخ أحمد رائف، وهو أيضا صاحب دار الزهراء للنشر وأحد الذين أوجعوا جماعة الإخوان بكتاباتهم (صاحب كتابى سراديب الشيطان والبوابة السوداء ويكشف فيهما التاريخ السرى

للجماعة)، كان رائف يحمل عرضا محددا، وهو ألا تخوض جماعة الإخوان انتخابات 2010، مقابل أن يحصلوا على ما يريدون، قال عاكف: جاءنى رائف وجلس معى وادعى أن هناك شخصية كبيرة من النظام أرسلت له رسالة مفادها أن النظام مستعد أن يعطى للإخوان كل ما يريدون مقابل ألا يدخلوا فى انتخابات 2010.

كان ذلك بالطبع قبل أن يترك مهدى عاكف مكتب الإرشاد فى نهايات 2009، رد عليه عاكف بقوله: أنا كمرشد موافق ولكن معى مكتب إرشاد يجب أن آخذ رأيه، وبلغ هذا المسئول الكبير أهلا وسهلا به للاتفاق، لكن رائف ذهب ولم يعد مرة أخرى.

كان هذا ما يعرفه مهدى عاكف، أما ما لم يعرفه ولم يشارك فيه، فكان صفقة متكاملة الأركان تمت فى مكتب حسن عبد الرحمن مدير جهاز أمن الدولة فى وزارة حبيب العادلى، وعقدها مرشد الجماعة الجديد الدكتور محمد بديع، الذى لم يخرج من مكتب رئيس أمن الدولة إلا ومعه هدية عبارة عن علبة شيكولاته سويسرية... أرسلت على بيته الذى كان رجال الجهاز يعرفونه جيدا.

العوا فى أمن الدولة

جهة سيادية تمنع نشر ملف سليم العوا فى أمن الدولة أثناء الانتخابات الرئاسية

كنت أتحدث مع عصام العريان فى مكتبه بنقابة الأطباء بشارع قصر العينى عن مستقبل جماعة الإخوان المسلمين - ديسمبر 2009 - وكان يحدثنى عن العوامل التى يمكن أن تساعد الجماعة فى صمودها وصعودها ونموها خلال السنوات القادمة.

قال لى نصا: هناك مجموعة من التحديات التى يمكن أن تشكل مستقبل الجماعة، منها تحديات متعلقة بالهيمنة الأجنبية، فهناك استقلال ثقافى ساهم فيه التيار الإسلامى، لكن هناك هيمنة قائمة على الدول الإسلامية، وهى تعوق التجديد، هناك كذلك تحدى إصلاح الحكم، فالحكم هو الذى سيرعى أى مشروعات للنهضة، وهذا مطلب شعبى يشترك فيه الإخوان وغير الإخوان، وهناك تحدٍّ ثالث وهو موجود، وأعنى البرامج التى لدى الجماعة، وهذه البرامج تقتضى وجود علاقات بين الإخوان والنخب السياسية والاقتصادية والإدارية والإعلامية.

استوقفته قليلا، قلت له: هل تتحدث عن النخبة السياسية العامة؟ أم النخبة السياسية الحاكمة؟

فقال: علاقتنا بالنخبة الحاكمة ملتبسة جدا، مثل القط وخناقه، نحن لا نريد أن نصطدم بالنخبة الحاكمة، لأن هذا ليس فى صالح أحد، أما النظام فهو لا يريد أن يقضى على الإخوان القضاء النهائى، فقد ثبت فشله فى هذا من ناحية، ثم إن مصلحته فى أن يبقى على الإخوان كفزاعة.

يمكن أن نطبق هذه الفلسفة الواضحة البراجماتية بحذافيرها على موقعية محمد مرسى (الرئيس المعزول) سواء فى جماعة الإخوان المسلمين، أو فى علاقته بالحزب الوطنى وبعض رجال نظام مبارك الكبار، الذين تقاطع معهم الرجل، بعد أن هبط على الجماعة بالباراشوت، وأصبح فى غفلة من الزمن مسئولا عن الملف السياسى داخلها... فهو كان يمد خيوط الود بينه وبين رجال مبارك، لكن هذا الود نفسه لم يمنع النظام من التنكيل بالإخوان وسجنهم وتشريدهم ومصادرة أموالهم أحيانا، فهم طبقا لعصام «قط وخناقه»... كل منهما لا يستطيع أن يستغنى عن الآخر.

فى السبعينات كان محمد مرسى عيسى العياط المولود فى 20 أغسطس 1951 يدرس فى كلية الهندسة جامعة القاهرة، ولأنه كان طالبا مجتهدا جدا، فقد أطلق عليه زملاؤه «محمد مرسى الدحاح»، كان طموحه أن يصبح أستاذا فى الجامعة لا أكثر ولا أقل.

وطبقا لصورة قلمية رسمها له الكاتب والمفكر ثروت الخرباوى، قبل أن يصبح الرجل رئيسا فى يونيو 2012، فإن مرسى وقتها لم يكن يعرف حتى أن هناك جماعة اسمها الإخوان المسلمين.

فى السيرة الذاتية لمحمد مرسى سطر واحد يسجل تاريخه داخل

الجماعـة، وهـو: «انتمـى الدكتـور محمـد مـرسى للإخـوان فكريًـا فى العـام 1977، وتنظيميـا أواخـر العـام 1979، وعمـل عضـوا بالقسـم السـياسى منـذ نشـأته فى العـام 1992».

التاريخ الوحيد الذى يمكن أن يكون مؤكدا هنا هو تولى مرسى القسم السياسى فى الجماعة، أما تاريخ التحاقه بالجماعة فكريا وتنظيميا ففيه نظر، وهو ما يمكن أن نتحدث عنه قليلا.

فى صورته القلمية يقول الخرباوى: تخرج الطالب مرسى العياط بتفوق، وكان له قصب السبق على زملائه، وانكفأ على ذاته ليحصل على الماجستير فى الفلزات فى هندسة القاهرة (حدث هذا فى العام 1978) دون أن يعرف حتى أن هناك جماعة اسمها الإخوان المسلمين، ثم حصل على بعثة للولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدكتوراه.

ظـل مـرسى يـدرس لسنوات فى جامعة جنـوب كاليفورنيا، خلالها تحولات مصر، واغتيل السـادات، وتمت مطاردة عدد من قيادات الإخـوان المسلمين، قبل الاغتيال كان مصطفى مشهور - وهو أحد قيادات الجماعة - قد عرف أن السادات سيعتقل عددا كبيرا من السياسيين، فقرر الهرب خارج مصر وأخذ معه ربيبه فى الجماعة محمود عزت.

لكن من أين عرف مصطفى مشهور بقصة اعتقالات سبتمبر بفترة كافية مكنته من أن يهرب خارج مصر؟

هنـا أتوقـف قليـلا أمـام دراسـة مهمـة جـدا منشـورة عـلى «إخـوان ويـكى» عنوانهـا «الإخـوان المسـلمون ومبـارك مـن المهادنـة إلى المواجهـة» للباحـث الإخـوانى السـعيد رمضـان العبـادى، الـذى يقـول إن مصطفـى مشـهور عـرف مبكـرا بأمـر اعتقـالات سـبتمبر وبـأن اسـمه فيهـا مـن بعـض رجـال الأمـن

الذيـن كان يتصـل بهـم، ويفـسر ذلـك بـأن الإخـوان فى هـذا الوقـت كانـوا قـد اخترقـوا جهـاز الأمـن، وكانـوا يعرفـون مـا سـيحدث أولا بـأول، دون أن يشـير الباحـث الإخـوانى إلى أن مصطفـى مشـهور نفسـه قـد يكـون مـن بـين المتعاونـين مـع رجـال أمـن الدولـة، ولذلـك سربـوا لـه هـذه المعلومـة.

المضحك أن مصطفى مشهور، عمل بمبدأ «إذا جاءك الطوفان فضع ابنك تحت قدميك»... فبعد أن علم بأخبار الاعتقالات القادمة، لم يخبر أحدا من الإخوان الذى وردت أسماؤهم فى القوائم - قال هو بعد ذلك أنه نسى - وفر بجلده هو وتلميذه محمود عزت فقط.

فى سنوات التغريبة حاول مصطفى مشهور أن يجند أكبر عدد من المصريين الموجودين فى الخارج، وفى بيت أحد الإخوان الكبار الذين كانوا يترددون على المركز الإسلامى فى كاليفورنيا تعرف مشهور على محمد مرسى، الذى كان من فرط فراغه يتردد على المركز الإسلامى ليتعرف على المصريين هناك.

مشهور من الشرقية محافظة مرسى، كان يعرف عائلة العياط التى ينتمى لها مرسى، تطورت العلاقة بينهما، عرف مشهور أن مرسى شاب قليل الخبرة، لا توجد لديه أى خلفية حركية، فاطمأن إلى أنه يمكن أن يكون تلميذا نجيبا فى تنظيم الإخوان، فهو يسمع ويطيع دون مناقشة أو سؤال.

عاد محمد مرسى من أمريكا على جامعة الزقازيق منذ العام 1985، وخلال تواجده فى الجماعة - أصبح أستاذا متفرغا فى 2010 - كان يقوم بعمليات محددة ضمن نشاط الحفاظ على قوة التنظيم، وهو ما يفسر أن أحدا من الإخوان لم يكن يعرف شيئا عن مرسى الذى ظل تابعا لسيده مشهور الذى كان يناديه دائما بـ «عمى».

بعد وفاة مصطفى مشهور انتقلت تبعية مرسى إلى خيرت الشاطر، الذى جعل أستاذ الهندسة واحدا من رجاله المقربين، استعان به كباحث واستشارى فى مشروعاته، وكان الملاحظ أن خيرت لم يقحم محمد مرسى فى العمل التنظيمى داخل الجماعة، بل احتفظ به بعيدا ليقوم بأدوار فى العلن، حتى يحتفظ الشاطر بالأدوار الحقيقية فى الخفاء.

كانت النقلة الكبرى لمحمد مرسى داخل التنظيم فى العام 2000، وقتها كانت الجماعة قد أعلنت عن أسماء مرشحيها، وكان مرسى مرشحًا احتياطيًا لمرشح أساسى لدائرته بالشرقية، شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات على الجماعة، وسقط المرشح الأساسى فى دائرة مرسى، ليصبح هو مرشح الإخوان فى الدائرة، وكأن قدره يطارده دائما بأن يكون احتياطيا وليس أساسيا، فكما حدث معه فى انتخابات 2000، حدث فى الانتخابات الرئاسية، كان احتياطيا لخيرت الشاطر، لكن الأقدار دفعته لأن يلعب الدور الأول.

لم يستطع محمد مرسى أن ينجح فى دائرته بالزقازيق إلا من خلال تنسيق مع جهاز أمن الدولة، وقد مرر حبيب العادلى الصفقة فى إطار تفاهم يقضى بدخول عدد من نواب الإخوان مجلس الشعب، وكان أن دخل 17 نائبا بالفعل، كان مرسى هو المتحدث الرسمى باسمهم.

فى انتخابات 2005، ورغم أن الجماعة كانت قد عقدت صفقة واضحة مع النظام - اعترف بها كاملة مهدى عاكف- إلا أن محمد مرسى لم يستطع تحقيق الفوز، وضاع منه كرسى البرلمان، رغم أنه من الطبيعى أن يفوز به لأنه كان نائبا سابقا.

ما الذى حدث بالضبط؟

فكر محمد مرسى أن يعمل بعيدا عن جهاز أمن الدولة ودولة حبيب العادلى، استطاع من خلال علاقته بالدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء وقتها - معرفتهما تستند إلى أنهما كان يدرسان فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة تقريبا فى نفس الفترة - وجمعه بأحد قيادات الجماعة الكبار لعقد صفقة على هامش الانتخابات، إلا أن حبيب العادلى الذى عرف بأمر الصفقة أقسم أن يسقط مرسى فى الانتخابات مهما كلفه الأمر، بل إنه قال أى إخوانى يمكن أن ينجح هذه المرة إلا محمد مرسى على وجه التحديد... وهو ما حدث بالفعل، فعندما دخل 17 إخوانيًا إلى مجلس الشعب كان مرسى منهم، وعندما دخل 88 نائبا المجلس لم يكن منهم.

الصفقة الثالثة كان مرسى أحد أطرافها، وعقدت هذه المرة فى مكتب حسن عبد الرحمن رئيس مباحث أمن الدولة فى مقر الجهاز الرئيسى بمدينة نصر، ونشرتها بعد شهور قليلة من ثورة 25 يناير ضمن سلسلة حوارات أجريتها مع عبد الرحيم على، ولم يكذبها أحد وقتها.

فى الأسبوع الأول من أغسطس 2010 توسط محمد سليم العوا بين حسن عبد الرحمن ومحمد بديع، وطلب أن يجمعهما لقاء، وهو ما حدث بالفعل، فقد تحدد لهما لقاء حضره إلى جوار بديع وعبد الرحمن كل من محمد سليم العوا وسعد الكتاتنى ومحمد مرسى، واثنان من كبار قيادات جهاز أمن الدولة.

استمر اللقاء 6 ساعات وتم الاتفاق فيه على أن يحصل الإخوان على 45 مقعدا فى برلمان 2010، وجرت اتصالات مماثلة مع حزب التجمع، حيث اتفق قيادى أمنى كبير مع الدكتور رفعت السعيد على أن يحصل

حزبه على عدد مساو من المقاعد، وتم التواصل أيضا مع حزب الوفد على أن يكون لهم عدد من المقاعد أكبر من مقاعد الإخوان، وكان الجهاز يرى أن هذه الصفقة ستكون تغطية للحياة السياسية المصرية المقبلة على سيناريو توريث الحكم لجمال مبارك.

كانت الصفقة حتى هذه اللحظة صنيعة أمنية فقط، وكان لابد أن تعرض على الحزب الوطنى، وفى الحزب كانت لديهم خطة يعدها أحمد عز وجمال مبارك، تقوم على أن انتخابات مجلس الشعب ستكون بروفة نهائية لانتخابات الرئاسة، وكان يعنيهم جدا الشكل دون المضمون.

عندما رفع حسن عبد الرحمن عبر حبيب العادلى صفقته مع الإخوان إلى جمال مبارك، رفضها أحمد عز تماما، وقال إنه درب كوادر التنظيم فى الحزب الوطنى، على أساس أن هذه الانتخابات مسألة حياة أو موت لأنها تمهد للرئاسة، وإنه يريد أن يعرف حجم الحزب الحقيقى فى الشارع المصرى، ولذلك سمح بالترشيح الثلاثى والرباعى فى الدوائر، حتى يعرف على وجه التحديد ما الذى يستطيع كوادره أن يفعلوه.

كان الإخوان قد وافقوا على كل شروط حسن عبد الرحمن، وكان جمال مبارك قد بدأ يقتنع بالصفقة، إلا أن أحمد عز أعلن بشكل نهائى أنه لا صفقات مع الإخوان على الإطلاق، ولأن جمال كان يخشى غضبه، فقد وافقه على إلغاء صفقة الأمن مع الإخوان قبل أن تبدأ.

لم يحزن حسن عبد الرحمن ربما على سقوط الصفقة، بقدر ما حزن على الهدية التى منحها لمجموعة الإخوان ووسيطهم محمد سليم العوا، حيث أهدى كلًا منهم علبة شيكولاته سويسرية فاخرة، ولأنهم رفضوا أن يحملوها معهم وهم خارجون من الجهاز، فقد أرسلها لهم على بيوتهم.

قبل أن يحزم الحزب الوطنى أمره فى رفض الصفقة كان الإخوان المسلمون قد بدأوا فى العمل على الأرض، وكانت هناك مهمة قام محمد مرسى تحديدا بتنفيذها، وكشف عنها فى حوار صادم نشرته جريدة المصرى اليوم فى 20 نوفمبر 2010، فى هذا الحوار اعترف مرسى بأنه ينسق مع الدكتور حمدى السيد - أحد كوادر الحزب الوطنى وقتها - فى الانتخابات البرلمانية وأنه يقدر رموز الحزب مثل أحمد عز وزكريا عزمى.

وقال مرسى: نحن نقدر الأمور، فإننا نحترم رموز الوطن، والدليل على ذلك أن الدكتور زكريا عزمى مرشح الحزب الوطنى فى الزيتون، نحترمه ونقدره، فهل معنى ذلك أننا غير غير قادرين على ترشيح أحد أمامه؟... لا نحن قادرون لكننا نحترمه ونقدره.

أثارت كلمات مرسى حفيظة شباب الإخوان وقواعد الجماعة، لكن ما قاله كان مقصودا تماما، بل يمكن أن تعتبره كان نوعا من الغزل ساقه مرسى فى طريق من تريد الجماعة أن تكسب رضاهم.

كان محمد مرسى يعرف قدره جيدا، ويدرك مدى تضاؤله أمام قيادات الحزب الوطنى، وسبحان مغير الأحوال فبعد أن تولى الرئاسة حاول أن يصنع له تاريخا يوحى بشجاعته مع رجال الحزب الوطنى، لكن ما جرى على الأرض لم يكن كذلك على الإطلاق، لقد تعاملوا معه باستخفاف، فحاول الانتقام منهم بعد أن أصبحت السلطة فى يده، وهنا يمكن أن أشير إلى واقعتين.

الأولى خاصة بالدكتور أحمد فتحى سرور آخر رئيس مجلس شعب فى عصر مبارك، لم يكن مرسى يناديه إلا بـ «أستاذنا»، لكن بعد أن خرج سرور من السجن - كان متهما فى موقعة الجمل وقضايا أخرى

- وكما قال لى ياسر على المتحدث باسم الرئاسة لعدة شهور، إن سرور اتصل به وطلب منه أن يحدد له موعدا مع الدكتور مرسى، فلديه ما يقوله، ولما سأله ياسر عن سبب المقابلة المباشر، قال له سرور: إنه يخشى على الرئيس من أن يضلله مستشاروه، وأن لديه الخبرة القانونية الكافية التى يمكن أن يضعها فى خدمة الرئيس، نقل ياسر على - كما أكد لى - الرسالة كاملة إلى محمد مرسى، لكن الرئيس الإخوانى قال: سيبوه شوية لما نشوف ممكن نستفيد منه بإيه.

يمكن أن ينكر الدكتور فتحى سرور اتصاله بياسر على من الأساس، وساعتها لن ألومه، أنا هنا أنشر ما سمعته بأذنى من ياسر على وكان عليه شهود... ولا أستبعد أبدا أن يكون ياسر قد افترى على الرجل.

أما الواقعة الثانية فخاصة بالدكتور زكريا عزمى، الذى أشاد به مرسى فى نوفمبر 2010، ووصفه بأنه رمز من رموز الوطن، ثم عاد وهاجمه فى خطابه الشهير فى 26 يونيو 2012 الذى هاجم فيه الجميع، واتهمه صراحة بأنه يقود ميليشيات من الفلول ضده.

كان زكريا عزمى بالنسبة لمحمد مرسى هو الملجأ والملاذ، فعندما كان مرسى نائبا فى مجلس الشعب (2000 - 20005) تم اعتقال ابنه أسامة الأكبر خلال إحدى مظاهرات الإخوان المسلمين، تحدث مع الدكتور مصطفى الفقى، وقال له إن ابنه معه الجنسية الأمريكية، ولا يريد أن يضغط من خلال الاتصال بالسفير الأمريكى حتى ينهى الموضوع، وقتها نصحه مصطفى الفقى بأن يتصل بالدكتور زكريا عزمى، الذى أنهى الموضوع على الفور، وتم الإفراج عن ابن مرسى.

المفارقة أن الدكتور مصطفى الفقى فى الأيام الأولى لرئاسة مرسى

روى هذه الواقعة تليفزيونيا، وكان بذلك أول من أشار إلى جنسية أولاد محمد مرسى الأمريكية... وهو الإعلان الذى تقدم بعده بعض المحامين بدعاوى قضائية طالبوا فيها بإسقاط الجنسية الأمريكية عن أولاد الرئيس، وأعتقد أن بعض هذه القضايا لا يزال متداولا حتى اليوم.

على هامش صفقات محمد مرسى وعلاقاته مع رجال نظام مبارك - دع عنك الأكاذيب التى رددها عن مواقفه مع كمال الشاذلى، وكيف أن الشاذلى قال له: السياسة نجاسة يا دكتور مرسى وأنتم ناس أطهار فسيبوا لنا احنا النجاسة، فهو مما لا يعقل أساسا - ولكنى أتوقف عند دور الدكتور محمد سليم العوا فى الوساطة بين أمن الدولة وجماعة الإخوان المسلمين، والذى بدأ تحديدا منذ العام 2008.

لماذا محمد سليم العوا تحديدا، وهل كانت للرجل علاقات خاصة أو عادية مع رجال أمن الدولة؟

الحقيقة أن سليم العوا لم يكن يرتبط بعلاقات مع ضباط فى جهاز أمن الدولة، بل كانت علاقته رأسا برئيس الجهاز اللواء حسن عبد الرحمن، وبدأ التواصل بينهما عندما طلب عبد الرحمن العوا إلى لقاء فى مكتبه ليناقش معه بعض الأمور الخاصة بالتيارات الإسلامية باعتباره خبيرا فى شئون هذه الجماعات.

استجاب العوا على الفور، بل سارع فى تلبية نداء حسن عبد الرحمن (فى ملف سليم العوا فى أمن الدولة أنه يحب التقرب من السلطة ويهوى صداقة الكبار والوزراء والمسئولين فى المواقع المهمة) وربما لهذا أصبح صديقا مقربا من حسن عبد الرحمن، الذى أصبح يتردد على مكتبه منذ العام 2006، وكانت للقاءاتهما معًا طقوس خاصة، فعندما كان يستقبل

عبد الرحمن صديقه العوا كان يرفض استقبال أى قيادات أمنية من داخل الجهاز أو خارجه، حتى لو كانت الأمور عاجلة وملحة.

لم يكن حسن عبد الرحمن يثق فى أحد، يعتبره كل من عملوا معه أكبر شكاك على وجه الأرض، لكنه مع ذلك كان يثق بالدكتور محمد سليم العوا، الذى أصبح وسيطا بين أمن الدولة والعديد من التيارات الإسلامية، ولم يتوقف الأمر على مصر، بل تعداه إلى خارجها، حيث تمت الاستعانة بالعوا أكثر من مرة فى تبليغ رسائل إلى حسن نصر الله زعيم حزب الله، وكان الرجل يقوم بالمهام الموكولة له بمنتهى الكفاءة.

يتبقى لدىّ فى هذا الملف أمر واحد، ويتعلق بسليم العوا وليس الإخوان، فأثناء معركة الانتخابات الرئاسية فى 2012، كانت هناك رغبة لدى قيادات فى الأمن الوطنى ممن لديهم ملف سليم العوا الكامل فى أمن الدولة (به بعض التقارير بخط يده) فى تسريبه إلى الصحف، معتقدين بذلك أنهم يمكن أن يساعدوا فى حرقه أمام الرأى العام، إلا أن قيادات سيادية حالت دون تسريب الملف، وكانت وجهة نظرهم فى ذلك أنهم لا يريدون حرق العوا، لأنه فى النهاية يمكن أن يساهم فى تفتيت أصوات التيار الإسلامى، فيكون الفوز من نصيب مرشح مدنى، وتم حجب الملف بالفعل، لكن لم يفز مرشح مدنى.

تم حجب الملف فى المرة الأولى، لكننى أعتقد أنه لن يظل محجوبا إلى الأبد.

المرشد والوريث

جواسيس خيرت الشاطر على جمال مبارك فى أمانة السياسات

فى واحد من تصريحاته المكثفة والموجزة قال الدكتور محمد حبيب، الذى خرج من مكتب الإرشاد نائبا أول للمرشد بعد أزمة طاحنة ألمت بالجماعة وبعد رفض من تجاهه لحالة التدنى التى وصل إليها إخوانه فى العام 2010: «قبل عدة سنوات بلغنا فى مكتب الإرشاد أن هناك ترتيبا يتم للقاء بين جمال مبارك وعبد المنعم أبو الفتوح، لكننا علمنا فيما بعد أن هذا اللقاء لم يتم، ولذلك لم نهتم بالأمر ولم نجر فيه تحقيقا داخليا».

حبيب كان يتحدث خلال فترة الانتخابات الرئاسية 2012، عندما قرر الإخوان اغتيال عبد المنعم أبو الفتوح معنويا، بتسريب أخبار تشير إلى أنه كان يلتقى بجمال مبارك، مدافعا عن صديقه عبد المنعم الذى رافقه فى إعادة تأسيس الجماعة مرة أخرى فى أوائل الثمانينات تحت مظلة مرشد الجماعة الثالث عمر التلمسانى... وكانت هذه كلمة حق قالها حبيب الذى يقول الحق ولو على نفسه (رغم خروجه من الجماعة شبه مطرود من جنتها لم يتجنَّ عليها بشىء لم تفعله).

لكنه دون أن يقصد - ربما - فتح لنا بابا للدخول إلى الملف الأكثر غموضا خلال السنوات الأخيرة من نظام مبارك، وهو ملف موقف الجماعة من الوريث الذى كان يستعد للقفز على كرسى العرش فى 2011، لولا أن الثورة قطعت أصابعه وكسرت قدميه، ولم تتركه إلا وهو سجين فى زنزانة باردة وضيقة.

قد يبدو الملف ملتبسا بعض الشىء، وذلك بسبب التصريحات المتضاربة من قيادات الجماعة حول جمال مبارك ووضعيته فى الحياة السياسية المصرية، وعندما أشير إلى قيادات جماعة الإخوان المسلمين أقصد تصريحات المرشدين تحديدا، ولا أنصرف إلى اجتهادات البعض أو تحليلاتهم.

فى 4 يونيو 2006 كان مهدى عاكف يتحدث فى حوار مطول مع جريدة «الكرامة»، ويبدو أنه كان يخاطب قواعد جماعته وشبابها الغاضبين، فصرح بأن الإخوان يرفضون التوريث نهائيا، لكنه وبعد يومين فقط وعلى موقع «إخوان أون لاين» أصدر بيانا باسمه، قال فيه إنه مستعد لأن يستقبل جمال مبارك كشاب مصرى، لكن أحدا لم يرد عليه فى تصريحه الأول بالعتاب، ولا فى بيانه الثانى بالترحيب أو الثناء.

وفى ديسمبر 2008 نشر مواقع «إخوان ويب» الناطق باللغة الإنجليزية حوارا مع المرشد مهدى عاكف قال فيه إنهم يوافقون على ترشيح جمال مبارك كمواطن لأن له الحق الدستورى فى ذلك، ولكن بعد أن يترك والده القصر الجمهورى، لنرى إذا كان الشعب سيختاره دون تأثير من نفوذ والده أم لا.

فى يناير 2010، أى قبل الثورة بعام واحد فقط، كان محمد بديع يتحدث إلى قناة الجزيرة عبر مدير مكتبها فى القاهرة - وقتها - حسين

عبد الغنى، سأله حسين: «دكتور بديع» هل تعارضون ترشيح جمال مبارك ضمن آخرين فى الرئاسة؟»، فرد بديع: لا نعارض ترشيح الأستاذ جمال مثله مثل أى مواطن شريطة ألا يتميز عن أى مواطن مصرى فى طريقة العرض على الشعب، وبآلية تسمح بالاختيار الحر النزيه دون ضغط أو قهر.

ستقول إن كلامهم واضح، فهم يرفضون التوريث، لكنهم لا يريدون أن يصادروا على حق جمال مبارك فى الترشح للرئاسة، لأنه فى النهاية مواطن مصرى مثل أى مواطن آخر له نفس الحقوق والواجبات.

هذا هو ظاهر القول، أما باطنه ففيه كلام كثير يمكن أن يقال.

أولا: على مستوى التفسير، وهو ما تبناه كثيرون فيما يتعلق بتصريحات قيادات الإخوان عن جمال مبارك، فقد تلقت المجموعة المحيطة بجمال هذه التصريحات على أنها محاولة من الإخوان لمساندته حتى يصل إلى الحكم، وبعدها يمكن أن ينقلبوا عليه، لأنهم يعتقدون أنه سيكون أكثر ضعفا من أبيه، وعليه يسهل افتراسه، لتخلو لهم الساحة السياسية تماما بعد ذلك، ولذلك زادت هذه التصريحات جمال مبارك نفورا من الجماعة، وزادته تشكيكا فى نواياهم تجاهه.

وثانيا: على مستوى محاولة التواصل مع جمال مبارك والمجموعة المحيطة به، وهنا يمكن أن نعود قليلا إلى العام 2004، وهو العام الذى يمكن أن نقول إن الجماعة بدأت فيه التفكير فى فتح قنوات اتصال مع جمال مبارك، وكان لابد أولا أن تخترق الدائرة القريبة المحيطة به، ولم يكن هناك هدف أسهل من أمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك.

فى هذا العام كان خيرت الشاطر هو النائب الثانى لجماعة الإخوان،

بحث عن منفذ يعبر من خلاله إلى جمال مبارك، وكان أن عثر على عادل عفيفى مسئول اللجنة السياسية للإخوان فى محافظة الجيزة، كان لعادل شقيق داخل أمانة السياسات، رجل أعمال من رجال الحزب الوطنى ومقرب من جمال مبارك، وقد استطاع أن يمهد الطريق للإخوان المسلمين على الأقل من أجل أن يسمع جمال منهم بدلا من أن يسمع عنهم.

استغرق إقناع جمال مبارك ما يقرب من عامين من أجل الجلوس مع جماعة الإخوان المسلمين، وتم بالفعل تحديد موعد معه العام 2006، لكنه لم يأت هذه المرة عن طريق عادل عفيفى، بل عن طريق أسامة فريد عبد الخالق - ابن القيادى الإخوانى الراحل الكبير والذى كان من بين الرعيل الأول للجماعة الذين رافقوا حسن البنا - وهو أيضا رجل أعمال وكانت تربطه علاقات صداقة وبيزنس مع رجال الحزب الوطنى.

تحددت أسماء من سيحضرون لقاء جمال مبارك من قبل الجماعة، وكانوا الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان والدكتور محمد على بشر، وأغلب الظن أن هذا هو اللقاء الذى كان يشير له محمد حبيب، وهو ما يعنى من زاوية معينة أن حبيب لم يكن مطلعا على كثير مما يحدث داخل الجماعة، وأن خبر اللقاء الذى أشيع بين أبو الفتوح وجمال مبارك، لم يكن إلا لقاءً تم الاتفاق عليه بمعرفة قيادات الجماعة.

وقفت الأقدار دون أن يتم هذا اللقاء، فقبل الموعد المحدد، قام طلاب الإخوان فى جامعة الأزهر بعرض رياضى استعرضوا فيه إمكانياتهم، وتم تصوير الأمر على أن الجماعة تستعرض ميليشياتها العسكرية لتخويف المجتمع والتأكيد على أنها جاهزة للمواجهة مع النظام فى أى وقت، فتم إلغاء الموعد، لتبدأ حرب علنية بين النظام والإخوان، دخل على إثرها

خيرت الشاطر وأكثر من 35 قياديًا إخوانيًا السجون على ذمة قضية غسيل الأموال التى أدين فيها معظمهم.

عبد المنعم أبو الفتوح دافع وقتها عن طلاب الأزهر، واتهم الجهات الأمنية بأنها من ورطت الطلاب فى هذا العرض، واتهم الإعلام كذلك بالمبالغة فى وصفهم بأنهم ميليشيات، وحاول أن يبحث عن مخرج للجماعة من ورطتها، لكن نظام مبارك كان قد أعلن عن خطته فى تصفية منابع الجماعة المالية مستغلا هذه القضية.

كان يمكن للجماعة أن تطوى صفحة جمال مبارك تماما، خاصة أن الأجهزة الأمنية رفعت تقارير تحذر من محاولات الإخوان إجراء لقاءات مع رئيس أمانة السياسات، لكن تجدد الأمر مرة أخرى فى العام 2008، وهذه المرة جاءت المبادرة من الخارج.

كان الزميل شارل فؤاد المصرى يجرى مجموعة من الحوارات مع يوسف ندا - ضمنها بعد ذلك فى كتابه الأب الروحى - الذى كان يوصف وقتها بأنه المفوض السياسى للإخوان المسلمين، سأله: قرأت أنك رتبت العلاقة بين إيران والسعودية؟ ما مدى صحة ذلك؟ فرد ندا: يا ليتنى أستطيع ترتيبها بين الإخوان وجمال مبارك.

عاجله شارل: إذن هل توافق على التوريث؟ فرد ندا بإجابة مطولة: قال: لا أنظر إلى الموضوع على أنه توريث، ولكننى أنظر إليه على أنه حق لكل مواطن مصرى، على أن يكون هذا الحق غير مقرون بالسلطة، وإذا هو نافس أى مصرى كمصرى، فهذا حقه وأنا لا أستطيع أن أنزع منه الجنسية، وإذا كانوا هم يضعون القوانين حتى يمنعوا غيرهم، وأقول لهم: إنهم مخطئون فيجب ألا نقع فى الخطأ وننادى بمنعه، وهو من حقه كمصرى

أن يرشح نفسه، وإن كنا ننادى بحقوق المواطنين فكيف نناقض أنفسنا ونحرمه من هذا الحق، ولكن لابد أن يكون هناك تكافؤ فى الفرص، وإن أراد المصداقية فلابد ألا يرشح نفسه إلا بعد إلغاء القوانين والبنود الدستورية التى فصلها الترزية على مقاسه.

ويستكمل ندا رؤيته حول جمال مبارك يقول: الإخوان لا يهمهم من يحكم مصر، ولكن يهمهم كيف تحكم مصر (تبين أن هذا وهم كبير فيما بعد بالطبع) وصحيح أنهم لا يقبلون أن يأتى شخص أمريكى أو إنجليزى لكى يحكم مصر، ولكن أن يأتى شخص مصرى يحكمها كما يجب أن تحكم وكما يجب أن يحكم الحاكم العادل والمخلص أيا كان، ما دام مصريا فليتفضل، ولكن أن يسير على نفس النظام الموجود حاليا، فكما رفضوا من قبله سيرفضونه، وسيبدأ حياته بغياب القبول والشرعية، أما إذا كان فى مصر «مش عارفين يتفاهموا، فأنا مستعد أتفاهم على هذا الأساس، وله - يقصد جمال - صديق مشترك سويسرى من عائلة مصرية اسمه محمود يمكنه التمهيد» .

مبادرة يوسف ندا كانت واضحة جدا لا لبس فيها، أطلقها من أجل أن يجلس جمال مبارك والإخوان على مائدة تفاهم واحدة، وتبرع بأن يتوسط فيها من خلال صديق جمال السويسرى، ثم ترك الأمر ليتفاعل هنا فى مصر، وخلف الكواليس تأكد أن ندا نقل للوسيط السويسرى وجهة نظره فى أن يجعل جمال مبارك يستمع إلى وجهة نظر الإخوان ويضعها فى اعتباره فى مقابل دعمهم له ومساندتهم إياه.

فى هـذا الوقـت كان محمـد مـرسى مسـئولا عـن الملـف السـياسى داخـل الجماعـة، ووقتهـا نسـبت لـه تصريحـات قـال فيهـا: لا علـم لـدى بهـذه المبـادرة

ولا إجابة عندى بخصوصها، وأنا لست متأكدا أساسا من حقيقة ما قاله يوسف ندا (فى إشارة إلى التشكيك فى المبادرة من أساسها)، وأضاف نصا: وأنا كمسئول سياسى أؤكد أن الجماعة لم تناقش أمر التوريث ولم تقطعه تماما وفكرة قبول الإخوان ترشيح جمال مبارك رئيسا تفرض عليها الجماعة عدة شروط.

لقد حاولت الجماعة عبر مسئوليها أن تخفى موقفها الحقيقى من جمال مبارك، لكن أعتقد أن الرسالة التى وجهها المستشار على جريشة، وهو أحد قيادات الجماعة التاريخيين، إلى مبارك ونشرها موقع «إخوان أون لاين» فى 16 يناير 2007، كانت فيها إشارات كثيرة إلى أن الجماعة تنتظر فقط أن يأمر مبارك ابنه بأن يجلس مع الجماعة.

هنا سأورد لكم نص الرسالة التى يمكن أن نعتبرها فى النهاية وثيقة تؤرخ للعلاقة بين الإخوان المسلمين ومبارك، ولأنها فى النهاية كاشفة لأكثر من رغبة الإخوان فى الجلوس إلى جمال مبارك، بل إلى أنهم يخفون ودًا قديمًا بينهم وبين مبارك نفسه.

يقول على جريشة موجها كلامه مباشرة إلى حسنى مبارك: قرأت تصريحاتك الأخيرة عن الإخوان، وبصفتى صنفت أخيرا متعاطفا معهم - أقول لك كما صرحت بذلك لمجلة (دير شبيجل): لقد كنت يوما واحدا منهم، عرفتهم عن قرب، ولو بقيت لكنت اليوم أحد كوادرهم، فبالله عليك كيف عرفت عنهم؟

أنا راض بعد حكم الله بحكمك؟

أما حديثك عن الاسلام السياسى فذلك تعبير لا يليق صدوره منك، وأنت شرقى وأنت مسلم، وهو يذكرنى بحديث سلفك «لا دين فى

السياسة ولا سياسة فى الدين»، الأمر الذى اعترضت عليه مباحث أمن الدولة فى تقرير لها رصدت به رد الفعل الشعبى، فعاد ليقول: «الإسلام دين ودولة» نعم، ولكن لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين.

وهو فرع عن مقولة سادات أوروبا إثر طغيان الكنيسة فيها، «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله» فكأنما قسموا نفوذ الدنيا بين قيصر وبين الله، فجعلوا الكنيسة لله، وجعلوا الشارع والمجتمع والدولة لقيصر، وهى قسمة جائرة فضلا عن أنها خاطئة.

وهنا جاء ديننا الإسلامى السمح ليصحح الكثير، ومنه هذه المقولة، فلا شىء لقيصر فى كل إسلامنا، إلا أن يكون قيصر فرعونًا من الفراعين، الأمر فى إسلامنا كله لله «قل إن الأمر كله لله» و«قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين»، إسلامنا لا يعطى شيئا لقيصر، ولو كان القيصر هو حسنى مبارك، لأن الحاكم فى الإسلام وكيل عن الأمة وخادم لها، والسيد فى إسلامنا هو الله «هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون»، ثم الشعب يختار وكيلا عنه فى إدارة أمر الأمة، ومن حق الموكل أن يقيل وكيله متى أراد.

من أجل ذلك يا أخ حسنى لا تسمع لقولهم ولا تضعن نفسك موضع المدد لشعاراتهم، واعلم أننا ننتظر منك غير ذلك، ننتظر منك أن تنظر فيمن حولك، فأكثرهم كما عبرت أنت فى لقاءات خاصة إما... أو ... أو، ثم انظر بعد ذلك إلى من تعرف من الإخوان، فستجد فيهم عكس الصفات التى رأيتها وعبرت عنها فى تلك اللقاءات الخاصة.

ستجد فيهم باختصار من تتمنى وستنصح ابنك العزيز أن يتصل بهم وأن يعرف عنهم ومنهم الكثير، واعلم بعد ذلك يا أخ حسنى أن الدنيا

زائلة، فأين جمال عبد الناصر، وأين أنور السادات، وأين أخيرا صدام حسين؟ ومن قبلهم ومن بعدهم الكثير؟ وأعلم أن هناك كأسا لابد لنا جميعا من أن نشرب منه، إنه كأس الموت «(كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ) [آل عمران: 185]، وأن بعد الموت حسابا يوم القيامة، وأن بعد الحساب جنة أو نارا ،(وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا) [مريم: 71]»... ولن ينجى من الحساب ولن ينجى من النار إلا عمل الإنسان (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ {٧/٩٩} وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)[الزلزلة: 7 - 8].

وإنى أتمنى لى ولك أن نكون من أهل الجنة، وأتمنى لنفسى الفردوس الأعلى، وأرجو أن تسألها لنفسك، وإن لم تجمعنى بك حتى الآن إلا رؤيا صالحة فإنى أنتظر من ربى تحقيق هذه الرؤيا، يومها أقول لك (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا) [يوسف: 100]... و(وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ {٤/٣٠} بِنَصْرِ اللـهِ يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) [الروم: 4 - 5]... وتحية لك ودعاء(وَاللـهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ) [يوسف: 21].

وهنا لابد أن نضع مجموعة من الملاحظات على هامش هذه الرسالة التى لا ندعى أنها سرية، بل هى علنية ومنشورة على موقع الإخوان الرسمى.

أولا: تصر الجماعة على أن مبارك كان منهم، انتمى إليهم فى يوم من الأيام، وعليه فهو يعرفهم جيدا، ولذلك من الغريب عليه أن يأخذ هذا الموقف منهم.

ثانيا: بدا أن الجماعة كانت تضع مبارك تحت المراقبة الدقيقة، ولن

أبالغ وأقول إن الجماعة كانت تتجسس عليه، بل هى - وهذا أضعف الإيمان - كانت تعرف على وجه التحديد ما الذى يقوله مبارك عنها، وعن الصفات التى يلصقها بقياداتها، وهى صفات فى الغالب لم تكن جيدة ولا حميدة.

ثالثا: دعت الجماعة بشكل واضح وصريح أن ينصح مبارك ابنه جمال أن يجلس مع قياداتها حتى يسمع منهم، طمعا فى أن يغير وجهة نظره عنهم.

رابعا: كانت هناك محاولة لاستعطاف مبارك من قبل المستشار على جريشة، فقد أشار إلى أن هناك رؤيا صالحة رآها لمبارك وأنها ستتحقق، ويومها سيقول أن هذا تأويل رؤياى قد جعلها ربى حقا، لكن لم يلتفت مبارك إلى هذا الاستعطاف الذى كان مبالغا فيه فى حقيقة الأمر (على الهامش لم يكن مبارك يركن إلى مسائل الرؤى المنامية ولم يكن يعتقد كثيرا فى الروحانيات، وعلى حد تعبير أحد المسئولين السياسيين الكبار الذين عملوا معه لسنوات طويلة، فإنه أقرب إلى أن يكون ملحدا، ولم تكن تأديته للشعائر والصلوات وحضور المناسبات الإسلامية إلا من باب مقتضيات المنصب لرئيس فى دولة إسلامية)، ولم يطلب من على جريشة أن يفصح عن حلمه هذا.

كانت هذه الرسالة التى أثارت استياء البعض داخل الجماعة محاولة من على جريشة لتقريب وجهات النظر، سبقت بعدة شهور دعوة يوسف ندا، التى لم يبدُ أن أحدا استجاب لها داخل جماعة الإخوان أو داخل صفوف النظام المصرى، خاصة أن مساحة التصعيد بين الجماعة وأجهزة مبارك الأمنية قد بلغت مداها هذه الفترة، وكانت لدى مجموعة

جمال مبارك عقيدة ربما أشد صلابة من عقيدة رجال مبارك الكبار، جعلتهم يصرون على الابتعاد عن الإخوان المسلمين ولا يتعاملون معهم سياسيا، والشاهد أن أحمد عز كان سببا رئيسيا فى تعطيل أى اتصالات بين الجماعة وبين جمال، وربما كان هذا هو السبب الذى جعل عز هدفا دائما لهجوم قيادات الجماعة عبر منابرها الإعلامية المختلفة.

لقد أدركت الجماعة فى وقت متأخر جدا أن الطريق إلى جمال مبارك يكاد يكون مغلقا تماما، وهو ما دعا مهدى عاكف وفى حوار منشور أن يعلن غضبته الكبرى، عندما قال: أنا لا يهمنى توريث ولا جمال ولا حسنى مبارك ولا غيره، إنهم ليسوا فى خاطرى على الإطلاق.

لكن مياه النهر التى جفت بين صقور الجماعة وبين جمال مبارك لم تكن كذلك فى النهر الذى حاولت الأجهزة الأمنية فتحه بين جمال وعبد المنعم أبو الفتوح مرة أخرى فى العام 2009، وهذه قصة طويلة أخرى تستحق أن تروى.

حرق حزب الوسط

الرسائل المتبادلة بين أبو العلا ماضى وأمن الدولة لحرق عبد المنعم أبو الفتوح

جرت هذه الوقائع كلها ما بين شهرى أغسطس وأكتوبر 2009، وكنت شاهدا على الجزء الأكبر منها.

كانت لجنة شئون الأحزاب برئاسة صفوت الشريف قد حددت يوم السبت 15 أغسطس 2009 للقاء مع أبو العلا ماضى وكيل مؤسسى حزب الوسط، الذى كان قد تقدم بأوراقه أربع مرات متتالية على مدار 13 عاما، دون أن يحظى بالقبول.

قبل أسبوعين تقريبا من هذا الموعد حصلت على تقرير أعدته مباحث أمن الدولة، تؤكد فيه أنه من الصعب أن يحصل أبو العلا على ترخيص بحزبه، عرضت الأسباب من وجهة نظر أمن الدولة التى كان من أهمها أن هناك بعض دوائر داخل الحزب ترى أن الوسط عندما بدأ بالتقدم بطلب تأسيس من مجموعة الشباب كان الأب الروحى لهم هو مهدى عاكف، بعد الحصول على موافقة مصطفى مشهور وذلك دون علم مأمون الهضيبى الذى كان نائبا للمرشد، مما أثار حفيظته وهدد

بالاستقالة من الجماعة إذا لم يتم تجميد المشروع، وهو ما أدى إلى إجراء تحقيق مع المجموعة التى تقدمت بالحزب لاحتواء غضب مأمون الهضيبى، وصدر قرار بتجميد عضوية من رفضوا التحقيق وكان على رأسهم أبو العلا ماضى.

وتساءل التقرير: من يضمن أن يكون انقلاب أبو العلا ماضى على الإخوان ليس إلا انقلابا نفسيا بحتا، فهو يريد أن ينتقم ممن جمدوه فى الجماعة، خاصة أنه حتى الآن لم يستطع تحرير موقفه من هذه القضية، ولم يقدم ضمانات على أنه أصبح مختلفا اختلافا جذريا عن جماعة الإخوان المسلمين.

كان أبو العلا ماضى صاحب مقام وشأن داخل جماعة الإخوان، كانوا يلقبونه بـ «سيد شباب الجماعة»... وقد اعتقد أنه عندما سيخرج منها غاضبا بعد تجميد عضويته سيتبعه آلاف الأعضاء، إلا أنه تقريبا خرج وحيدا، ولم يلحق به إلا ثلاثة أو أربعة كان من بينهم رفيق دربه عصام سلطان.

تقرير أمن الدولة التفت إلى مساحة أكثر خطورة، قد تستدعى عدم منح أبو العلا الترخيص بالحزب، وهى مساحة علاقته القوية والخاصة بعبد المنعم أبو الفتوح، (وقتها كان عبد المنعم مسجونا على ذمة قضية التنظيم الدولى، وكان يعانى صحيا، وقد استدعى هذا أن تقوم مجموعة من القوى السياسية بجمع توقيعات للإفراج عنه، وكان أبو العلا هو رقم 2 فى قائمة الموقعين على البيان)... رغم أنه على المستوى الإعلامى ينفى نفيا قاطعا أن يكون بينه وبين أبو الفتوح أى علاقة من أى نوع.

اعتبر التقرير أن أبو العلا ماضى لا يزال محسوبا على عبد المنعم

ابو الفتوح، فهما يحملان نفس الأفكار، وكل منهما يحاول أن يعيد الثانى إلى صفه مرة أخرى، عبد المنعم يقول لماضى: لابد أن ترجع إلى جماعة الإخوان لأن هذه جماعتنا نحن وليست جماعتهم، وأبو العلا يقول لعبد المنعم: ننتظرك فى حزب الوسط فهذه لم تعد جماعتك، ولم يكن أبو العلا يفعل ذلك إلا لأنه كان يعرف أن انضمام أبو الفتوح لحزب الوسط سيكون نصرا كبيرا، بل يمكن أن يتسبب فى دخول عدد كبير من الإخوان حزب الوسط ثقة فى عبد المنعم واطمئنانا لصحة مواقفه.

كان التخوف الأكبر الذى وضعه تقرير أمن الدولة هو أن يتم التصريح لحزب الوسط بالعمل والخروج إلى النور، فيقوم أبو العلا على الفور بتسليمه إلى عبد المنعم أبو الفتوح، وبذلك يكون النظام أهدى الإخوان حزبا سياسيا على طبق من ذهب، دون أن تضطر الجماعة إلى التقدم بحزب أو إعداد برنامج أو الوقوف أمام لجنة شئون الأحزاب.

ما الذى كان يريده هذا التقرير تحديدا من أبو العلا ماضى؟

عبر مصادر مختلفة عرفت أن النظام يريد أن يقدم ماضى ضمانات واضحة، تجعله يبتعد بالحزب عن عبد المنعم أبو الفتوح، بل يكون من الأفضل إذا صرح أبو العلا بما يؤكد اختلافه الشخصى وليس السياسى فقط عن عبد المنعم إعلاميا.

ما حدث فعلا أن أبو العلا لم يفعلها، فى مكتبه بشارع قصر العينى جلست معه وكان التقرير الذى نشرته أمامه، أدرك منذ اللحظة الأولى أن أمن الدولة يحاول الإيقاع بينه وبين عبد المنعم أبو الفتوح، وأنهم فى الغالب لن يمنحوه الحزب، لكن يريدون فقط أن يهدموا ما بينه وبين صديقه.

قال لى أبو العلا إنه كان قد قرر ألا يتحدث عن هذا التقرير لأنه يلمح فيه عدم احترافية، إلا أنه سيتحدث لأهمية ما نشر ومصداقية من نشر، وكانت ردود أبو العلا على التقرير واضحة ومحددة ويمكن أن نختار مما قاله ما يلى (والكلام على لسانه نصا):

أولا: لقد خرجنا من الإخوان لأننا رفضنا أن نعمل دون شرعية، كفرنا بالخروج عن نطاق الشرعية، وهو ما يجعلنى أقول إننا لن نتحرك بشكل تنظيمى إلا بعد أن نحصل على رخصة الحزب، لأن الذى يحركنا هو الدستور والقانون.

ثانيا: يذهب التقرير إلى أن حزب الوسط خرج كنوع من التمرد النفسى على الإخوان المسلمين، وأننى أفعل ما أفعله الآن من أجل الانتقام من الجماعة، وهو كلام مردود عليه تماما، فأنا لم تكن لدى مشكلة نفسية مع الإخوان مطلقا، بل كنت مميزا فيها، كنت أصغر عضو مجلس شورى الجماعة، لم أكن مضطهدا أبدا، ولكنى رأيت أن الجماعة تسير فى طريق مسدود، وإذا كان هناك من يرى أن الحزب يمكن أن يخدم الإخوان، فهذا لا أساس له من الصحة، فنحن بيننا وبين الإخوان فروق جوهرية، من حيث التفريق بين الدعوى والسياسى، والعمل من خلال القانون والدستور، إننا معارضون ولسنا مناهضين للنظام، نحن مع مدنية الدولة وضد التفتيت المذهبى، عمر حزب الوسط ما كان جزءا من الإخوان، لقد كان حركة تمرد كاملة متكاملة ولا نزال.

ويضيف أبو العلا ما يمكننا اعتباره اعترافا خطيرا جدا، يقول: كانت هناك نقطة نور واضحة فى مسيرتى مع الإخوان، فتحديدا قبل تأسيس حزب الوسط بعامين أدركت أن الجماعة لا تسعى إلى الشرعية

القانونية، وأن القضية التى رفعتها الجماعة من العام 1976 لإلغاء قرار حل الجماعة لم تكن إلا حركة مكشوفة، لقد قلنا لهم إنه بافتراض وجود قرار حل للجماعة، لماذا لا تفكر الجماعة فى التقدم للحصول على حزب أو جمعية أهلية، لقد ثبت فى يقينى أن الجماعة تريد أن تبقى كما هى، لا تخضع لأى رقابة من أى جهة، ولا إشراف ولا لوائح، وكان مأمون الهضيبى يقول دائما عندما يواجهه أحد بخطأ معين: «احنا اللى عملنا اللايحة واحنا اللى بنخالفها».

ثالثا: النقطة المهمة هنا هى علاقتى يعبد المنعم أبو الفتوح وتأثيرها على مستقبل حزب الوسط، وليعلم الجميع أن علاقتى بعبد المنعم طبيعية جدا، وهل مطلوب منى مثلا أن أكون رجلا نذلا حتى أحصل على الحزب، لكن ما يجب أن يعرفه الجميع ومن أعدوا هذا التقرير - على افتراض صحته - أن بينى وبين عبد المنعم أبو الفتوح خلاف جوهريًا، فيما يتعلق بجماعة الإخوان، وعندما قابلته منذ سنوات فى قصر العينى وكان مسجونا أيضا قلت له: لا أمل فى الإخوان وأنت تضيع عمرك معها.

أما فيما يتعلق بتوقيعى على بيان التضامن مع عبد المنعم أبو الفتوح، فهذا له قصة لابد أن تروى، فقد أعد جورج إسحاق البيان وكان معه أحمد بهاء الدين شعبان، وأرسلوه لى كى أوقع عليه، وقد قلت لهما سأضيف فقرة على البيان للتفريق بين عبد المعنم وجماعة الإخوان، وقد كتبتها بالفعل وأظهرت اختلافنا مع الجماعة بشكل جذرى، وبعد أن اطلع عبد الغفار شكر وعبد الجليل مصطفى على الفقرة طلبوا تخفيفها لأنها كانت حادة جدا، وذلك حتى يوقع أكبر عدد على البيان.

كانت الفقرة إدانة لمواقف جماعة الإخوان المسلمين من المرأة

والأقباط والمواطنة بشكل عام، لكن احتفظنا بأن هناك خلافًا جوهريًا بيننا وبين الإخوان، وهذا موجود بالفعل فى نص البيان، وحكاية أن اسمى هو الثانى فى البيان أمر مضحك، وليس معنى ذلك أننى أوافق عبد المنعم فيما يقوله، فبينى وبينه كما قلت خلافات جوهرية، لكن التعاطف الإنسانى فى مثل هذه المحنة لا يمكن أن يصادره أحد.

كانت رسالة أبو العلا ماضى واضحة جدا على أنها رد على رسالة أمن الدولة إليه، وتعنى أنه فهم المطلوب منه جيدا، وأعتقد أنه فعله بين السطور، فهو:

أولا: لم يخرج من جماعة الإخوان المسلمين لأنه كان مضطهدا، ولكن لأنه أصبح صاحب رؤية واضحة ومختلفة عنهم فيما يتعلق بالأداء السياسى، وعليه فهو لا يمكن أن يعود مرة أخرى إلى الإخوان المسلمين، وليس متصورا أن يمنحهم الحزب الذى ظل يعمل عليه لأكثر من 13 عاما.

ثانيا: هو يعرف عبد المنعم أبو الفتوح جيدا، لكنه مع ذلك يختلف عنه اختلافا جوهريا، لكنه لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يضحى بالعلاقة الإنسانية بينهما، فلو فعل ذلك فلن يحترم نفسه، بل سيكون فى نظر الجميع «نذلًا يبيع صديقه من أجل الحزب، وهذه ليست أخلاق أبو العلا.

حاول أبو العلا ماضى أن يتجاوب بالفعل مع تقرير أمن الدولة بقدر ما استطاع، معتقدا أن الكلمات المراوغة التى قام بصياغتها يمكن أن تكون كافية كى يقتنع من بأيديهم منحه ترخيصا بالحزب... ولم يكن توقعه صحيحا بالمرة.

ما حدث بالفعل فى لقاء أبو العلا مع أعضاء لجنة شئون الأحزاب وكان من بينهم صفوت الشريف ومفيد شهاب وحبيب العادلى وزير

الداخلية واستمر لما يقترب من الساعتين والنصف، أن العادلى سأله بشكل مباشر عن علاقته بعبد المنعم أبو الفتوح، فكرر له ما سبق أن قاله لى من أنه لن يكون نذلا حتى يحصل على الحزب... وبالفعل لم يحصل على الحزب هذه المرة، رغم أنه استطاع أن يقدم إجابات حازت إعجاب الموجودين وقتها، لكن يبدو أن عبد المنعم أبو الفتوح كان يشكل رقما صعبا خلال هذه المرحلة.

كانت هذه مجرد محاولة من أمن الدولة للإيقاع بين أبو العلا ماضى وعبد المنعم أبو الفتوح، محاولة كشفت تخوف الجهاز من أن يحصل أبو العلا على الحزب، ثم يلقى به فى حجر عبد المنعم، وبذلك يكون ألقاه كله فى حجر الإخوان المسلمين، لكن يكشف أيضا عن أن الأجهزة الأمنية كانت على استعداد تام لمنح أبو العلا الترخيص بالحزب إذا وافق على شروطها أو استجاب لها بالطريقة التى تريدها، فلم تكتف الأجهزة الأمنية بإعلانه أنه يختلف عن الجماعة أو مع عبد المنعم، بل كانت تريده أن يعلن الحرب عليهم جميعا.

لم تكن هذه هى المفاجأة الوحيدة... كانت هناك مفاجأة أكبر، لقد حدث اتفاق تام يصل إلى درجة الصفقة الكاملة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان المسلمين لوأد حزب الوسط وعدم تمكينه من الخروج إلى النور، وقد تتعجب من تحالف النظام والإخوان على أحد قيادات الجماعة السابقين، لكن هذا ما حدث بالفعل، والوقائع الآتية تؤكده وتدعمه.

كان هناك إصرار من جماعة الإخوان على تعطيل حزب الوسط، ولذلك لجأت إلى كل الطرق لتحقيق ذلك، فقد ضغطت على المؤسسين الأوائل فى 1996 وحصلوا على تنازلات من بعضهم مثل صلاح عبد

المقصود وجمال حشمت وآخرين، وذهب اثنان من محامى الجماعة هما مختار نوح ومأمون ميسر بالتنازلات إلى المحكمة، وانضموا إلى محامى الحكومة ضد حزب الوسط.

وفى العام 2005، وبعد أن صدر تقرير مفوضى الدولة لصالح حزب الوسط، وهو التقرير الذى شهد بتميزه، وقتها خرج مهدى عاكف وقال إنه صاحب هذا الحزب، وقام أبو العلا بعمل إنذار على يد محضر له، وكتب ردا مطولا على كلام مهدى سرد فيه القصة الكاملة لحزب الوسط.

كان هدف مهدى عاكف واضحا من التصريح بأنه صاحب فكرة حزب الوسط، وأنه من وضع فكرته، فقد أراد الرجل العجوز أن يقدم لنظام مبارك الحجة التى يضرب بها أبناء الحزب، فها هو أبو العلا يتخفى تحت عباءة الوسط من أجل الحصول على حزب يقدمه للإخوان المسلمين، وكان أن ابتلع النظام الطعم، لأنه يروق له بالفعل، وعطل الحزب ولم يمنحه الترخيص... ولذلك حاول أبو العلا ماضى أن يفسد هذه المحاولة، لكنه كان يفشل طوال الوقت.

لم ينزعج أبو العلا ماضى مما تقوم به الجماعة مع حزب الوسط، وقتها قال لى: إنهم منزعجون من حزب الوسط ولا يريدونه أن يخرج إلى النور، لأنهم يعتقدون أننا نخطط لأن نأخذ منهم الأعضاء، وهو كلام ليس صحيحا على الإطلاق، فأعضاء الإخوان لا يصلحون للعمل السياسى، إننا نريد أن نضم مواطنين مصريين عاديين وطبيعيين، تدُّينهم بسيط، إننا لا نريد أن نكون الإخوان بشرطة، ولابد أن يعرف الجميع ذلك.

وفى غضب واضح قال أبو العلا : الإخوان يتعاملون معنا بشماتة رهيبة، ويستغلون رفض الحزب كل مرة فى تثبيت أعضاء الإخوان،

يقولون لهم لقد خرج أبو العلا ومن معه وحتى الآن لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا، ولذلك فإننى أقول وبصراحة إن التأخير المتعمد فى الإفراج عن حزب الوسط وإخراجه للنور يصب فى النهاية فى مصلحة الإخوان المسلمين دون غيرهم.

لم يكن هذا هو ما فعلته الجماعة لتعطيل حزب الوسط فقط، فعندما أعلن أبو العلا ماضى أنه سيتقدم بأوراق حزبه للمرة الرابعة خرج عصام العريان وقال دون أن يسأله أحد - وكان ذلك فى ندوة بجريدة الشروق - إن الإخوان هم أصحاب حزب الوسط.

كان العريان يكرر نفس السيناريو السابق الذى انتهجه مهدى عاكف، يستبق الأحداث بأن يلصق الإخوانية الواضحة بحزب الوسط، حتى تقف هذه التهمة حائلا بين أن يحصل أبو العلا ومن معه على الترخيص بالحزب، رغم أن العريان فعليا كان يحتقر ويتعالى على مجموعة أبو العلا ماضى.

قال لى فى لقائى به فى نقابة الأطباء (ديسمبر 2009) : لو سألتك من هى مجموعة أبو العلا ماضى فلن تذكر إلا ثلاثة أو أربعة أسماء على الأكثر، وحكاية أبو العلا بشكل موضوعى لو قيَّمناها لسألنا من رأيه صواب وأحكم، المناطحة للحصول على رخصة حزب أم الهدوء فى التعامل مع النظام، فهذا أمر لن يتم إلا بالتراضى، وكان هذا رأى قادة الإخوان، قالوا: لقد قدمنا أوراق الحزب لكن لن نذهب إلى المحكمة بعد ذلك ولن نناطح، لكن أبو العلا ومجموعته قالوا: سنستمر، ولهم الآن 13 سنة دون أن يستجيب لهم أحد؛ بما يؤكد أن رأى الجماعة كان الأصوب والأحكم والأعقل.

كان العريان يعرف ذلك جيدا، لكنه لم يتردد عن الكذب باسم أبو العلا ورفاقه ويقول إن الوسط حزب الإخوان، وذلك حتى يحرق كل المراكب التى يمكن أن يستقلها أبو العلا وهو فى طريقه إلى السلطة التى كانت قد اتفقت مع الإخوان على تعطيل الحزب بأى طريقة.

واقعة أخيرة كان أبو العلا ماضى يحتفظ بها لنفسه، وأطلعنى عليها وقتها وطلب منى عدم نشرها، ففى العام 2005، وبعد صدور تقرير هيئة المفوضين الذى انحاز إلى الحزب وإلى برنامجه، أجرى خيرت الشاطر - أشار لى وقتها إلى أنه كان مسجونا قبل ذلك - اتصالات مكثفة مع الأجهزة الأمنية، وسأل وهو تقريبا منهار - التعبير لأبو العلا - هل ستمنحون أبو العلا الحزب؟ وحذر من خطورة ذلك، بل استعطف الجهات الأمنية ألا تقدم على هذه الخطوة، لأنها ستضر بالجماعة ضررا بالغا، وكان أن استجابت الجهات الأمنية ولم تمنح أبو العلا حزبه.

مناضلون وعملاء

سر الاستقالة التى كشفت علاقة عصام سلطان بمباحث أمن الدولة

فى السنوات الأخيرة لحكم مبارك كانت هناك حالة من الانفتاح الإعلامى على جماعة الإخـوان المسلمين، وهو الانفتاح الذى كان سببا وراء اتهام صحف بعينها بأنها مستأجرة من قبل الجماعة، وصحفيين بعينهم بأنهم عملاء للإخوان... أصبحت القيادات التى كانت تستجدى الظهور فى أى برنامج ولو لدقائق قليلة نجومًا يسعى وراءهم الإعلاميون وهم يتدللون... وكان طبيعيا أن تضع الجماعة بعض القواعد لظهور أعضائها فى البرامج التليفزيونية.

من بين هذه القواعد امتناع قيادات الجماعة عن الظهور فى البرامج أمام مجموعة من الشخصيات السياسية والصحفيين والمثقفين الذين يحملون كراهية للجماعة، وكان من بين هذه المجموعة عصام سلطان المحامى والقيادى بحزب الوسط الذى كان تحت التأسيس وقتها.

كانـت الجماعـة تعـرف أن عصـام يحمـل لهـا كراهيـة تـكاد تكـون مطلقـة، ويريـد لهـا وبهـا الـشر، ولا يـتردد مطلقـا فى تشـويه صورتهـا، وهـو

ما كان يفعله بطريقة منهجية لسنوات طويلة، لكنها لم تدرج اسمه فى القائمة لهذا السبب فقط، ولكن لأنه كما أشاعت بين أعضائها وقواعدها عميل للمباحث ولا يكف عن ترديد كلام أمن الدولة.

كانت هذه الواقعة قائمة أمامى وأنا أتابع الحملة التى طاردت عصام سلطان بعد الثورة، متهمة إياه بأنه كان عميلا لأمن الدولة، وخرجت وثائق كثيرة - كنت أرى أنها فى معظمها ساذجة - تؤرخ لعمله مع الجهاز، وتدلل على ذلك بوثيقة باسمه وعليها صورته، وبوثيقة ثانية تشير إلى المبالغ التى كان يحصل عليها، وبوثيقة ثالثة ادعى من روجوا لها أنها رسالة من زوجة سلطان إلى حسن عبد الرحمن رئيس مباحث أمن الدولة قبل الثورة، تكشف فيها أسرار زوجها (!!!!!) وعلامات التعجب من عندى بالطبع.

لم أركن كثيرا إلى هذه الوثائق، فقد كانت لدىّ واقعة واحدة ومحددة، لم تنفِ عن عصام سلطان عمالته لأمن الدولة، ولكنها دعمت الأمر عندى تماما، وهو ما جعلنى لا أحتاج إلى وثائق حقيقية أو مصطنعة.

الواقعة بطلها الدكتور حسين زايد، وهو لمن لا يعرفه كان أحد قيادات الهيئة العليا لحزب الوسط، ودخل مجلس الشورى عن الحزب من محافظته بورسعيد بعد ثورة يناير، وقتها - على وجه التقريب فى العام 2002 - كان لا يزال عضوا بجماعة الإخوان المسلمين، وكان بعض أصدقائه يطلقون عليه «مرشد بورسعيد» لنشاطه وحماسه وحرصه على جماعة الإخوان المسلمين وعمله من أجلها.

كان زايد استشارى الأنف والأذن والحنجرة قريبا من عصام سلطان قرب الصداقة التى تتجاوز الخلافات بين الجماعة وحزب الوسط، ولأن حسين كان معتزا بنفسه فقد بدأ ينتقد كثيرا من أداءات الجماعة

ومرشدها وقتها المستشار محمد مأمون الهضيبى... وهو ما قاده عندما وصل إلى حافة اليأس من إصلاح الجماعة إلى أن يتقدم باستقالته، وكان طبيعيا أن تستقبله قيادات حزب الوسط استقبال الأبطال، ليس لأنه استقال فقط، ولكن لأن استقالته سيكون لها أثر مُدَوٍّ داخل الجماعة لما عرف عنه من التزامه وحرصه على جماعة الإخوان ووحدتها وتماسكها.

كنت وقتها فى جريدة «صوت الأمة»، وكنت أعرف عصام سلطان كمصدر أكثر من كونه صديقا - كان بيننا ود لم يصل أبدا إلى مرحلة الصداقة - ووجدته يتصل بى ليقول إن هناك خبطة صحفية ستكون مدوية، يمكن لها أن تفقد جماعة الإخوان صوابها وتوازنها، وأنه سيخصنى بها بعد عدة أيام، حاولت معه كثيرا، لكنه أصر على أنه لن يفصح عما لديه الآن لأنه سر لا تعرفه سوى مجموعة صغيرة جدا من الأصدقاء.

لم تمر سوى ساعات قليلة إلا وكنت على اتصال آخر مع مصدر أمنى - كان أحد مصادرى - ووجدته يحدثنى عن استقالة أحد كوادر الإخوان وهو حسين زايد، وأنه يمتلك نسخة من الاستقالة، وتأكيدا على أن المعلومة لديه كاملة، قرأ لى بعض الفقرات التى وردت فى الاستقالة، ورغم السرعة التى قرأ بها إلا أننى دونت ما قاله بدقة.

على الفور عاودت الاتصال بعصام سلطان مرة أخرى، وقلت له عندى لك خبر مهم، وكنت أعرف أن حسين زايد صديقه، وبعد أن أخبرته بخبر الاستقالة ومضمونها، وجدت نبرة صوته تغيرت تماما، وقبل أن أسأله عن رد فعله، قال لى: كيف عرفت؟ إن حسين قدم استقالته إلى مكتب الإرشاد منذ ساعات قليلة، وهناك من بين أعضاء مكتب الإرشاد من لم يعرفوا حتى الآن بخبر الاستقالة، بل إن المرشد نفسه لم يقرأها بعد، كنت سأخبرك بالخبر بعد أن يطلع عليها المرشد.

وقتها لم أخبر عصام سلطان بمصدرى، وذهبت أبحث عن سر وصول استقالة حسين زايد إلى أمن الدولة قبل أن تصل إلى بعض أعضاء مكتب الإرشـاد، وكان السؤال المنطقى: هل هناك داخل مكتب الإرشاد من يعمل جاسوسا، بادر على الفور بتصوير نسخة من الاستقالة وأرسلها إلى الأمن، أو على الأقل أملى مضمونها فأصبحت التفاصيل ملكا لرجال أمن الدولة؟

قابلت حسين زايد بعدها بأسبوع فى مكتب عصام سلطان فى شارع قصر العينى، وأجريت معه حوارا مطولا عن أسبابها، ولما سألت عصام سلطان - الذى حضر جزءا من الحوار ثم تركنا فى مكتبه وانصرف - عن سر تسرب الاستقالة، أكد أنه لا يعرف كيف حدث هذا، وساق فى الطريق اتهامات عديدة إلى بعض أعضاء مكتب الإرشاد، واصفا إياهم بأنهم عملاء لأمن الدولة ومخبرون ينقلون دبة النملة أولا بأول إلى الداخلية.

استسلمت طويلا لهذا التفسير، فمؤكد أن مكتب الإرشاد مخترق، ومؤكد أيضا أن لجهاز أمن الدولة عيونًا ترصد وتسجل دبة النملة فى مكتب الإرشاد وتنقلها ربما على الهواء مباشرة للمسئولين فى مكاتب أمن الدولة، حتى جاء مهدى عاكف ليفجر ما اعتبره البعض مفاجأة رغم أنه لم يكن كذلك.

كان الزميل صلاح الدين حسن يجرى حوارا صحفيا مع مهدى عاكف فى مقر مكتب الإرشاد بالمنيل، سأل المرشد، لماذا لا تكون مواقفك معلنة؟

فرد عاكف بعصبيته المعروفة: لا يوجد عندى موقف مبطن والنظام يعلم عنى ذلك، أنا رجل واضح تمام الوضوح، مكتبى هذا كل كلمة فيه مسجلة على الهواء مباشرة، وهذا الحديث مسجل عندهم.

كان هذا اعترافًا واضحًا لا لبس فيه من مهدى عاكف بأن مكتب الإرشاد كان مراقبا طول الوقت، وأن ما يحدث فيه ينقل بالصوت والصورة، فى إشارة إلى أنه تم زرع كاميرات وميكروفونات داخل بيت الجماعة الحصين، ربما أراد مهدى عاكف أن يبرئ رجاله من تهم العمالة لأمن الدولة التى كانت تطاردهم، لكنه دون أن يدرى هبط بمستوى جماعته التى بدت ضعيفة ومتهالكة ومخترقة، لكن هذه كانت طبيعة مهدى عاكف، فقد كان المرشد الفاضح لنفسه قبل الآخرين.

دارت السنوات وتم تفكيك جهاز أمن الدولة، لكن ظل تسريب استقالة حسين زايد من مكتب الإرشاد لغزا محيرا بالنسبة لى، حتى قابلت أحد قيادات الجهاز السابقين والذين كانت لهم علاقة وثيقة بملف الجماعات الإسلامية، كان لديه الكثير الذى قاله، سألته عن واقعة الاستقالة، فوجدت لديه حل اللغز، قال لى إن عصام سلطان هو الذى أرسل بنص الرسالة إلى الجهاز قبل أن يتسلمها مكتب الإرشاد... وهو ما وجدته أكثر منطقية لحل اللغز الذى ظل معى كثيرا، ولم يشغلنى بعد ذلك لماذا كان يتعامل عصام سلطان مع جهاز أمن الدولة، لأن السبب فى مصر قد يكون معروفًا تماما، فلا يوجد سياسى تقريبا من بين قوى المعارضة إلا وتعامل مع هذا الجهاز بشكل أو بآخر، إما مختارا وإما مضطرا.

عن نفسى لا أتعامل مع عصام سلطان على أنه عميل لأمن الدولة - فرغم الاختلاف السياسى والفكرى الذى يفرقنا - فإنه كان فعليا أكبر من هذا، فربما اقتضت الظروف التى كان يعمل فيها حزب الوسط أن يتعاون عصام وغيره مع أمن الدولة، وهو التعاون الذى كان يقوم فى الغالب على تبادل المعلومات... خاصة أنه فى مراحل كثيرة كانت رغبة

رجال حزب الوسط فى تدمير الإخوان المسلمين أكبر وأعمق من رغبة أمن الدولة فى تحقيق ذلك.

كان عصام سلطان تحديدا هو الأكثر غضبا وكراهية لجماعة الإخوان المسلمين وقياداتها خاصة هؤلاء القابعين فى مكتب الإرشاد، ولدىّ أكثر من دليل على ذلك، كان يبحث عن الصدام معهم، وافتعال المشاكل بينه وبينهم، ولم يكن يهدأ أبدا إلا بعد أن يتم تصعيد الخلاف إلى ذروته.

كنت أجرى حوارا مع مأمون الهضيبى مرشد الجماعة السادس، وتطرق بنا الحديث إلى حزب الوسط ومجموعة أبو العلا ماضى وعصام سلطان - كانا من البداية إلى النهاية رمزًا للحزب دونا عن الآخرين -، ولأن الرجل (رحمه الله) لم يكن يحافظ على لسانه، فقد خاض فى سيرة رجال الوسط بما لا يليق.

قلت له: هناك من ترك الجماعة لعدم اقتناعه بمبادئها وأفكارها... أليس عند هؤلاء حق؟

وكانت المفاجأة أن المرشد أنكر أن يكون أحد خرج على الجماعة، قلت له: ومجموعة حزب الوسط؟

فقال: مجموعة حزب الوسط كانت تريد أن تكوّن حزبًا، ونحن قلنا لهم إن الوقت غير مناسب بالمرة، ولو تقدمنا بطلب فى الوقت الحالى فسوف نخسر أكثر مما نكسب، لكنهم عملوها من ورائنا وتقدموا بحزب، وطبعا ليس معقولا أن يقوم البعض بانقلاب داخل الجماعة ويفضلوا فيها، كان لابد أن يخرجوا.

قلت للهضيبى: هناك من ينسب لك قولك بأن من يختلف مع الجماعة

سأجعله يسير فى الشارع عريانا لا يكلمه أحد، وما يحدث فعلا أن الإخوانى الذى يخالف الجماعة فى شىء يعتزله أصدقاؤه ولا يسلمون عليه، بل ويتعاملون معه وكأنه غريب عنهم... هل تتبنى فعلا هذه السياسة؟

رد المرشد: هناك فرق بين أن يكون لك رأى وأن يكون لك قرار فى الجماعة، رأى تقوله ولكن فى كل حزب أو جماعة أو هيئة تعرض على القيادات كافة الأمور ليأخذوا فيها قرارات، ولو سمح لكل واحد أن يكون له رأى ينفذه فسيكون للجماعة 300 قرار، ولا يمكن بذلك أن يكون لها أى رؤى أو وجود أو قيمة، فأى حزب فى العالم أو جماعة لابد أن يكون لها إرادة واحدة، وليس معنى ذلك منع الآخرين من إبداء آرائهم، ولكن الرأى يقال، وعندما نأتى عند القرار يكون للجهة المسئولة، فنحن نطالب بالديمقراطية، والديمقراطية تمشى بفرق صوت واحد بين الأغلبية والأقلية، وعندما يصدر القرار فلابد أن ينحنى له الجميع، ولا يمكن الاعتراض عليه، ونحن فى الإخوان لسنا دولة، فمن يعترض على قرارتنا من حقه أن يترك الجماعة ويذهب ليعمل مع أى جماعة أخرى.

كان يمكن لمأمون الهضيبى أن يصمت عند هذا الحد، فقد وصلت رسالته إلى مجموعة حزب الوسط، وبدلا من أن يحاول إزالة الجفوة التى جمعت بينهم، إذا به يزيد الفجوة التى يبدو أنه كان يريد لها أن تتسع.

قلت له: أنا أحدثك عن العنف فى العقاب والشدة فى رد الفعل ضد من يخالف رأى الجماعة؟

فرد وكان عنيفا هذه المرة: نحن لا نفعل ذلك، لكن وبكل أسف الناس تتوغل فى الخلاف، فعندما يتركنا أحد مع السلامة، لكن عندما يتطاول علينا فنحن نقطع العلاقة معه نهائيا، لكننا لا نرد عليه، فواحد ظل فى

الجماعة أكثر من عشرين عاما، ثم اكتشف فى النهاية أن أفكارها ليست حقيقية وأن يد الجماعة ملوثة بالدماء، وبعدين راح يعمل حزب لوحده، طيب كيف يصبح هذا أمينا على حزبه، وكيف سيتعامل مع أعضائه؟

كان الهضيبى يتحدث تحديدا عن أبو العلا ماضى وإن لم يذكر اسمه، اتصلت به ليعلق على ما جاء فى الحوار، لكنه امتنع فى البداية، لأنه لا يريد أن يدخل فى معركة مع الهضيبى لأنه لا يستحق، فلجأت على الفور إلى عصام سلطان الذى أقنع أبو العلا ماضى ليس بالحوار والرد فقط، ولكن فى أن يكون عنيفا جدا، رغم أن أبو العلا فعليا لم يكن كذلك.

قابلت أبو العلا الذى قال لى جملة دالة بدأ بها الحوار، لكنه طلب عدم نشرها، قال سأقول لك ما سيوجع الهضيبى ويجعله يندم على التعريض بى.

من بين ما قاله أبو العلا وقتها: ما قاله المرشد العام فيه كلام معظمه تخاريف لست معنيا به، وعندما كنت أحضر اجتماعا معه وأنا داخل الإخوان كنت أخرج شديد الضيق، لأنه كان يقول آراء فجة ويتعالى على الناس، وعندما تركتهم واستقلت حضرت معه اجتماعات لأسباب كثيرة، فلم أكن أشعر بأى ضيق لأنه لم يكن يتحدث عنى، وبالتالى فإن كلامه لا يهمنى من قريب أو من بعيد، وعندما سأل الهضيبى فى حواره كيف أكون أمينا على حزبى وأعضائه؟ ظللت أفكر من أول يوم، فمن يكون أمينا مع مجموعته... أنا أم هو؟ إننى قلق جدا على مصير الجماعة بسبب وجود شخص مثل الهضيبى على رأسها.

قرر أبو العلا أن يرد بالوقائع، لكنه قبل أن يسردها قال: إننى سأذكر بعض الوقائع التى شهدتها وأنا داخل الإخوان، وأطلب من الإخوان

أن يتأكدوا أولا من صحتها أو كذبها، فإذا تأكدوا فعليهم أن يجيبوا إذا أرادوا، وعليهم أن يقولوا لى هل بعد ذلك يكون الهضيبى أمينا أو مرشدا لجماعة الإخوان، فالهضيبى لم تكن لديه وقائع تدل على اتهامى بعدم الأمانة، وفرضا أنى كنت عضوا فى الجماعة واكتشفت أخطاءها وتصديت لها وأنا داخلها وعندما لم يستجب أحد لمحاولة الإصلاح تركت الجماعة وقد فعلت ذلك بشجاعة لا تخل بالأمانة.

كانت الخيانة هى التى جمعت الهضيبى بمجموعة حزب الوسط، وكان ما ختم به أبو العلا حواره معى دالا، فقد قال: عندما خرجت مجموعة حزب الوسط كانت هناك قيادات داخل الجماعة تريد إجراء حوار، لكن الهضيبى عقد أكثر من 13 اجتماعا فى المكتب ليتخذ إجراءات عنيفة، بل وهدد بتقديم استقالته إذا تم الحوار فاستجاب أعضاء المكتب، والشىء الغريب أن الهضيبى مارس ضغطا على الأعضاء الذين دخلوا الحزب وكان عنده نموذج تنازل مطبوع ليوقعوه، وكان يخرج بعد ذلك للإعلام قائلا: إننا لا نمارس ضغوطا على أحد وقد جاءنى أحد الإخوة باكيا وقال لى: كيف يقول الهضيبى إنه لا يمارس ضغطا، كيف لا يقول الحقيقة وهو فى هذا العمر؟، لقد كلف الهضيبى اثنين من المحامين للذهاب إلى المحكمة ليقفا ضد حزب الوسط، ولأول مرة وقف محاميا الإخوان بجوار محامى الحكومة، وكانت هذه سقطة تاريخية، قيادات الإخوان مسئولون نعم، لكن الهضيبى مسئول عنها لأنه كان المحرض.

كانت هذه ربما أكثر المرات التى رأيت فيها أبو العلا ماضى حادا وغاضبا وكاشفا، لكن عصام سلطان كان كذلك طول الوقت، وأذكر أنه أثناء هذه المناوشات بين مأمون الهضيبى وحزب الوسط أن قال لى أن لديه صورة لمأمون الهضيبى وهو بالمايوه على شاطئ البحر، وأنه

سيحضرها لى لأنشرها، وكان واضحا جدا عندما قال لى إن لبس المايوه لا عيب فيه، لكن عندما يظهر المرشد العام لجماعة الإخوان وهو يرتديه، فإن فى الأمر إهانة وحطًا من شأنه، وهو ما يحرص عليه ويريده تماما.

طال انتظارى للصورة التى كنت أعتبرها سبقا، لكن عصام تراجع عن رغبته فى النشر، وكان أن اعترف بأنه لا يريد أن يغضب زوجته ابنة شقيقة مأمون الهضيبى التى تمتلك الصورة ضمن ألبوم صورها العائلية، وإذا أخذ الصورة ونشرها فإنه سيفعل ذلك من وراء ظهرها وهو ما لا يريده، فوافقته على ما أراد.

لقد كنت شاهدا على حالة الكراهية الشديدة التى جمعت بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وقيادات حزب الوسط - الإخوان السابقين - وهو ما جعلنى أستبعد أى تعاون بينهم فى أى وقت ومهما كانت الظروف، لكننى كنت ساذجا إلى أبعد حدود السذاجة، فبمجرد أن وصلت جماعة الإخوان للسلطة عادت حالة الود القديمة بين الفرقاء، تم استخدام عصام سلطان من قبل الجماعة لصناعة وتمرير قانون العزل للتخلص من عمر سليمان، وتم استخدام أبو العلا ماضى للتحرش السياسى وضرب جهاز المخابرات، ورغم علمهم بخيانة الجماعة لكل من يتحالف معها، فإنهم ارتضوا لأنفسهم دور الخدم فى بلاط السلطان، ولم يكن غريبا أن يجمعهم مع قيادات الإخوان نفس المصير فى نفس السجن.

لقد جمعت المصالح رجال الإخوان وقيادات حزب الوسط، وعاشوا جميعا فى مركب واحد، حرصوا جميعا ألا تغرق، لكنها فى النهاية غرقت، لأن منطق الصفقات هو الذى جمعهم، رغم أنهم ظلوا طوال سنوات عمرهم الماضية يؤكدون أنهم رجال مبادئ... تلك المبادئ التى لم يعرفوها أبدا.

حاملو الرسائل السرية

الجماعة تطلب الصلح والنظام يتمنع

لم يغلق نظام مبارك الباب كلية فى وجه جماعة الإخوان المسلمين، كان يسمح بترك الباب مواربا بعض الشىء، حتى يخفف الضغط عليهم كى لا يحدث الانفجار الكبير، ومن مظاهر فتح هذا الباب أن النظام كان يستقبل بعضا من الوسطاء الذين كانوا يحملون رسائل طلب التصالح بين الجماعة ومبارك، وهؤلاء كانوا يعملون فى المنطقة الرمادية بين النظام والمعارضة.

كانت الجماعة تعتمد على شخصيات بعينها تعرف أنها ذات حيثية وأصحاب كلمة مسموعة وقادرة على التأثير، من بينهم مثلا الدكتور مصطفى الفقى السياسى والمفكر الكبير، الذى لجأت له عائلة حسن البنا مرتين عندما اعترضتها مشاكل كان جهاز أمن الدولة سببا فيها.

الواقعة الأولى كانت عندما أرادت إحدى حفيدات حسن البنا أن تكمل دراساتها العليا فى الخارج، ولما أرادت السفر اعترض أمن الدولة على ذلك، فلم يجد سيف الإسلام حسن البنا إلا الدكتور الفقى أمامه، تحدث معه، وكانت الرسالة التى حملها أنه لا يليق عقاب أحفاد حسن

البنا بهذه الطريقة، وتمت الاستجابة له، وسافرت حفيدة البنا بالفعل، وأكملت دراساتها العليا.

الواقعة الثانية كانت عندما قررت جماعة الإخوان فى الأردن فى العام 2006 الاحتفال بمئوية حسن البنا، ودعيت أسرة البنا للاحتفال، لكن أمن الدولة عارض بشدة السفر، فقد كان هناك تخوف من أن يتم استغلال أسرة البنا فى عمل دعاية لجماعة الإخوان، ورغم أن سيف الإسلام البنا حاول أن يستعين بمصطفى الفقى مرة أخرى كرسول أمين ومحايد لدى النظام، فإن أمن الدولة أصر على موقفه، ومنع أسرة حسن البنا من المشاركة، رغم أن النظام سمح وقتها بسفر بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين للمشاركة، وبعد ثورة يناير عندما تحدثت الدكتورة استشهاد ابنة حسن البنا أشارت إلى أن الدكتور الفقى ساعد الأسرة كثيرا، وكان يحاول أن يرفع الظلم عنهم.

وإذا كان مصطفى الفقى تدخل من أجل أسرة حسن البنا بعد أن طلب منه ذلك، فإن المشير عبد الحليم أبو غزالة تدخل من أجل أحد الإخوان دون أن يطلب منه أحد، تدخل من تلقاء نفسه لأن هذا الإخوانى كان هو المحامى الشهير مختار نوح، الذى تزوج من ابنة شقيقة أبو غزالة.

كان ذلك فى العام 1981، عندما كان مختار نوح معتقلا، وتعرض لتعذيب بشع، فطلب أبو غزالة ألا يتم تعذيبه، وهو ما تمت الاستجابة له على الفور، وبعد أن خرج من السجن، قال له أبو غزالة: لم أكن أملك أكثر من أن آمر بوقف التعذيب فقط.

لم يكن أبو غزالة بالنسبة لمختار نوح مجرد خال زوجته، ولكنه

كما قال هو كان صديقا حميما لوالده، فلما توفى الوالد اهتم أبو غزالة بأسرة نوح اهتماما شديدا، وظل يتعامل معهم على أنه المسئول عنهم، فكان يذهب إلى المدرسة ويطمئن على مختار وإخوته، وكان تعاطفه معهم واهتمامه بهم بعد وفاة والدهم أكثر منه فى حياته.

فى العام 2005، عندما كان الحوار دائرا عن ترشيح أبو غزالة نفسه للرئاسة، تردد وقتها أن مختار نوح هو أحد الوسطاء بين الجماعة وبين المشير من أجل مساندة الإخوان له فى الانتخابات، لكن هذا لم يكن صحيحا بالمرة، من ناحية لأن مختار كان قد قام بتجميد عضويته داخل الجماعة قبل العام 2005، ولم تكن حبال الود موصولة بينه وبين مكتب الإرشاد، ومن ناحية ثانية أنه كان يعرف أن تدين أبو غزالة يقترب أكثر من التدين المصرى الوسطى، دون أن يتماس مع جماعة الإخوان، فليس معنى أن تكون متدينا أن تكون «إخوان مسلمين».

لقد كتب مختار نوح وقتها مقالا - قام بتطويره بعد ذلك ونشره على موقعه الخاص فيما يقترب من الدراسة عن الجوانب المجهولة فى حياة أبو غزالة - كشف فيه عن علاقته بالمشير أبو غزالة، وعن خيوط الاتصال التى امتدت بينهما لسنوات طويلة، ورغم أن مختار كان نافذة لوزير الدفاع على جماعة الإخوان وما تقوم به فى مصر، فإنه لم يتدخل إلا من أجله هو للتخفيف من التعذيب الواقع عليه، ولم يضبطه أحد وسيطا لتحصل الجماعة على أى مكاسب أو على الأقل من أجل تخفيف الضغط عليها.

لم يكف الإخوان طوال عصر مبارك عن إرسال الرسائل لمبارك ولعدد من رجاله، وقد قام بذلك عدد من قيادات الجماعة، عبد المنعم أبو الفتوح نفسه اعترف بذلك، كان موقعه كأمين عام لاتحاد المحامين

العرب يتيح له أن يلتقى برجال النظام بشكل عادى، وقد حرص على نشر صور له تجمعه مع عمرو موسى فى جامعة الدول العربية فى نهاية كتابه - عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية فى مصر - الذى سجل فيه تجربته داخل جماعة الإخوان وسجلها له وحررها الباحث الراحل حسام تمام، وهى نفسها الصور التى واجهه بها عمرو موسى فى المناظرة الشهيرة بينهما أثناء فترة الدعاية للانتخابات الرئاسية 2012، وأوحى إلى أنه كان يتقرب منه ويتودد له، وكثيرا ما مدحه بما يمكن أن يشبه قصائد الغزل.

أبو الفتوح قال إنه كان يجلس مع رجال مبارك، وكان يبعث معهم برسائل واضحة يطلب فيها أن يكون هناك حوار بين النظام وبين جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه لم يكن يأتيه أى رد على أى رسالة من رسائله التى يبدو أنها كانت كثيرة جدا.

عصام العريان قال لى مبكرا جدا أنه فى السنوات الأولى من حكم مبارك كان هناك تواصل بدرجة كبيرة، وكان من المعروف أن أى إخوانى يتم الإفراج عنه بعد فترة اعتقاله أو سجنه، كان يجلس معه ضابط من أمن الدولة ليتم التنسيق فيما بعد الخروج، وأكد عصام أن الإخوان كانوا يتفاهمون مع ضباط أمن الدولة، ويطلبون منهم تحديد ما الذى يجب أن يفعلوه بعد الخروج من السجن، لكن فى سنوات مبارك الأخيرة كان يتم الإفراج عن الإخوان المسلمين دون أن يجلس أو يتفاهم معهم أحد، وكانوا يطلبون أن يجلسوا مع ضباط أمن الدولة، لكن لم يكن أحد يستجيب لهم.

وهنا أسجل نصا ما قاله لى عصام العريان، قال: بعد أن خرجت من

السجن فى العام 2000 بعد خمس سنوات قضيتها هناك، بادرت بالاتصال بجهاز أمن الدولة، وجلست بالفعل مع أحد قيادات الجهاز، ويومها سألته ما الذى يريده، وهل له ملاحظات معينة على نشاطى، كنت أريد أن أعرف ما الذى تريده الدولة على وجه التحديد، لأننى لم أعد أحتمل دخول السجن كل فترة، لكن فى سنوات مبارك الأخيرة حدث تحول، فعندما خرجت من السجن آخر مرة لم يتصل بى أحد، ولم ينبهنى أو يحذرنى أحد من شىء، وتأكدت أن الدولة لا تريد أن تسمع شيئا من الإخوان على الإطلاق وأنها لا تريدهم بأى صيغة من الصيغ.

كان عصام العريان أكثر الإخوان الذين تعاملوا مع رجال الأمن ورجال السياسة داخل نظام مبارك، وقد يكون هذا تحديدا ما عرَّضه لموقف جعله يخسر كثيرا داخل الجماعة وخارجها.

الموقف جرى عندما كان العريان نائبا فى مجلس الشعب عن الجماعة فى العام 1987، وكان وقتها تقريبا أصغر نائب فى المجلس، كان زكى بدر بكل ما عرف عنه من حماس وعنف فى أداء عمله هو وزير الداخلية، وقعت أحداث فى مدينة السويس استدعت سفر مجموعة من نواب مجلس الشعب للوقوف على حقيقة ما جرى هناك، ومدى تورط وزارة الداخلية فيه، ورغم أن النواب يحملون حصانة برلمانية، فإنهم كانوا يخشون من سطوة وبطش ولسان زكى بدر، فذهبوا فى جماعات متفرقة.

كان من نصيب عصام العريان أنه عندما نزل من الأتوبيس الذى يركبه أن قابله أحد ضباط زكى بدر، احتدم النقاش بينهما، فرفع الضابط يده وصفع العريان على وجهه، قامت الدنيا ولم تقعد، وتوسط رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وقتها للصلح بين النائب ووزير الداخلية،

لكن زكى بدر لم يستجب للمحجوب، وبدلا من أن يعتذر للعريان سبه ولعنه على مرأى ومسمع من الجميع فى مكتب رئيس مجلس الشعب.

تركت هذه الواقعة أثرا سيئا على موقع وموقعية عصام العريان داخل الجماعة، أصبح الانطباع عنه أنه رجل خفيف، فرغم أنه هو الذى تم الاعتداء عليه من قبل ضابط الداخلية، فإن قيادات الجماعة لامته هو وعابت عليه أن وضع نفسه فى مواجهة مباشرة، جعلته يتلقى الصفعة، وقد ظل العريان يدفع ثمن هذا الموقف طويلا داخل الجماعة... وربما كانت هذه الصفعة تحديدا هى التى جعلت رجال النظام يستصغرون عصام العريان طوال الوقت، فلم يكن له الوزن الذى حظى به رجال آخرون داخل الجماعة لدى دوائر صنع القرار المحيطة بمبارك.

فى العام 2008 كانت الجماعة قد وصلت تقريبا إلى مرحلة اليأس من التواصل مع نظام مبارك، كانت عبر مرشدها تعلن أنها مستعدة للجلوس والتفاهم والحوار، لكن لا أحد يستجيب أو يرد، فى نهايات العام كان مهدى عاكف يتحدث فى مكتبه بمقر مكتب الإرشاد، يجلس حوله ممثلون عن القوى السياسية المختلفة، ذهبوا إليه لمناصرة قطاع غزة، كانت إسرائيل وقتها تشن حربا شرسة على أهل القطاع.

لكن عاكف وبدلا من أن يركز على نصرة غزة، إذا به يخرج عن النص المرسوم أو أنه فعل ذلك مع سبق الإصرار والترصد، قال لمن حوله: هناك رموز وشخصيات كبيرة عرضت على الجماعة مقابلة حسنى مبارك، لكن هؤلاء جميعا كانوا يذهبون دون أن يعودوا.

وقتها لم يفصح مهدى عاكف عن حاملى الرسائل هؤلاء، ولم يحدد أسماء الذين قاموا بوساطات أو حاولوا على الأقل أن تجرى المياه بشكل

طبيعى بين النظام والجماعة، رغم أن هذه نقلة فى علاقة الإخوان بمبارك، فمعنى أن يقوم بعضهم بعرض الوساطة أن هناك أملًا فى التواصل، فقبل أن يأتى عاكف إلى مكتب الإرشاد كانت كل القنوات مغلقة، وقد سألت مأمون الهضيبى ساكن مكتب الإرشاد قبل عاكف: لماذا لا تتحاور مع النظام؟

فقال بصراحته التى كانت تكشف كثيرا من أوراق الجماعة السرية: يا ريت إحنا بس عاوزين أى حد يعبرنا، طلبنا كتير أن نجلس مع أى حد من النظام لكنهم يتعاملون معنا وكأننا لسنا موجودين.

كان عاكف مختلفًا تماما عن الهضيبى، كان يتحدث عما يجرى وما لم يجر، ولذلك لم يكن من السهل أن تصدقه طول الوقت، وهو ما جعلنى أصدق الوجه الآخر من العملة، الوجه الذى يقول إن الإخوان هم الذين طلبوا الوساطة والصلح مع النظام، لكن النظام فى كل مرة كان يرفض ويأبى.

لقد كانت هناك بالفعل أكثر من واقعة أحاط بها الغموض، ولم يكن معروفا على وجه التحديد من يقف وراءها، هل أنتجتها الجماعة لإحراج النظام، أم أن النظام هو الذى أنتجها لإحراج الجماعة... الغريب أن هذه الحكايات نشرت وبالأسماء دون أن يحتج أو يصحح أحد.

الحكاية الأولى: اجتهد عدد من أعضاء جماعة الإخوان الذين دخلوا مجلس 2005 ضمن مجموعة الـ 88 أن يمدوا جسور الود مع بعض قيادات الحزب الوطنى، وكان على رأس هذه القيادات الدكتور زكريا عزمى، ليس باعتباره نائبا فى المجلس فقط، ولكن باعتباره رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وهو ما يجعله الأقرب إلى مبارك والأكثر ثقة ومصداقية لديه.

لم يتحدث نواب الإخوان مع الدكتور زكريا فى مجلس الشعب،

ولكن ذهبوا إليه فى مقره الانتخابى فى دائرة الزيتون حيث كان يلتقى بشكل دورى مع أهالى الدائرة، تحدثوا إليه، طلبوا منه مباشرة أن يتوسط لدى الرئيس من أجل أن يجلسوا إليه، ومن أجل تصفية الأجواء بين النظام وبين الجماعة، استمع منهم زكريا جيدا، ولم يرد عليهم، دون أن يعرف أحد هل عرض الرسالة على مبارك الذى رفض رسالة الإخوان، أم أنه لم يعرض الرسالة من الأساس.

الحكاية الثانية بطلها الدكتور يحيى الجمل الذى كان معروفا بعلاقته الطيبة بجماعة الإخوان المسلمين، أشارت المصادر إلى أنه بعد قضية غسيل الأموال التى اتهم فيها خيرت الشاطر وحسن مالك وعدد من قيادات الجماعة وأدانهم القضاء العسكرى، حمل الجمل رسالة من النظام إلى مهدى عاكف مضمونها أن تعقد الجماعة جلسات سرية مع قيادات الحزب الوطنى، للتفاهم من أجل تخفيف الحرب المتبادلة بين الطرفين، وقتها سمعت من نفس المصادر أن مهدى عاكف قال ليحيى الجمل: معاك كارت بلانش، فى إيحاء إلى أنه سيوافق على كل ما يقرره الجمل.

كانت هذه رواية ساذجة للغاية، فبعد قضية غسيل الأموال التى اتهم فيها الشاطر ومالك كانت الجماعة فى أضعف حالاتها، حيث كانت الأجهزة الأمنية توجه لها ضربات موجعة تستهدف تجفيف منابعها، ولذلك لم يكن من المنطقى أن يعرض النظام على الجماعة جلسات التفاهم والصلح، بل العكس هو الذى كان يجب أن يحدث، لكن يبدو أن مهدى عاكف خلط الأمور كلها دون أن يفرق بين المنطقى وغير المنطقى.

الحكاية الثالثة يظهر فيها الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء، وهو الرجل الذى كان يتهمه البعض بأنه إخوانى الهوى، رغم أنه كان من

بين أقطاب الحزب الوطنى، فبعد محاكمات الإخوان العسكرية فى العام 2000، وكان أهم نجومها مختار نوح، أخذ حمدى السيد المبادرة من تلقاء نفسه وتحدث مع حلمى نمر نقيب التجاريين وقتها وزكريا جاد نقيب الصيادلة، وعقد الثلاثة العزم على مقابلة الرئيس مبارك حتى يتوسطوا للإفراج عن الإخوان النقابيين المعتقلين، وعندما أبلغوا الرئاسة بغرضهم من المقابلة تم رفض طلبهم من الأساس.

صمت حمدى السيد طوال عصر مبارك، لم يتحدث عن أى شىء يربط بينه وبين جماعة الإخوان، لكن بعد أن سقط مبارك تحدث، كان ذلك تحديدا فى إبريل 2011، كان يدافع عن نفسه فى مواجهة من يتهمونه بأنه من فلول النظام الذى أزاحته الثورة، وكان من بين ما قاله: كنت صاحب رأى مستقل، ودافعت عن جميع الفئات من أطباء اعتقلوا إخوان وغير إخوان ولم أوافق على ما يشيننى أو يسىء إلى تاريخى، وادعاءات البعض بأننى صديق مبارك كلها كاذبة، لأن آخر مرة قابلته فيها كانت فى العام 1999، وكنت وسيطا بناء على تكليف من الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب للمصالحة بين النظام والإخوان وفشلت فى ذلك.

ألم أقل لكم كانت الجماعة فى كل مرة هى التى تطلب الوساطة وتعرض الصلح، فمن كلام حمدى السيد يتأكد أنه لم يبادر من تلقاء نفسه، بل كانت الوساطة بطلب من عصام العريان... فلم يكن لأحد أن يتطوع للوساطة بين نظام مبارك والإخوان دون أن يطلب منه ذلك صراحة وبشكل واضح.

الحكاية الرابعة دارت وقائعها فى العام 1995، فى هذا العام اعتقل النظام عددا كبيرا من قيادات جماعة الإخوان على ثلاث دفعات وكان

من بينهم مهدى عاكف وعصام العريان ومحمد حبيب، وهنا تدخل الدكتور أحمد كمال أبو المجد الذى ظل يرتبط بعلاقات جيدة مع النظام والإخوان طوال الوقت، وكان من المفروض أن يجلس أبو المجد مع مصطفى مشهور المرشد العام وقتها والمستشار مأمون الهضيبى والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، لكن الجلسة لم تتم من الأساس، بسبب القبض على عبد المنعم... لتفشل الوساطة قبل أن تبدأ.

الغريب أنه كانت هناك وساطة من نوع آخر بين جماعة الإخوان ونظام مبارك، نوع غريب قد يكون من الصعب أن تتصوره، فقد قام بالوساطة هذه المرة خيرت الشاطر نفسه لدى مهدى عاكف، ففى العام 2006 كانت جماعة الإخوان قد حشدت أعضاءها للقيام بمظاهرات تضامنا مع حركة استقلال القضاء، وكانت هناك فى الوقت نفسه مصالح مشتركة بين رجال أعمال بالحزب الوطنى وخيرت الشاطر وحسن مالك، وهمس رجال أعمال الحزب الوطنى فى أذن مالك والشاطر بأن هذه المظاهرات يمكن أن تؤثر سلبيا على المصالح المشتركة بينهم، طلب مالك من الشاطر أن يتحدث مع مهدى عاكف لتخفيف هذه المظاهرات أو على الأقل جعلها أقل حدة، استمع عاكف من خيرت الشاطر لكل ما قاله، ولم يرد عليه إلا بعبارة واحدة، هى: «اللى خايف يروح».

المرشد والمشير

الصفقات المنقوصة بين المجلس العسكرى وجماعة الإخوان

> فى دراسة قانونية كتبها القانونى الكبير رجائى عطية يقول إن المجلس العسكرى - بقيادة طنطاوى وعنان - جامل الإخوان المسلمين أو سايرهم ثلاث مرات ظاهرة.

الأولى حين ضم إلى لجنة تعديل دستور 1971 أحد أعضائهم الذى لا علم ولا خبرة له بالقانون الدستورى ولا السوابق الدستورية (يقصد صبحى صالح).

الثانية حين أسرع بانتخابات مجلسى الشعب والشورى قبل ما يفرضه المنطق من وضع الدستور أولًا لتحكم مبادئه ما سوف يليه من بناء الدولة الدستورى.

والثالثة فى المرسوم بقانون رقم 103/ 2011 الصادر فى 19/ 7/ 2011 والمتراخى نشره حتى 27 / 9 / 2011 ليأتى بعد التعديل السرى للمادة 38 من إعلان 30 مارس، فقد أخذ هذا المرسوم بنظام الانتخابات بالقوائم الحزبية المغلقة مع النظام الفردى، وجعل النسبة بين النظامين مناصفة مع أن المستقلين القاصرة فرصتهم على الحصة الفردية أضعاف الحزبيين

بمن فيهم الإخوان المتعجلون على انتخابات المجلسين قبل أن يفيق أحد، وجاراهم المجلس فى هذا رغم مخالفته للمبادئ الدستورية وأظهرها مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

على هامش هذه الرؤية القانونية يمكن أن نسأل: هل ما جرى بين المجلس العسكرى والإخوان بعد ثورة يناير كان صفقة؟

طوال الشهور التى تلت الثورة وأنا أرصد العلاقة بين المجلس العسكرى والإخوان... وعبر محطات كثيرة أثبت ما حصلت عليه، وقد يكون من المفيد الإشارة إليه؛ فقد يعطينا إجابة أو يزيدنا حيرة.

لقد كانت قوة الإخوان التى حصلت عليها بعد الثورة (الاعتراف الرسمى بها بدأ أثناء الثورة عندما استضاف عمر سليمان - نائب الرئيس وقتها - محمد مرسى وسعد الكتاتنى ممثلين عن جماعة الإخوان فى الحوار الذى أداره مع القوى السياسية) عاملا مهما فى أن يعتقد المتابعون للشأن العام أن هناك صفقات جرت بين الجماعة والمجلس العسكرى الذى تم توكيله لإدارة شئون البلاد... وهى الصفقات التى تبدت فى مواقف كثيرة، يمكن أن نحددها على الوجه الآتى:

أولا: الإفـراج عن خيرت الشـاطر ورفيقه حسـن مالك وقيـادات الإخوان الذين صـدرت ضدهـم أحـكام عسـكرية بالسـجن فى قضيـة غسـيل الأمـوال التـى فجرت فى وجـه الجماعـة بعـد عرض شـباب الجماعة العسـكرى فى جامعة الأزهـر فى العام 2007، ورغـم أن الأحـكام كانـت عسـكرية، والمحاكـمات جـرت فى محاكـم المجلس العسـكرى، ورغـم أن الإفـراج كان صحيـا، أى أنه كان منقوصا تمامـا، فإن حدوثه فى حـد ذاتـه كان مـؤشرا على أن المجلس العسـكرى يريد أن يفتـح صفحة جديدة مع

الإخوان، على الأقل من باب أن خصوم الأمس أصدقاء اليوم، فبعد كل ثورة تتغير وضعيات القوى السياسية بشكل تلقائى.

لقد أشار الفريق أحمد شفيق إلى أنه كان من قرر الإفراج عن خيرت الشاطر.

يقول شفيق عن ذلك: خيرت أنا أخرجته من السجن بعد أيام عدة من الثورة، لأنه كان مستقرا فى السجن وقضيته كانت مستقرة، وكان فى السجن مع مساعده حسن مالك، هما عاشا معا فترات طويلة، خيرت بالأصل كان تاجر عملة، وكان يعمل مع أخ فاضل هو مثال فى الوطنية، مع أنه مغترب، كان يعمل عند أشرف السعد، الذى يعيش فى لندن.

ويكمل شفيق: قيل لى إن الشاطر ومالك سجنا فى قضية غسيل أموال، فى ذلك الوقت حصلت تظاهرة عسكرية قرب الأزهر بشكل غريب، وجن الإخوان حينها وأنزلوا الشباب يلبسون لباسا خاصا وراحوا يؤدون حركات قتالية، العدد لم يكن كبيرا، لكن كان للتظاهرة دلالتها، أجروا تحقيقا، ووجدت أنه انتهى إلى أن خيرت اتهم بغسيل أموال ومعه حسن مالك، كان عندى شكوك أن هذه القضية هى وسيلة لوضعهما فى السجن، وهما كانا ربما يستحقانه لسبب آخر، لكن ذلك كان إحساسى حينها.

أرسل أحمد شفيق - كما قال هو - يطلب أوراق خيرت الشاطر من النائب العام، اعتقد حينها أنه يمكنه أن يعطيه إعفاءً من السجن، لكن القانونيين قالوا له إنه ينبغى أن يطلب ذلك من النائب العام، وقام بذلك فى اليوم نفسه، وخرج خيرت ومالك لأسباب طبية.

حاول أحمد شفيق أن يظهر بعضا من الفضل على خيرت الشاطر، بأن نسب لنفسه أنه من عفا عنه صحيا، لكن على أى حال، فلم يكن أحمد

شفيق ليفعل ذلك إلا بعد أن يحصل على إذن ومباركة المجلس العسكرى، الذى كان أحد أعضائه وهو حسن الروينى قائد المنطقة العسكرية المركزية هو من صدق على الأحكام التى صدرت على الشاطر ورفاقه فى قضية غسيل الأموال.

ثانيا: اختيار القيادى الإخوانى صبحى صالح فى لجنة التعديلات الدستورية التى كونها المجلس، وهو المعروف بتطرفه الإخوانى الشديد، وزاد من الاعتقاد بأن فى الأمر صفقة أن صالح ليس من الأساس فقيها دستوريا يطاول قامة فقهاء آخرين كان يمكن الاستعانة بهم، وهو ما جعل الأمر يدخل فى دائرة الترضية التى تصل إلى درجة الصفقة.

لقد برر أعضاء المجلس العسكرى اختيار صبحى صالح فى اللجنة التى رأسها طارق البشرى بأنه لم يكن لإخوانيته ولكن لنشاطه فى برلمان 2005، أى أنهم اختاروه لكفاءته، ورغم الإشارة إلى الكفاءة فإن وجود المحامى الإخوانى وتأثيره فى اللجنة لم يكن ملحوظا بالشكل الكافى الذى يمكن أن يؤكد أن الاختيار كان لكفاءته.

كانت هناك تفسيرات أخرى بالطبع... أحد أعضاء المجلس الاستشارى سأل عضوا فى المجلس العسكرى عن سبب اختيار صبحى صالح تحديدا فى لجنة تعديل الدستور، وكان الرد نصا: كنا عايزين نقول إنه خلاص مبقاش فيه حد مستبعد، ودولة جديدة منفتحة، والإخوان عنصر وطنى منهم من يفقه فى الأمر القانونى.

ثالثا: لم يكن عصام شرف إخوانيا لا بشكل تنظيمى ولا بشكل معلن... لكن اختياره لرئاسة الوزراء تم الترويج له على أنه ترضية للإخوان المسلمين، وكان ظهور الدكتور محمد البلتاجى إلى جواره فى

حفل تتويجه بميدان التحرير عاملا مساعدا فى الاعتقاد بأن إخوانية شرف صحيحة.

كان هذا ما توصلت إليه، لكن كانت هناك آراء أخرى.

فيحيى الجمل الذى عمل نائبا لرئيس الوزراء فى حكومة أحمد شفيق ثم فى حكومة عصام شرف يجزم بأن الإخوان هم من أتوا بشرف للحكومة لأنه عضو سابق بالجماعة، ويقول عن ذلك تفصيلا: الدكتور عصام شرف رجل فاضل، لكنه كان عضوا بإحدى شعب الإخوان المسلمين قبل سفره للبعثة، وحينما عاد انشغل بالهندسة، لكنه درويش الإخوان اللى جابوه.

لكن معتز عبد الفتاح الذى عملا مستشارا سياسيا لعصام شرف ينفى أن يكون اختياره كان لأسباب تتعلق بالإخوان المسلمين، يقول: فى تقديرى أن المجلس العسكرى كان يرى فى عصام شرف بديلا مقبولا يطالب به الثوار، وله ملفات بالعمل الإدارى بحكم عمله كوزير سابق، والمشير كان يميل إلى الشخصيات اللينة لا الحادة.

لقد رصدت هذه الإشارات فى الشهور الأولى للثورة، ومن خلالها ذهبت إلى أن أحدا من الجانبين (العسكر والإخوان) لا يستطيع أن ينكر أن هناك اتصالات وتفاهمات، لكنها لا تصل إلى حد الصفقة المحددة الواضحة التى يحصل كل طرف بمقتضاها على مكاسب معينة ويقوم بأدوار محددة، لكنها تجليات القوة التى يمتلكها المجلس العسكرى من جانب والقوة التى أصبح الإخوان يتمعتون بها من جانب آخر.

وكما كانت الصفقة بين الإخوان والمجلس العسكرى مجرد مظهر لممارسة القوة على الأرض، كان ما يمكن أن يعتبره البعض صداما بينهما

أمرا طبيعيا ومنطقيا من باب تجلى القوة السياسية، فكل منهما كان يلوح بالقوة فى وجه الآخر.

على سبيل المثال عندما نزل الإسلاميون إلى ميدان التحرير فى 29 يوليو اعتراضا على المبادئ الحاكمة للدستور، ثم نزولهم مرة ثانية فى 18 نوفمبر احتجاجا على وثيقة السلمى، لم يكن النزول من باب الصدام المباشر والعداء الواضح، لكنه كان لتوصيل رسائل محددة بأن الجماعة، ومن خلفها الإسلاميون، يمكن أن يحشدوا الملايين ضد المجلس العسكرى لو اقترب مما يعتقد الإسلاميون أنه يمكن أن يكون ضد مصالحهم السياسية فى المستقبل.

وهو ما حدث مثلا فى أزمة المجلس الاستشارى الذى شارك الإخـوان فى الجلسات التحضيرية له، وكان ممثلهم فى ذلك الدكتور محمد مرسى، لكن عندما بدأ المجلس فعليا انسحب الإخوان منه، فقد أدرك الإخوان أن الاستشارى يمكن أن يكون بديلا للبرلمان الذى يضع الإخوان عليه كل آمالهم فى السيطرة والتحكم، ولذلك وقفوا موزعين الأدوار على أنفسهم، الحزب يمتنع عن المشاركة فى المجلس ويعلن التحدى للمجلس العسكرى وأعضاؤه، والجماعة تلعب دورا يشبه المطيباتى الذى يعلن امتنانه للمجلس العسكرى ويقدر دوره ويثمنه.

الذى كان يحير فى علاقة العسكرى بالإخوان هو التصريحات الاستفزازية التى تصدر عن رجال الإخوان ويكون من شأنها الإهانة أو التقليل من شأن المجلس العسكرى.

عصـام العريـان، نائـب رئيـس حـزب الحريـة والعدالـة والقيـادى الإخـوانى التاريخـى والشـهير، قـال مثـلا إن حـزب الإخـوان يمكـن أن ينضـم

إلى المجلس الاستشارى بعد أن يراقب أداءه، وهو تصريح لا يأتى من باب الحنكة السياسية بقدر ما يأتى من فرط القوة.

لقد أدرك الإخوان المسلمون ربما منذ الأيام الأخيرة للثورة أن أوراق اللعبة كلها ستكون فى يد الجيش، ولذلك كان طبيعيا أن يظهر الجيش فى البيانات الأولى والمبكرة للجماعة التى أصدرتها تعقيبا على أحداث الثورة ومجرياتها من خلال الثناء عليه والإشادة به. .

لم تحمل البيانات التحية للجيش فقط، ولكن كان فيها تأسيس للعلاقة بين الإخوان والمجلس العسكرى، فقد رسمت هذه البيانات السيناريوهات المستقبلية للعلاقة، حيث حدد الإخوان ما أرادوه من المجلس بوضوح، تسليم السلطة لأهل السياسة، ولأن الجماعة لا ترى من أهل السياسة إلا نفسها، فقد كانت تعنى تماما أنها تنتظر من المجلس العسكرى أن يسلمها السلطة، وكانت الرسالة الأكثر وضوحا هى أن الجماعة ستظل خلف مطالبها حتى تتحقق.

ولأن الساحة كانت خالية فقد استطاع الإخوان أن يحتلوا مساحات كبيرة فيها، وبعد أن كانت هى القوة الموازية للحزب الوطنى دون أن تكون فاعلة فى الصراع السياسى أصبحت قوة موازية للمجلس العسكرى لكن بفعالية ورغبة فى السيطرة التامة والكاملة.

كان هناك ملمح آخر ضمن ملامح العلاقة بين الإخوان والعسكرى فى شهور الثورة الأولى لا يمكن أن نغفله، فقد كان هناك من يرى أن الجماعة تحمل ثأرا للبدلة العسكرية بسبب الأحكام العسكرية الكثيرة التى صدرت ضد رجالها فى عصر مبارك، دون أن يلتفتوا إلى أن الإخوان لديهم ثأر تاريخى مع البدلة العسكرية منذ أيام عبد الناصر، ولذلك

فهناك دوافع نفسية واضحة تدفع الإخوان إلى الصدام مع المجلس العسكرى، لكن هذا الصدام يتوقف فى كل مرة عند حدود معينة، ولا يتوقف إلا بفعل المصلحة التى يريد الإخوان أن يحصلوا عليها.

لا يعنى هذا أن العلاقة بين الإخوان المسلمين والمجلس العسكرى ظلت على البعد، فقد كانت هناك لقاءات واجتماعات وتفاهمات... وقد خضعت جميعها إلى ميزان القوة الذى لم يكن ثابتا طوال الوقت، ولذلك حصل الإخوان على الكثير، دون أن يقدموا شيئًا واضحا أو مهما للمجلس العسكرى... أنكر الطرفان أن هناك ما يجرى بينهما فى الخفاء، لكن التفاصيل كانت كاشفة.

خبر صغير كشف خفايا شهور طويلة من الاتصالات وربما الاستعطافات ثم الصفقات بين المجلس العسكرى والرجل القوى فى جماعة الإخوان خيرت الشاطر.

كان الخبر بنصه: أعفى المدعى العام العسكرى كلًا من محمد خيرت سعد عبد العزيز الشاطر وحسن عز الدين مالك، العضوين البارزين فى جماعة الإخوان المسلمين، من الأحكام العسكرية التى صدرت ضدهما بقضية غسيل الأموال التى اتهما فيها عام 2006، وحوكما بشأنها أمام القضاء العسكرى، وتم الإفراج عنهما لأسباب صحية فى أعقاب ثورة 25 يناير، وبالقرار الأخير يصبح من حقهما ممارسة العمل العام والسياسى.

كان الخبر صحيحا مائة بالمائة والإشارة الواضحة فيه أنه نشر الاسم الخماسى لخيرت الشاطر، لكن موقع «إخوان أون لاين» فى نفس اليوم، نشر ما اعتبره تكذيبا للخبر على لسان محامى الجماعة عبد المنعم عبد المقصود.

قال «إخوان أون لاين»: نفى محامى جماعة الإخوان المسلمين ما نشرته بعض المواقع الإلكترونية عن قيام المدعى العسكرى بالعفو عن كل من المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام ورجل الأعمال حسن مالك من الأحكام العسكرية التى صدرت ضدهما بقضية اتهما فيها عام 2006.

عبد المقصود الذى بدأ بالنفى قبل أن يعرف تفاصيل ما ينفيه قال: إن ما حدث هو قيام محكمة الطعون العسكرية بإلغاء العقوبة الصادرة فى حق المهندس أسعد الشيخة الذى صدر ضده حكم غيابى فى ذات القضية بالسجن خمس سنوات، وذلك بعد أن قام أسعد بتسليم نفسه للجهات المختصة، فقررت محكمة الطعون العسكرية إلغاء الحكم الصادر وإعادة محاكمته من جديد.

ما يؤكد أن «إخوان أون لاين» كان يكذب أنه فى اليوم التالى مباشرة - 20 فبراير 2012 - وفى الساعة الرابعة وأربعة وأربعين دقيقة نشر خبرا عنوانه: إجراءات قانونية لإلغاء الأحكام العسكرية فى قضية الشاطر، وكان نص الخبر: أكد عبد المنعم عبد المقصود محامى جماعة الإخوان أن هيئة الدفاع تعد إجراءات قانونية أمام القضاء العسكرى لإعادة النظر فى الأحكام التى صدرت منه ضد قيادات وأعضاء داخل الجماعة، وأضاف أن هذه الإجراءات بدأت بتقديم طعن للمهندس أسعد الشيخة أحد الذين حوكموا غيابيا بخمس سنوات ضمن 40 قيادة من قيادات الجماعة على رأسهم خيرت الشاطر نائب المرشد العام فى القضية العسكرية الأخيرة أمام محكمة النقض العسكرية، والتى قضت بإلغاء الحكم وإعادة محاكمته أمام دائرة أخرى.

عبد المقصود أشار أيضا إلى أن هناك عدة خطوات أخرى سيتم

تنفيذها بشأن إلغاء الأحكام عن جميع من حوكموا غيابيا أو حضوريا فى هذه القضية، وكانت محكمة النقض العسكرية قد قبلت الطعن بحق أسعد الشيخة وقررت إعادة محاكمته أمام دائرة أخرى بعد تسليم نفسه إلى السلطات المصرية.

محامى الإخوان بما قاله إما أنه كان يكذب وهو لا يعرف أنه يكذب، أو أنه يكذب ويعرف أنه يفعل ذلك، فقرار إسقاط العقوبات عن خيرت الشاطر وحسن مالك صدر عن مكتب المدعى العسكرى فى 16 فبراير أى قبل ثلاثة أيام من ادعاء محامى الجماعة أنه سيبدأ فى إجراءات قانونية لإسقاطها، ومؤكد أنه كان يعرف بالقرار، لأن المجلس العسكرى لم يكن ليحتفظ بهذه المفاجأة للإخوان... فقد تمت بعلمهم.

بعد ذلك نشرت الصحف الورقية خبرا يشير إلى أن خطابا من المكتب الفنى للنائب العام وصل إلى شركة مصر للمقاصة وكل شركات السمسرة فى الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ والمحللين، يؤكد قيام المدعى العسكرى بإعفاء كل من خيرت ومالك من كل العقوبات المحكوم بها عليهما فى القضية رقم 2 لسنة 2007 جنايات عسكرية، التى تم قيدها برقم 963 لسنة 2006 حصر أمن دولة، وصدر فيها قرار بالمنع من التصرف والإدارة رقم 2 لسنة 2007، وهو ما يستوجب طبقا للخطاب إلغاء التحفظ على أموال الشاطر ومالك وأبنائهما القصر وزوجاتهما.

كان هذا يعنى أن موقع الإخوان المعبر الرسمى عن الجماعة يكذب فيما قاله، وزيادة فى التأكيد فلدى القرار الذى صدر عن المكتب الفنى للنائب العام الذى صدر فى 18 فبراير 2012 أى بعد يومين فقط من صدور قرار المدعى العسكرى.

نص القرار: نود الإحاطة أنه بناء على الإخطار الوارد إلينا من إدارة المدعى العام العسكرى بتاريخ 16 /2 / 2012، والمتضمن أن السلطة المختصة قد قررت إعفاء كل من محمد خيرت سعد عبد العزيز الشاطر وحسن عز الدين مالك يوسف مالك من كافة العقوبات المحكوم بها عليهما فى القضية رقم 2 لسنة 2007 حصر أمن دولة والصادر على ذمتها أمر المنع من التصرف والإدارة رقم 2 لسنة 2007 أوامر تحفظ، وسقوط كافة العقوبات التبعية والآثار الجانبية الأخرى المترتبة على الحكم، الأمر الذى يتعين معه إنهاء أثر أمر المنع المشار إليه الصادر ضد سالفى الذكر وزوجاتهما وأبنائهما القصر دون غيرهم ممن شملهم... والتوقيع رئيس الاستئناف... رئيس إدارة الأموال المتحفظ عليها المستشار عادل السعيد.

جملة واحدة فى قرار المدعى العام العسكرى جعلت جماعة الإخوان تنفى وتكذب أن يكون هناك إسقاط لعقوبات خيرت الشاطر وحسن مالك، وهى: «دون غيرهم ممن شملهم»... فهناك من بين قيادات الإخوان من صدرت ضدهم أحكام ولا تزال أموالهم مصادرة لم يحصلوا على مثل هذا القرار وإعلانه بهذه الطريقة قد يثير حفيظة البعض، وقد أرادت الجماعة أن تخفى الخبر حتى تصل إلى صيغة لإعفاء الآخرين من العقوبات.

قرار إسقاط العقوبة عن خيرت الشاطر وحسن مالك بهذه الصورة لم يكن له إلا معنى واحد فقط، وهو أن المشير طنطاوى الذى يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذى أصدر قرار العفو وهو الذى وقع عليه، وقد يكون هذا هو أول قرار عفو شامل يصدر فى تاريخ الأحكام العسكرية، وهو يعنى أنه طبقا للقانون وقف السير فى إجراءات أى دعوى

يمكن أن تكون مرفوعة على من صدر فى حقه العفو ويمحو حكم الإدانة، وهو ما يعنى أن كلًا من خيرت ومالك أصبح كيوم ولدته أمه.

لقد خرج خيرت الشاطر من سجنه فى مارس 2011، قبل أن تنتهى فترة عقوبته، ولأن النظام تغير والقوى تغيرت والموازين أيضا، كان لابد أن يطالب القيادى الإخوانى بأن يحصل على حقوقه كاملة.

لم يرض الشاطر بالحصول على إفراج صحى أو عفو جزئى، لأنه يعرف أنه بذلك لن يكون مواطنا طبيعيا، فهو يعرف أن القانون يقول إن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من حقوق ومزايا عديدة، ومنها:

أولا: القبول فى أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهدة أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة.

ثانيا: التحلى برتبة أو نيشان.

ثالثا: الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال.

رابعا: إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله، ويعين قيما لهذه الإدارة تقره المحكمة، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته فى غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية، أو ذى مصلحة فى ذلك، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة ويكون القيم الذى تقره أو تنصبه تابعا لها فى جميع ما يتعلق بقوامته.

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة، وكل التزام يتعهد به مع مراعاة ما تقدم به

يكون ملغى من ذاته، وترد أموال المحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه، ويقدم له القيم حسابا عن إدارته.

خامسا: بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا فى أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو أى لجنة عمومية.

سادسا: صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا فى إحدى الهيئات أو يكون خبيرا أو شاهدا فى العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة السجن المؤبد أو السجن المشدد.

ليس هذا فقط فطبقا للقانون فإن العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا، ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك.

هذه ليست فذلكة قانونية بالطبع، ولا محاولة لاستعراض مواد قانونية جافة، ولكنها للتأكيد على أن من أصدر قرار العفو عن خيرت ومالك - وهو المشير طنطاوى - كان يعنى ما قرره، فالعفو عام وشامل وتسقط كل العقوبات وما يترتب عليه من آثار جنائية.

على مدار الشهور التى أعقبت الثورة... كانت التصريحات التى أدلى بها أعضاء المجلس العسكرى من ناحية وقيادات الإخوان من ناحية أخرى تشير إلى أنه لا صفقات بين المجلس والجماعة... بل من العيب أن يتردد مثل هذا الكلام.

لكن بعد هذا القرار كان لابد من تأمل مثل هذه التصريحات وإعادة فحصها من جديد، ففى عز معمعة الانتخابات البرلمانية وعندما حقق

الإخوان المسلمون نتائج كاسحة، خرجت أصوات من الجماعة تؤكد أن من حق الأغلبية البرلمانية أن تشكل الحكومة، ودار جدل لم تكن له أى ضرورة عن صدام بين الإخوان والمجلس العسكرى حول هذا الحق الذى يمنحه الإعلان الدستورى كاملا للعسكرى دون أن ينقص منه شيئا.

بعد أن رست سفينة البرلمان على شاطئها، واعتلى كرسى الرئيس به سعد الكتاتنى خفتت كل الأصوات الإخوانية التى ألحت على حق الحرية والعدالة فى تشكيل الحكومة، وكانت هذه إشارة إلى أن الجماعة التزمت حدودها مع المجلس وأن ما جرى لم يكن إلا من دواعى الدعاية الانتخابية.

كان واضحا أن جماعة الإخوان لن تقبل على تشكيل الحكومة، ليس فقط لأنها ستقف عند حدود الأدب مع المجلس العسكرى، ولكن لأنها فعليا لا تمتلك الكوادر التى تمكنها أن تقيل مصر من عثرتها، ولذلك انحازت إلى عدم كشف نفسها أمام الرأى العام.

لكن بعد أن بدا الأداء الباهت للأغلبية فى البرلمان، كان لابد للجماعة من أن تقوم بحركة استعراضية ولو على المستوى الإعلامى فقط، وهو ما دفع خيرت الشاطر إلى أن يعلن عبر فضائية الجزيرة أن الجماعة تستعد لتشكيل حكومة إنقاذ لأن أداء حكومة الجنزورى غير مُرضٍ للجميع.

كان خيرت وقتها يبعث بالروح مرة أخرى فى شرايين الجماعة التى تيبست من أول طلعة فى البرلمان، لكنه لم يكن صادقا فيما قاله، فقد كان يرمى بكرة نار لتجمع الحطب الذى أعده المجتمع ليحرق به الإخوان.

خرج بيان من الجماعة ليشير إلى أن خيرت الشاطر لم يقل أن الجماعة تشكل الحكومة، ولكن قال إن الجماعة على استعداد لأن تشكل الحكومة، والفارق كبير بين الاستعداد والعمل الفعلى على تشكيلها.

شغلت الجماعة المجتمع كله بأمر حكومتها التى لم تكن إلا خيالا، فوقت الإعلان عنها لم يكن من حق خيرت الشاطر أساسا أن يعمل بالسياسة، ورغم ذلك كان هناك من يشير إلى احتمالية أن يتولى بنفسه رئاسة الحكومة، وإن كان أحد قيادات الجماعة نفى هذه الفكرة بنوع من التعالى السياسى والتقديس لخيرت الذى رأى أنه أكبر من أن يكون مجرد رئيس حكومة.

كان السؤال الذى يلاحق خيرت الشاطر فى كل اجتماعاته ولقاءاته وصفقاته مع المسئولين الخارجيين والسفراء ورجال الأعمال: ما هى صفة هذا الرجل؟

إنه فى النهاية نائب المرشد العام للجماعة، أى أنه فى الجناح الدعوى منها، لا علاقة له بالحزب، وكان هذا طبيعيا فلم يكن متاحا له وقت تأسيس الحزب أن يمارس عملا سياسيا، ولذلك لم يقترب منه، فبأى صفة إذن يجالس سفراء الدول؟

كانت الصفة التى يتمتع بها خيرت الشاطر هى أنه الرجل القوى الذى يدير جماعة الإخوان المسلمين جماعة وحزبا، كان هو من اختار مرشحى الجماعة فى كل الدوائر، وكان هو من حدد المناصب السياسية والإدارية فى الحزب، ولعل هذا تحديدا ما جعل المجلس العسكرى يصمت على نشاطه، بل يمكن أن نقول إن هذا تحديدا ما دفع المجلس لاسترضاء قلب الأسد فى الجماعة... بمنحه حق العمل العام والسياسى عندما طلبه.

وكان السؤال المهم فى هذا السياق أيضا، هو: لماذا خيرت الشاطر بالتحديد؟

والإجابة التى كانت تبدو منطقية فى أنه الرجل القوى الذى يحرك الجماعة بأصابعه - كان يفعل ذلك وهو فى سجنه - قدمه أكثر رسوخا فيها من المرشد نفسه، ثم إنه هو الأكثر احتياجا للصفقة، ولذلك فإن قرار العفو الشامل عنه طوق النجاة له، الحياة تدب من جديد فيه، هو هنا كان صاحب حاجة، وقد منحها له المجلس العسكرى، فهو بذلك أسيرهم ورهين عطيتهم، وهو ما يجعلهم يضعون يدهم عليه ويضغطون بقوة دون أن يتألم أو يتوجع.

ثم إن خيرت الشاطر فى النهاية بما يملكه من كاريزما شخصية واجهة ضخمة لصفقة قد تكون هى الأكبر بين الجماعة والمجلس العسكرى، يتم من خلالها حكم مصر، صحيح أنه ليس بالتساوى ولكن على الأقل بما يبدو أنه عادل بين الجماعة والمجلس.

ولأن رجال المجلس العسكرى كانوا يعملون بحسن نية مطلقة... فقد جرهم خيرت الشاطر إلى مساحته تماما، بل يمكن أن نقول إنه خدع العسكر... وتجول بمنتهى الراحة والأريحية من أجل مصلحة الجماعة.

فالصراع بين المجلس العسكرى وجماعة الإخوان لم يخرج إلى النور بالصدفة، فكل طرف كان قد وصل إلى درجة اليأس من الآخر، ولم تكن البيانات الحادة والساخنة التى تبادلها الطرفان يوم 24 مارس 2012 إلا ترجمة دقيقة لحالة الضيق التى أصبح كل منهما يعانى منها ويصدرها فى وجه الآخر.

كان أدمن صفحة المجلس العسكرى على الفيس بوك قد وضع بيانا رسميا حفل بلغة التهديد التى وصلت ذروتها فى التلميح إلى السيناريو الذى لجأ إليه الرئيس عبد الناصر سنة 1954 حين خرجت مظاهرات

رافضة للديمقراطية وعودة الحكم للسياسيين القدامى ورفض عبد الناصر إجراء الانتخابات أو التصديق على الدستور، وأصدر قرارا بحل الجماعة التى كانت تجهز نفسها لتولى الحكم وصدور أوامر وقتها باعتقال آلاف الإخوان فى طول مصر وعرضها.

تهديد المجلس العسكرى للإخوان الذين لم يسمِّهم صراحة فى بيانه جاء واضحا، إذ قال: إننا نطالب الجميع بأن يعوا دروس التاريخ لتجنب تكرار أخطاء ماض لا نريد له أن يعود، والنظر إلى المستقبل بروح من التعاون والتآزر وأن المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار.

لم يكن دقيقا ما قيل عن أن المعركة احتدمت بين الجماعة والمجلس بسبب عدم دعم ومساندة الجماعة لمنصور حسن فى ترشحه للرئاسة، وهو ما جعله ينسحب فى اللحظة الأخيرة، معلنا أن من وعدوا بمساندته تراجعوا عن دعمه، وإن كان هذا سببا فى الأزمة لا يمكن أن نقلل من تأثيره أو نتجاهل أثره.

كان المجلس العسكرى يرى فى منصور حسن مرشحا مناسبا للفترة الانتقالية، فهو ليس إخوانيا، كما أنه ليس محسوبا على فترة مبارك التى كان مبعدا فيها، وقد طلب أعضاء من المجلس أن تؤيد الجماعة منصور حسن لأسباب وطنية.

لم تكن الجماعة متحمسة لمنصور حسن، لكنها وعدت بأن تستطلع رأى قواعدها أولا قبل أن ترد، لكن استطلاع الرأى هذا طال، ولم تمنح الجماعة أعضاء المجلس كلمة محددة، وهو ما اعتبره بعض أعضاء المجلس إهمالا متعمدا لا يليق من الإخوان.

لقد ألمح منصور حسن إلى أن عصام العريان القيادى فى الجماعة ونائب

رئيس الحرية والعدالة زاره فى منزله، ووعده أن تقف الجماعة إلى جواره فى معركته الانتخابية، لكنه أخلف وعده معه، واختفى تماما ولم يرد عليه، عندما حاول أن يستطلع رأى الجماعة الأخير فى مساندته من عدمها.

الأمر كان أكبر من عصام العريان بالطبع، فالذى وقف فى طريق منصور حسن وطموحه فى الوصول إلى منصب الرئيس بدعم من المجلس العسكرى وتأييد إخوانى، كان خيرت الشاطر الذى حال دون حصول حسن على أى دعم من أى نوع من الإخوان، بل إنه وقف فى وجه مهدى عاكف الذى حاول أن يؤيد منصور حسن بسبب علاقة صداقة قديمة كانت تربط بينهما، إلا أن الشاطر كان قد حسم الأمر، فمنصور حسن لا مكان له فى معركة الرئاسة.

كان خيرت الشاطر الذى يتحرك بامتلاء مبالغ فيه بالقوة المفرطة، يعمل بروح من دانت له الأرض، وكان قد كلف محامى الجماعة أن يتقدم بطلب إلى المحكمة العسكرية ليحصل على رد اعتبار فى قضية 1995، وهى القضية التى صدر ضده فيها حكم بتهمة إحياء تنظيم محظور هو جماعة الإخوان، وقضية 2006 المعروفة إعلاميا بميليشيات الأزهر، والتى لم يكمل مدة الحبس فيها وخرج بعفو صحى من المجلس العسكرى.

توقع خيرت الشاطر أن يحصل على رد اعتبار سريع وفورى، فهو يتحرك بحرية ويعقد لقاءات وصفقات دون أن يعترض طريقه أحد، لكن المفاجأة أن رد الاعتبار صدر فقط فى قضية 1995، لأنها كانت قد استوفت شروطها القانونية.

كان الشاطر قد قضى مدة الحبس فى قضية 95 كاملة، كما مر على خروجه من السجن 6 سنوات، وهو ما لم يتوافر فى قضية ميليشيات

الأزهر، فلم يقض فترة العقوبة كاملة، كما أنه لم يمر عليها 6 سنوات بعد.

اعتقد خيرت أن المجلس العسكرى يمكن أن يجامله وينهى له قضية ميليشيات الأزهر، وهى القضية التى خرج منها الشاطر بتهمتين، الأولى تمويل ميليشيات الإخوان التى نظمت عرضا عسكريا فى جامعة الأزهر، والثانية هى غسيل الأموال، وأن يردوا له اعتباره بما يمكنه من أداء دور سياسى دون أى معوقات.

موقف العسكرى زاد من عناد الشاطر الذى قال لبعض المقربين منه إنه سيربيهم، وكان أن لعب بورقة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، اعتقادا منه أن المجلس يمكن أن يمنحه رد اعتبار، ويكون الثمن ألا يستخدمه فى الانتخابات الرئاسية 2012، وإن كان يمكنه الاستفادة منه فى الانتخابات القادمة.

لم يكن هذا فقط ما أغضب خيرت الشاطر من المجلس العسكرى، فقد كانت هناك ثلاثة أسباب للغضب، **يمكن أن نوجزها فى التالى:**

أولا: إرسال الطعن المقدم فى دستورية مجلس الشعب إلى المحكمة الإدارية العليا، دون التنسيق مع الجماعة، فقد اعتبرت الجماعة أن هذا تم بليل، وكان سوء النية مبيتا، ورغم أن الجماعة بها كوادرها - يمكن أن تقول جواسيسها - فى كل مكان فإنها لم تعلم بما يجرى فى الإدارية العليا، فقد رأت المحكمة جدية فى الطعن فأحالته إلى الدستورية العليا، وهو ما وضع الجماعة فى أزمة.

ثانيا: أن المحكمة الدستورية العليا اتخذت إجراءات سريعة جدا فيما يخص الطعن، وهو ما جعل الجماعة تتهم المستشارة تهانى الجبالى نائب رئيس المحكمة بأنها تلعب دورا كبيرا فى الإسراع بالإجراءات

الخاصة بالطعن، تأسيسا على أن الجبالى لا تكف عن الهجوم على الإخوان لصالح المجلس العسكرى.

ثالثا: كان هناك اتفاق بين الجماعة والمجلس العسكرى على أن يتم الإبقاء على كمال الجنزورى رئيسا للوزراء مع تغيير أربعة أو خمسة وزراء بآخرين من جماعة الإخوان، وهو ما لم يستجب له المجلس العسكرى فيما بعد، وهو أيضا ما جعل الجماعة تصعد فى هجومها على الجنزورى وحكومته، وهو الهجوم الذى وصل إلى التهديد بسحب الثقة من الحكومة.

تعامل قيادت المجلس العسكرى مع ما يفعله الإخوان المسلمون على أنه نوع من العبث، أو التصرفات غير المسئولة، ورغم أن الحوار والاتصال بين قيادات الجماعة وحزب الحرية والعدالة مع المجلس العسكرى كان يتم بشكل يومى ولا ينقطع أبدا، إلا أنه بعد أزمة الجماعة مع حكومة الجنزورى التى كان يساندها العسكرى، حدث ما يشبه القطيعة، التى وصلت إلى حد أن أعضاء المجلس العسكرى لم يردوا على تليفونات أعضاء الجماعة وقيادات الحزب.

لم يجد خيرت الشاطر ومحمد مرسى - الذى كان رئيسا لحزب الحرية والعدالة - إلا أن يطلبا موعدا عاجلا مع المجلس العسكرى، لكن الغلطة التى ارتكبها الشاطر كانت طلبه أن يكون اللقاء مع أعضاء المجلس العسكرى جميعا، وهو ما استفز قيادات المجلس معتبرين أن طلب الشاطر يفتقد إلى اللياقة، فليس من حقه أن يحدد من سيقابله... ولا متى... ولا أين؟ فكل هذا متروك لقيادات المجلس.

كان القرار أن يجتمع رئيس الأركان الفريق سامى عنان وحده

مع خيرت الشاطر ومحمد مرسى، اعتقد الشاطر أنه يمكن أن يقول كل ما يريده، فبدأ بالعتاب للمجلس العسكرى الذى لا يرد على اتصالات الإخوان، بل إن كل قنوات الاتصال انقطعت مرة واحدة، لكن سامى عنان لم يقبل عتاب الشاطر، ولم يلتفت له من الأساس، حاول محمد مرسى أن يخفف من الجو الذى بدأ مشحونا، لكن يبدو أن قدر هذه الجلسة كان أن تظل مشحونة وساخنة حتى لحظتها الأخيرة.

بدأ خيرت الشاطر كلامه بأن الجماعة ستلتزم بأى شىء تتفق عليه مع المجلس العسكرى، وقبل أن يكمل كلامه قاطعه الفريق عنان قائلا: لم يكن لديكم التزام بأى اتفاق بداية من 54 وحتى الآن.

حاول خيرت أن يلعب بورقة ترشيحه للرئاسة، قال للفريق سامى عنان إنه يقاوم ضغوطا كثيرة من الجماعة التى يصر عدد كبير من أعضائها على أن يرشح نفسه للرئاسة، لكن عنان رد عليه باستخفاف قائلا: أنت تعرف أنك لا تستطيع أن تفعل ذلك، فأنت محروم سياسيا حتى الآن، ولم يصدر لك رد اعتبار فى قضية ميليشات الأزهر، وليس أمامك طريق آخر تلجأ إليه إلا القضاء العسكرى، الذى سيطبق القانون عليك كما يطبقه على غيرك دون تدخل من أحد.

لم يجنِ الشاطر شيئا من الحوار مع سامى عنان، ذهب إليه طامعا لا أكثر ولا أقل، وكان رد الفعل عصبيا للغاية، أصدرت الجماعة بيانا حادا اعتبره المجلس العسكرى تجاوزا فى حقه، حيث شككوا فى نزاهة المجلس وألمحوا إلى أن المحكمة الدستورية يمكن أن تحل البرلمان إرضاء للعسكرى، وكان مؤسفا أن تستخدم الجماعة تعبير «هيحطوا إيدهم فى الدرج يطلعوا الحكم».

كان رد الفعل السريع من المحكمة الدستورية العليا أن اجتمعت جمعيتها العمومية، واختارت متحدثا رسميا باسمها، وكان أول ما أعلن عنه المتحدث الرسمى باسم المحكمة أن أى طعن فى نزاهتها سوف يقابل قانونا ضد أى جماعة سياسية، بل أكدت مصادر من داخل المحكمة الدستورية أنها درست الموقف القانونى من تعريض بيان جماعة الإخوان بها ... ومدى إمكانية رفع دعوى قضائية ضد الجماعة.

لم يقف المجلس العسكرى مكتوف الأيدى، بل أصدر بيانا أظهر فيه «العين الحمرا» للجماعة، وكان أشد ما أغضب الجماعة فى هذا البيان ما جاء فيه من أن المجلس قد ترفَّع فى مرات سابقة عن الرد على الافتراءات، باعتبار أن القوات المسلحة المصرية العريقة أسمى من الدخول فى جدل مع فئة أو جماعة.

هزمت هذه العبارة غرور الجماعة وكسرت هيبتها، وهى الهيبة التى اعتقدت الجماعة أنها أصبحت كاملة بأغلبيتها البرلمانية، لكن رسالة المجلس كانت واضحة، عندما وجه حديثه إلى الجماعة دون أن يحددها، عندما قال: «لقد توهم البعض أنه يحق لهم الضغط على القوات المسلحة ومجلسها».

لم تخف مصادر قريبة من المجلس العسكرى ضيق قيادات المجلس بشدة، مما أعلنه مرشد الجماعة الدكتور محمد بديع الذى قال فى مؤتمر عقدته الجماعة فى كفر الشيخ من أن الجماعة لم تتزوج من المجلس العسكرى حتى يحدث بينهم طلاق،على اعتبار أن هذا تعبير لا يليق سياسيا، وكان يجب أن يترفع عنه مرشد الجماعة، الذى لابد عليه أن يعرف عمن يتحدث بالضبط.

لم تستسلم الجماعة ولم يستسلم خيرت الشاطر، بل قام بما يشبه عملية الخداع الكاملة للمشير طنطاوى وسامى عنان، وهذه وقائع أخرى يمكن أن نسجلها.

فهذه مجموعة من اللقاءات والاتصالات التى دارت بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين وقيادات المجلس العسكرى، وهى الاتصالات التى انفجرت خلالها قنبلة ترشيح الشاطر نفسه لرئاسة الجمهورية عن حزب الحرية والعدالة.

الاجتماع الأول - السبت 24 مارس - مقر وزارة الدفاع

كانت الجماعة تواجه مأزق انفجار الجمعية التأسيسية من داخلها، وهو ما دفع محمد مرسى إلى أن يطلب لقاء عاجلا مع بعض أعضاء المجلس العسكرى، تحدد الموعد صباح السبت 24 مارس 2012، ووصل محمد مرسى إلى مقر وزارة الدفاع ومعه خيرت الشاطر النائب الأول لجماعة الإخوان.

بدا من الاجتماع أن مرسى والشاطر يسعيان إلى التفاهم، فأشار مرسى إلى أن الجماعة تلقت تطمينات من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدم اعتراضها على ترشيح الإخوان لأحد أعضائها فى انتخابات الرئاسة، وأكد الشاطر أن الإدارة الأمريكية تبارك بالفعل ترشحه للرئاسة، لكنه لا يفكر فى الأمر.

كان لدى الشاطر ومحمد مرسى عرض محدد، وهو أن يتدخل المشير طنطاوى بنفسه لينقذ الجمعية التأسيسية للدستور من الانهيار، وذلك من خلال اجتماع يدعو له بنفسه، يحضره ممثلو الأحزاب، وفيه سيبدى الإخوان مرونة شديدة، بل كان هناك عرض محدد بأن يسحب الإخوان بعض أعضاء الجماعة ليحل محلهم آخرون من خارج التيار الإسلامى.

اعتقد خيرت الشاطر أنه عندما يبدى نيته فى عدم الاستجابة لما ادعى أنه ضغوط أمريكية عليه بالترشح للرئاسة، فإنه يمكن أن يجعل المجلس العسكرى يستجيب لكل ما يطلبه، ويبدو أن المجلس بالفعل أبدى مرونة مع ما طرحه خيرت ومرسى من الإبقاء على البرلمان، فلا داعى للإسراع بحله، وكذلك لا داعى للإبقاء على الدكتور كمال الجنزورى فى الوزارة، وفى هذه الحالة يمكن أن يتولى خيرت الشاطر رئاسة الوزراء، فى مقابل مساندة من يرى المجلس العسكرى أنه المرشح الأنسب للرئاسة.

فى هذا اليوم تحديدا تسلم خيرت الشاطر ثلاثة قرارات بالعفو الشامل والعام عنه من القضاء العسكرى فى كل العقوبات التى كانت تحول بينه وبين العمل السياسى، وقد يكون هذا سر إعلان محاميه عبد المنعم عبد المقصود بقوة أنه لا توجد أى عوائق تحول بين الشاطر والترشح للرئاسة.

الاجتماع الثانى - الثلاثاء 27 مارس

دعا المشير طنطاوى ممثلى الأحزاب إلى اجتماع لإنقاذ الجمعية التأسيسية، وهو الاجتماع الذى حضره الفريق سامى عنان، فى هذا الاجتماع حاول طنطاوى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، بدأ كلامه بالتأكيد على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع الشرعية الممثلة فى البرلمان وقراراته.

المفاجأة أن محمد مرسى لم يلتزم فى الاجتماع بما سبق الاتفاق عليه، وكان صادما للمشير والفريق عندما قال: «إذا بدأنا فى مناقشة تشكيل الجمعية التأسيسية، فنحن نناقش شيئًا لا يملكه إلا المجلسان فقط، فهما أصحاب الحق والقرار».

كان إصرار محمد مرسى مستفزا، قال: «المسائل مستقرة وتسير فى طريقها الصحيح، ونحن لا نملك اتخاذ قرار بتغيير بعض أعضاء الجمعية التأسيسية أو غير ذلك من الأفعال بعيدا عن مجلسى الشعب والشورى».

لم يستطع المشير طنطاوى أن يخفى غضبه، وحاول سامى عنان أن ينزع فتيل التوتر بسبب الاتهامات التى حاصرت الإخوان: نحن هنا لتجاوز الأزمة التى وقعت ولا نريد أن نشكك فى كل شىء، البلد فى مأزق والخاسر الأكبر هو الوطن، وأرجو ألا يكون هدف الحوارات هو التجريح.

فشلت محاولة سامى عنان فى تهدئة الأمور، وهو ما دفع المشير لأن يقول بحدة: لو كنت أعلم أن الأمر سيصل إلى حد الصدام ما كنت دعوت إلى هذا الاجتماع.

كان قرار المشير ألا يحضر الاجتماع الذى تقرر عقده بعد 48 ساعة فقط، على وعد بأن يرجع محمد مرسى إلى جماعته ليشاورها فى تعديل تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، وهو ما دعا خيرت الشاطر إلى أن يطلب موعدا خاصا مع المشير طنطاوى.

الاجتماع الثالث - الأربعاء 28 مارس

لم يستغرق الاجتماع الذى ضم خيرت الشاطر والمشير طنطاوى- جرى الاجتماع فى بيت المشير - وقتا طويلا، حاول خيرت أن يستوعب غضب المشير، أكد أنه فى اجتماع الخميس ستلتزم الجماعة، وأن وجود المشير ضرورى.

لكن يبدو أن المشير لم يقتنع بما قدمه خيرت الشاطر، الذى أعاد التأكيد على أنه لن يستجيب للأمريكان فى مسألة ترشيحه للرئاسة.

كان المجلس العسكرى بعد اجتماع الثلاثاء قد أدرك أن الجماعة تلعب لعبتها الأخيرة، وأن التلويح بورقة الأمريكان لم يكن للتهديد، بل هناك ما يجرى بالفعل.

التقارير المخابراتية أشارت إلى أن هناك اجتماعات مكثفة جرت بين قيادات إخوانية وبعض المسئولين الأمريكان، لكن ليست هناك تفاصيل عما جرى فى هذه الاجتماعات.

لكن الأهم من ذلك أن مهندس هذه الاتصالات كان وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم، وأنه من يتحمس لترشيح خيرت فى الانتخابات الرئاسية... وقد حاول التأثير على الأمريكان لدعم الشاطر بشكل علنى.

ولأن ورقة الأمريكان ليست حكرا على الإخوان فقط، فالمجلس العسكرى له مصالحه معهم، ولأن الأمريكان لا يسيرون إلا خلف مصالحهم، فقد بدأت اللعبة ترتد على الإخوان مرة أخرى، فبعد أن أعلن خيرت الشاطر ترشحه للرئاسة، ضامنا أن شيئًا لا يمكن أن يعوقه، كان رد الفعل فى المجلس العسكرى غاضبا للغاية؛ فقد شعر الجميع بالخداع، فالجماعة حصلت على ما أرادته... وفى النهاية لم تلتزم بأى شىء مما تعهدت به.

البيان الأمريكى يهدد مستقبل الشاطر- الاثنين 2 أبريل

تجاوب الأمريكان بشدة مع غضب المجلس العسكرى، وكان لابد أن يصدر بيان يحدد موقف أمريكا من ترشيح الشاطر للرئاسة، فى ظل تقارير صحفية عديدة تشير إلى مباركة السيناتور جون ماكين لمشروع الشاطر السياسى.

السفارة الأمريكية هى التى أصدرت البيان، الذى حاول الشاطر عبر اتصالات كثيرة ومكثفة ألا يصدر من الأساس، لكن ضغوط العسكرى كانت أكبر، جاء فى بيان السفارة الذى صدر الاثنين 2 أبريل: إن الولايات المتحدة لا ترغب فى الزج باسمها فى الشأن الداخلى المصرى، وخاصة الترشح للرئاسة، أو تأييدها أيا من المرشحين للمنصب، والسفارة تؤكد أن السيناتور جون ماكين لم يبحث مع قيادات الإخوان المسلمين ترشيح الشاطر للرئاسة أثناء زيارته لمصر مؤخرا، وقد حضرت اللقاء السفيرة الأمريكية، ولم يطرح فيه على الإطلاق اسم الشاطر كمرشح فى الانتخابات الرئاسية، ولم يجر الحديث فى هذا الموضوع من قريب أو بعيد، وأن التقارير الصحفية التى تزعم ذلك غير صحيحة، فهى لم تقدم أى دعم من أى نوع لمثل هذا الاقتراح.

لخص البيان الموقف الأمريكى بأن مسألة من يرشح نفسه للرئاسة فى مصر شأن داخلى يتعلق بقرار الشعب المصرى وحده وليس للولايات المتحدة أى موقف من هذا.

الخارجية الأمريكية كانت على الخط هى الأخرى، فقد قالت المتحدثة الرسمية باسمها إن الولايات المتحدة ليس لها علاقة بدعم أو ترشيح أى أحد أيا كان لمنصب رئيس الجمهورية، وكان السؤال الذى تلقته هو: هل تدعم الولايات المتحدة مرشح الإخوان خيرت الشاطر؟

نفت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية ذلك... وأكدت أن الإدارة الأمريكية لم ولن تفكر... ولم تطرح هذا الموضوع للنقاش من الأساس.

كان لابـد أن يؤكـد المجلـس العسـكرى للجماعـة أن ورقتهـا أصبحـت

مكشوفة وبلا قيمة، وقد وصل للجماعة أن المجلس كشف خدعة الشاطر، وهو ما جعل قيادات بالجماعة تلمح إلى أن ترشيح الشاطر ليس إلا ورقة للمناورة، وأن الجماعة يمكن أن تسحب الشاطر، حيث أكدوا أن أمر ترشحه ليس نهائيا، وإن كان الانسحاب لا يمكن أن يتم الآن بل فى اللحظة الأخيرة، وإن كانت الجماعة تواصل تصعيدها الإعلامى، بتصدير خيرت الشاطر كمرشح قوى ومؤكد للرئاسة.

عندما خرج خيرت الشاطر من الانتخابات الرئاسية كان تقرير استبعاده واضحا، فقد خرج لعدم حصوله على رد اعتبار فى الجناية رقم 2 لسنة 2007 عسكرية عليا والمعروفة إعلاميا بقضية ميليشيات الأزهر، وأكدت اللجنة أنه لا يغير من ذلك رد اعتباره فى الجناية رقم 8 لسنة 1995 عسكرية عليا والتى اقتصر رد الاعتبار عليها فى الحكم الصادر بتاريخ 13/ 3/ 2012، والذى يبين فيها أن الطالب أخفى على المحكمة الحكم الصادر فى الجناية رقم 2 لسنة 2007 عسكرية عليا، إذ لو كان قد أشار من قريب أو بعيد ما كان صدر لصالحه حكم رد الاعتبار فى الجناية رقم 8 لسنة 95، لعدم توافر المدة اللازمة للحكم برد اعتباره.

عندما تم استبعاد خيرت جن جنونه... وخرج ليواجه المجلس العسكرى علنية وبشكل مباشر... فقد صرح بأن جماعة الإخوان المسلمين رصدت بالفعل اتصالات بين اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والمجلس العسكرى، تفيد بأن المجلس تدخل فى استبعاد بعض مرشحى الرئاسة... وأن حصول الجماعة على هذه الاتصالات ليس معضلة، حيث إن الجماعة موجودة فى كل مكان.

تحدى خيرت الشاطر للمجلس العسكرى تجاوز إلى الإعلان بشكل

واضح عن أن الجماعة تتجسس على المجلس العسكرى، ورغم أن هذا التصريح كان يستوجب المساءلة والمحاكمة فإنه مر، عندما تراجع الشاطر وقال إنه لم يكن يقصد تسجيل مكالمات ولكن هناك من بين أعضاء الجماعة من نقلوا لها ذلك، معللا الأمر بأن رجال الجماعة فى كل مكان... وأعتقد أن هذا التصريح هو الذى قطع كل قنوات الاتصال بين جماعة الإخوان والمجلس العسكرى.(*)

(*) (هذا الفصل جزء من فصل موسع ورد فى كتابى «المشير والفريق...» تناول بشكل كامل الصفقات التى تمت بين المجلس العسكرى والإخوان المسلمين خلال الفترة التى تلت ثورة يناير وحتى دخول مرسى إلى قصر الاتحادية فى يونيو ٢٠١٢).

الزلزال يضرب التحالف

من مبارك إلى الجماعة: اعملوا فى صمت... واتركونى أحكم بهدوء

قد يكون السؤال الذى يحاصرك بعد كل هذه التفاصيل هو: لماذا سمح مبارك للإخوان بالعمل، ولماذا حاصرهم بعد ذلك؟

ولأن الإجابة تحتاج منا عودة إلى الوراء فإننا الآن فى العام 1981، وكان هذا بعض مما جرى.

من بين ما كان يتاجر به الإخوان طوال عصر مبارك هو أنهم كانوا أصحاب أول شهيد فى عصره، وهو الشهيد كمال السنانيرى الذى مات من التعذيب فى السجن، لكن عندما تتأمل ما جرى، وتستمع إلى أطراف مختلفة ستتأكد أن الإخوان باعوا السنانيرى كما باعوا غيره.

فى بحثه عن «الإخوان ومبارك من المهادنة إلى المواجهة» يقول السعيد رمضان العبادى: كانت مؤشرات عهد ما بعد السادات غير جيدة بالنسبة للإخوان، فمع تولى مبارك الحكم استمر الإخوان داخل المعتقلات لفترة، بالرغم من الإفراج عن باقى السياسيين المعتقلين، وقد تعرض معتقلو الإخوان خلال تلك الفترة للتعذيب، وكان نصيب

الإخوان أن يكون الأستاذ كمال السنانيرى هو أول شهيد للإخوان فى العهد الجديد.

فى مذكراته التى سجل فيها شهادته على تاريخ الحركة الإسلامية فى مصر يقول عبد المنعم أبو الفتوح عن نفس الواقعة: فى سجن استقبال طره تعرضنا للتعذيب والإساءة كثيرا لكن ما أصابنا هو قتل الأستاذ كمال السنانيرى رحمه الله، كان من أكبر الإخوان سنا حين تم القبض عليه فى سبتمبر 1981، وبعد مقتل السادات وزيادة جرعة التعذيب كان الشهيد السنانيرى من أكثر من طالهم التعذيب، وكنت أسمعه يصرخ مستجيرا بالله من شدة التعذيب وبشاعته، فقد كانوا يصبون عليه العذاب للضغط عليه ظنا منهم أنه هو المسئول عن سفر الشباب المسلم إلى أفغانستان، وقد كان رحمه الله مسئولا عن ملف القضية الأفغانية.

يكمل أبو الفتوح ما جرى: فى 14 نوفمبر 1981 كان الوضع غريبا فى السجن بما يوحى بحدوث شىء غير عادى، ولم يلبث أن جاءنى الشاويش وقال لى: الراجل العجوز الذى فى الزنزانة المجاورة مات.

يتهم أبو الفتوح فى مذكراته وبشكل واضح اللواء فؤاد علام بأنه كان وراء قتل السنانيرى، يقول عبد المنعم: كان قائد السجن فى هذا الوقت فؤاد علام ضابط مباحث أمن الدولة المعروف، ورئيس ما كان يعرف بقسم مكافحة النشاط الدينى، ولم يمض إلا وقت قليل حتى أعلنت نتائج تحقيق وهمى أشارت إلى أن السنانيرى انتحر، وفؤاد علام دائما يعلن براءته من قتل السنانيرى ويصر على أنه انتحر، لكننى لا أصدقه ولا يمكن أن أصدقه، فقد كنت فى نفس السجن وفى نفس الزنزانة المجاورة له، وقد رأيته بنفسى ورأيت توقيعاته، وحين ذهبت إلى مستشفى السجن

فى هذا الوقت قابلت قائد المستشفى وهو ضابط، وعلمت منه أنه رأى توقيعات فؤاد علام بخط يده على كل ما كان يحدث فى السجن من انتهاكات لحقوق البشر ومن تعذيب وإيذاء نفسى وبدنى حقير.

طبقا لشهادة أبو الفتوح فإن فؤاد علام هو من قتل السنانيرى، لكن ما الذى فعلته الجماعة من أجل قتيلها؟ على أرض الواقع لا شىء على الإطلاق... وهنا لابد أن نحكى الحكاية من خلال وثائقها.

لكن قبل الحكاية، علينا أن ندخل البيوت من أبوابها، من عند هذا الإخوانى محمد كمال الدين السنانيرى، ولد فى العام 1918، حصل على شهادة الثانوية العامة فى العام 34، واكتفى من التعليم بها، حيث اتجه للعمل فالتحق بوزارة الصحة فى قسم مكافحة الملاريا، لكنه ترك العمل بها بعد 4 سنوات فقط.

فكر السنانيرى فى أن يكمل تعليمه وأن يلتحق بإحدى الجامعات الأمريكية لدراسة الصيدلة، لكنه رضخ لنصيحة أحد العلماء بعدم السفر إلى أمريكا وكان ذلك لسببين، الأول أن أمريكا هى أرض الكفر، والثانى أن المسلم لا يجب أن يشغل نفسه بغير العلوم الشرعية، فتنازل عن حلمه وذهب ليعمل فى ميناء أبو سلطان، وتزامن ذلك مع الحرب العالمية الثانية، أثناء عمله انضم إلى جماعة الإخوان، ومنذ اللحظة الأولى كان عضوا نشطا بها، ولذلك كان طبيعيا أن يتم اعتقاله فى عام 1954 على ذمة محاولة الإخوان لاغتيال عبد الناصر، وظل فى السجن 19 عاما كاملة حيث لم يخرج منه إلا عام 1973.

قبل أن يدخل السنانيرى المعتقل كان قد تزوج وأنجب بنتا، لكن الأقدار حرمته منها حيث توفيت بعد شهر واحد من دخوله المعتقل، بذل

أهل زوجته كل ما فى وسعهم ليخلصوا ابنتهم منه وبالفعل طلقها، لكنه لم يظل بلا زوجة وهو مسجون، فقد تزوج وهو فى السجن من أمينة قطب شقيقة سيد قطب، عقد عليها ولم يتم الزفاف إلا بعد خروجه من السجن.

ذهب السنانيرى إلى سيد قطب وطلب منه الزواج من أخته، فقال له: ساعرض عليها الأمر، وعندما علمت أمينة وافقت على أن تنتظر كمال المحكوم عليه بالمؤبد والذى لم يكن قد قضى من فترة عقوبته سوى خمس سنوات فقط، وبعد فترة شعر السنانيرى بأن الأمر أصبح ثقيلا فأرسل إلى أمينة يخيرها فى أمرها، فأرسلت إليه بقصيدة قالت له من خلالها إن زواجها منه باب من أبواب الجهاد، وأكمل معها حياته لكن لم يرزق منها بأطفال.

فى السيرة الذاتية الرسمية للسنانيرى التى تنشرها جماعة الإخوان يقال إن أمه حاولت أن تقنعه بكتابة رسالة استعطاف لعبد الناصر فرفض رفضا قاطعا، وحذر من أن يكتب أحد من أهله مثل هذه الرسالة وقال لأمه: كيف يكون موقفى بين يدى الله إذا أرسلت هذه الرسالة وقبضت الليلة؟ أأموت على الشرك، لم يمت على الشرك لكنه مات من التعذيب وظلت نهايته لغزًا ما بين الاتهام للداخلية بقتله وتأكيد من الداخلية بانتحاره.

فى قضية السنانيرى التى وصلت إلى مكتب النائب العام لم يناقش أحد الأمر بالعقل، كل طرف يقول ما يريد لا ما يجب أن يعرفه الناس، وفى مثل هذه الحالة تضيع الحقيقة.

فؤاد علام المتهم الأول من قبل الإخوان بقتل السنانيرى، تحدث

بالخير عنه، حيث قال: كمال السنانيرى أحد قيادات الإخوان المعروف عنهم الورع والتقوى، وإن كانت تصرفاته تتسم بالعصبية الشديدة، وهو بالمناسبة كلام قريب من كلام الإخوان عن السنانيرى، فهو عندهم كان ورعا زاهدا قليل الكلام محبا للناس، وكان متعبدا يصوم يوما ويفطر يوما حتى وهو فى السجن تحت التعذيب.

يقول علام: فى أكتوبر 1981 أخطرتنا مصلحة السجون بأن كمال السنانيرى انتحر فى السجن باستخدام حبل صنعه من الأقمشة وعلقه فى السيفون، غير أن الإخوان أشاعوا فى العالم كله أنه مات من التعذيب، وقاد المستشار على جريشة (صاحب الرسالة التى طالب فيها مبارك أن ينصح ابنه جمال بالجلوس مع الإخوان) عملية الهجوم المكثف على النظام المصرى فى الداخل والخارج.

وقت هذه الحادثة كان على جريشة يشغل منصب رئيس المركز الإسلامى فى ألمانيا ومسئول جماعة الإخوان فى أوروبا ويشكل حركة رئيسية فى المثلث الذى يدير حركة الإخوان فى أوروبا إلى جانب سعيد رمضان صهر البنا فى سويسرا وسالم عزام فى بريطانيا.

تحدث على جريشة فى هذه الأزمة بقوة لأنه كان يعرف فؤاد علام جيدا، ففى عام 1958 تعرفا على بعضهما البعض، كان جريشة يعمل وكيلا للنيابة فى السويس وكان علام ضابط مباحث المدينة، كانا يسكنان فى عمارة واحدة، علام فى الدور السابع وجريشة فى الدور الثانى، تكونت بينهما علاقة متينة جدا، لكن جريشة انتقل من السويس، وفى سنة 60 عادت العلاقات بينهما وتبادلا الزيارات، لكن لم تكن العلاقات بنفس القوة، انشغل علام بعمله فى المباحث وانشغل جريشة فى إعداده

لرسالة الدكتوراه فى الشريعة بعد تركه النيابة والتحاقه بالعمل فى مجلس الدولة.

تباعدت بينهما السبل، بعد ذلك دخل على جريشة السجن فى قضية الإخوان عام 1965، وبعد أن خرج سافر إلى ألمانيا، حيث عمل رئيسا للمركز الإسلامى بها، لكنه لم ينس ما حدث له فى سجون عبد الناصر، رفع دعوى قضائية على وزارة الداخلية بسبب التعذيب الذى تعرض له وحكم له بالتعويض، وأصدر الحكم المستشار محمود هريدى، ومن نافلة القول هنا أن نشير إلى أن المستشار هريدى عمل بعد ذلك فى مكتب المحاماة الذى امتلكه جريشة فى المهندسين، وهو ما لم ينكره جريشة، فقد زاره هريدى بعد صدور الحكم بخمس سنوات فى ألمانيا بدعوة رسمية وجهها له جريشة، وكان هريدى وقتها رئيس محكمة استئناف، وبعد عشر سنوات كان المستشاران هريدى وجريشة شريكين فى مكتب واحد.

فى ديسمبر 1981 كان الرئيس مبارك سيزور ألمانيا، لكن قبل الزيارة وصلت معلومات عن أن الإخوان فى أوروبا سيقابلون مبارك بمظاهرات ضخمة، سافر فؤاد علام إلى ألمانيا، قابل هناك على جريشة الذى فوجئ بأن له سطوة وسيطرة على إخوان أوروبا جميعا، بعد مفاوضات صعبة قرر جريشة ألا تخرج المظاهرات، لكنه ألمح إلى أنه لا يضمن سلوك الإخوان الأتراك لأنهم غاضبون من قتل السنانيرى بسبب التعذيب، اتفق علام مع جريشة على أن يرسل له المستندات الخاصة بالقضية عن طريق المرشد العام للإخوان عمر التلمسانى، لم يطلب علام من جريشة أن يقتنع لكنه أراد أن يطلع على المستندات وبعد ذلك يقرر.

أرسل فؤاد علام تقرير الطب الشرعى والمستندات التى تؤكد انتحار السنانيرى وليس قتله إلى جريشة الذى رد عليه بخطاب قال فيه: الأخ العميد فؤاد بك علام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد، فقد أوصل لى الأستاذ عمر الأوراق الخاصة بالأستاذ كمال السنانيرى (رحمه الله) واطلعت عليها، وإذ أشكر لك هذا الاهتمام الكريم، فإننى أنوه إلى أننى بدأت أراجع تفكيرى فى هذا الموضوع، وأرى حاليا الكف عن الخوض فى هذه الموضوعات وعسى أن يكون من السلوك العملى ومن حسن معالجة الأمور بهدوء، والصدر الواسع ما يتيح الفرصة لإعادة الثقة كاملة فى نفوس الجميع، والله المستعان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والتوقيع على محمد جريشة فى 14 مايو 1982.

موقف على جريشة لم يمنع أن يصدر التنظيم الدولى للإخوان المسلمين عدة بيانات فى العواصم الأوروبية من بينها هذا البيان الذى كان عنوانه «استشهاد الأستاذ كمال السنانيرى»، وجاء فيه: استشهد الأستاذ محمد كمال السنانيرى تحت التعذيب فى سجن ليمان طره، الذى أشيع أن السادات هدمه، وكان الأستاذ السنانيرى قد اعتقل فى الحملة التى شنها السادات ضد رجال الحركة الإسلامية فى مصر مع الأستاذ عمر التلمسانى والشيخ عبد الحميد كشك وإخوانهم، والأستاذ السنانيرى أحد كبار قيادات الإخوان، وقد أمضى مع إخوته المجاهدين عشرين سنة فى السجون وهم ثابتون على الحق، ومتزوج من الأخت أمينة قطب شقيقة سيد قطب خطبها وهو فى السجن، وظلت تنتظر خروجه حتى زواجهما، تم الدفن تحت الحراسة فى 10 نوفمبر 1981، بعد أن منعت السلطات عائلة الشهيد من إجراء مراسم الدفن والتعزية المعتادة.

تلقفت مجلة الدعوة التى تصدر فى الكويت القصة ونشرت البيان بتفاصيله، وأشارت إلى أن شقيق كمال السنانيرى تحدث عن مظاهر التعذيب التى وجدها على جسد أخيه بعد أن تسلم جثمانه، لكن شقيق السنانيرى أرسل لجريدة اللواء الإسلامى رسالة جاء فيها: نشرت مجلة الدعوة التى تصدر فى الكويت أن شقيقى المرحوم الحاج محمد كمال الدين السنانيرى قد توفى فى السجن بالتعذيب كما ادعوا أننى رأيت آثار التعذيب بالجبهة والصدر والفخذين، وكانت لحيته نصفها منتوف وأقر أنا شقيق المرحوم كمال أن هذا افتراء وأنه لم توجد باللحية أية آثار تعذيب أو نزع لشعر اللحية كما ادعت المجلة، كما أقر أنه حسب ما رأيته لم يحدث أى تعذيب، إننى إذ أكتب هذا إليكم تقريرا للواقع بخط يدى وعلى مسئوليتى إحقاقا للحق ودفعا لأى افتراء مثل هذا، التوقيع لواء م. محمد شوقى محمد على فى 27 إبريل 1982 بطاقة عائلية رقم 2139 الوايلى.

من بين الأوراق التى أرسلها فؤاد علام لعلى جريشة كان هناك إقرار آخر من شقيق السنانيرى أقر فيه أنه بمشاهدته لجثة المرحوم ساعة خروجها من المشرحة لم يكن بها سوى علامة حز فى الرقبة من الأمام أظنها من آثار الحبل الذى وضعه حول عنقه ساعة الشنق، أما باقى الجسم فلم يكن به أية آثار لتعذيب، اللهم إلا آثار التشريح الذى تم للجثة بعد الوفاة وهى فتحة من أعلى العنق حتى أسفل البطن وحول الجمجمة وفى الذراع اليسرى من أعلى مكان أخذ العينة للتحليل.

شكك على جريشة فى إقرارات شقيق السنانيرى، وقال إنه كتبها تحت ضغط، لتبقى أمامنا الصفقة التى عقدها جريشة مع علام، فقد

سافر مبارك إلى ألمانيا ومرت زيارته بسلام، رغم أن الإخوان كانوا قد جهزوا بقوة لإحراج مبارك هناك.. ما الذى حصلت عليه الجماعة مقابل تمرير هذه الصفقة؟

لم يبحث أحد عما أخذه الإخوان المسلمون مقابل بيعهم لكمال السناريو، لكن سير الأحداث بعد ذلك كان يشير إلى ما جرى، ويمكن لنا باطمئنان أن نتحدث عن أول صفقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان، وكان مضمونها «اعملوا فى صمت... واتركونى أحكم فى هدوء».

لم تكن رحلة ألمانيا التى أراد نظام مبارك لها أن تنجح هى السبب الوحيد لعقد صفقة مع الإخوان، ولكن كانت هناك أسباب أخرى أهم، فقد كانت هناك مواجهة بين الأجهزة الأمنية والتيارات الإرهابية المتطرفة، وأراد النظام أن يتفرغ للمواجهة مع هذه التيارات، فكان لابد أن يتم تحييد جماعة الإخوان وترك الفرصة كاملة لها فى الشوارع والمساجد.

وهنا تظهر لنا دراسة «مبارك والإخوان.. من المهادنة إلى المواجهة»، التى تذهب إلى أنه لم يكن أمام مبارك من أجل تثبيت حكمه وشرعيته سوى الاختيار بين بديلين، أولهما الدخول فى مواجهة شاملة مع الإسلاميين بجميع أطيافهم بمن فيهم جماعة الإخوان من أجل نزع شوكتهم، وهو خيار غير مأمون العواقب وقد يؤدى إلى عدم استقرار الحكم، وثانيهما أن يركز مواجهته مع الجهاديين والمتطرفين على أن يؤجل حسم مسألة العلاقة مع الإخوان إلى مرحلة لاحقة، وقد كان الخيار الثانى هو الأكثر أمنا ورشادا للنظام فى تلك الفترة.

ومن بين علامات التقارب العلنية بين مبارك والإخوان كان مشهد

جنازة عمر التلمسانى، ففى 22 مايو 1986، شيعت جنازته وشارك فيها كل من الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، وعدد كبير من أعضاء حكومته وشيخ الأزهر، وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية ورئيس مجلس الشعب، فى إشارات واضحة إلى أن النظام لا يعادى الإخوان.

ويشير السعيد رمضان العبادى إلى أن الجماعة لم تتردد فى اقتناص الفرصة من أجل إعادة بنائها التنظيمى من جديد، خاصة بعد انتهاء مرحلة اعتقالات سبتمبر 81، ونهاية نظام السادات الذى انقلب عليها فى أواخر أيامه.

عملت الجماعة على زيادة حضورها السياسى والمجتمعى منذ بداية الثمانينات وبالتحديد فى العام 1982، وهو العام الذى خرج فيه قيادات جماعة الإخوان من السجون، فقد شهد هذا العام إعادة جديدة لبناء تنظيم الإخوان على أسس تعتمد على العلانية ونبذ السرية إلى حد ما، والتفاعل مع المجتمع عبر أطره التنظيمية والجماهيرية المختلفة من نقابات وأحزاب سياسية واتحادات وأسر طلابية ونواد لأعضاء هيئة التدريس، وصولا إلى المشاركة فى الانتخابات البرلمانية، ومحاولة الاندماج فى المؤسسات الاجتماعية وخاصة المنتخبة.

كان المرشد الثالث للجماعة عمر التلمسانى هو صاحب الفضل فى التركيز من أجل بناء الجماعة من جديد، و يشير أبو العلا ماضى - أحد الذين ساهموا فى تأسيس الجماعة وقتها - إلى أن التلمسانى لعب دورا محوريا مهما، فقد جمع الشباب من حوله وبدأ يدفع بهم، وفق رؤية سياسية واعية إلى مجلس الشعب والنقابات.

كان التلمسانى يريد أن تتحول الجماعة إلى مؤسسة سياسية ودعوية

تندمج مع الجماهير من خلال خطاب وسطى يدعو إلى بناء نهضة إسلامية من خلال التفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة، وقد تحقق له ذلك لأنه تزامن مع رغبة مبارك فى أن يتفرغ هو الآخر لبناء دولة جديدة.

فى الثمانينات تجلت كل مظاهر الصفقة الكبرى بين الإخوان المسلمين ونظام مبارك، فقد نجحت الجماعة فى المشاركة فى انتخابات 1984 و1987 والدخول فى تحالفات انتخابية مع أحزاب المعارضة، وهو ما حدث أولا فى انتخابات العام 1984 التى خاضتها الجماعة على قوائم حزب الوفد، وحصلت الجماعة وقتها على 9 من إجمالى 58 مقعدا، وفى انتخابات 1987 دخلت الجماعة فى تحالف جديد ضم حزبى العمل والأحرار تحت مسمى التحالف الإسلامى، الذى نجح فى الحصول على حوالى 56 مقعدا حصل منها الإخوان على 36 مقعدا، وشهدت هذه الانتخابات أول ظهور لشعار «الإسلام هو الحل».

نجحت الجماعة فى توسيع قاعدتها الاجتماعية ومد شبكتها التنظيمية من خلال الجامعات والمدارس والمساجد، واستفادت من صمت النظام تجاه هذا التمدد الذى كان يصب بالأساس فى مصلحته، حيث جعل من الإخوان سيفا لمواجهة الجماعات الإرهابية العنيفة مثل تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، وما خرج منهما من خلايا متطرفة عديدة، وذلك تنفيذا للاتفاق الأول بين الطرفين لمحاصرة التيار المتشدد، النظام من أجل تحقيق الاستقرار وتثبيت الشرعية، والإخوان من أجل احتكار الفضاء الدينى والاجتماعى.

لم يترك مبارك جماعة الإخوان تواصل عملها وسيطرتها على مفاصل

المجتمع، حدث ما جعل النظام ينتبه إلى أنه يترك الفرصة للإخوان للسيطرة الكاملة على كل شىء.

فى أكتوبر 1992 وقع الزلزال المروع الذى كشف كذبة مبارك الكبرى فى اهتمامه بالبنية التحتية، لكن كشف ما هو أهم على المستوى السياسى، تأخرت الحكومة ولم يشعر الناس بها إلى جوارهم لمواجهة آثار الزلزال، لكن جماعة الإخوان نجحت من خلال شبابها أو النقابات المهنية التى سيطرت عليها فى تخفيف وطأة الزلزال لدى الكثير من المتضررين.

طبقا لموسوعة الإخـوان المسلمين، فان الجماعة نجحت بحكم انتشارها الشعبى والمجتمعى فى الوصول إلى أماكن الكوارث قبل وصول السلطات الرسمية بساعات، وقد قامت بدور أساسى وفاعل فى إنقاذ العشرات من الموت، ومد يد العون للمشردين ممن تهدمت بيوتهم وصار الشارع مأوى لهم.

منذ هذه اللحظة قرر نظام مبارك التدخل لتقليم أظافر الجماعة، حيث قامت بدور الحكومة، وصارت دولة داخل الدولة كما أكدت ذلك تقارير الجهات الأمنية المختلفة التى رفعت لمبارك.

كان اهتمام وسائل الإعلام العالمية بدور الإخوان فى مواجهة آثار الزلزال مقلقا لمبارك، وربما كان أشد ما أزعجه أن التقارير التى أذاعتها محطة «سى إن إن» ومحطة «بى بى سى» كانت تصور الخيام التى كان ينصبها الإخوان للمتضررين وعليها لافتة «الاسلام هو الحل»... وهو الشعار الذى كانت الجماعة تخوض به معاركها الانتخابية ضد النظام... فبدأ الخريف الطويل بين الجماعة ومبارك، وهو الخريف الذى لم ينته إلا بسقوط مبارك نفسه.

التوطين فى مواجهة التمكين

مصير جماعة الإخوان بين جموح خيرت الشاطر وطموح أبو الفتوح

بحث نظام مبارك عن مبرر قوى ليضرب تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين، فقد تركهم لما يقرب من 12 سنة يعملون دون أن يعترض طريقهم أحد، سمح لهم بأن يدخلوا كل مكان: الجامعات، النقابات، النوادى، الانتخابات، لكنه لم يتوقع أن تتمكن الجماعة من هذا الانتشار الذى أصبح مقلقا ومخيفا... فظهرت قضية سلسبيل... وربما هى القضية الأشهر فى تاريخ العلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان... فكل ما جاء بعدها كان ترتيبا عليها.

لن أعتمد على الرواية الأمنية فقط لقضية سلسبيل، ولكن سأعتمد أيضا على رواية الإخوان لها، كما وردت فى موسوعة الإخوان المسلمين، وكتبها الباحث الإخوانى عبده مصطفى دسوقى، ربما لأن فيها أيضا تفاصيل عن بدايات إمبراطورية خيرت الشاطر الاقتصادية.

لقد عاد الشاطر إلى مصر فى العام 1986، بعد تغريبة دامت 5 سنوات كان فيها هاربا من نظام مبارك، وهى الفترة التى تشكل حالة من

الغموض الكبير، فقد كون معظم علاقاته بإخوان الخارج خلال هذه السنوات، كما أن الفترة التى قضاها فى اليمن عبر هذه السنوات لا تزال مجهولة للكثيرين.

احترف الشاطر التجارة وبدأ فى تكوين شركة مع حسن مالك الذى تعرف عليه فى السعودية خلال العام 1983، وخرجت للنور شركة سلسبيل للكمبيوتر، ويقول الشاطر: فى حدود عام 1983 بدأت صلتى بحسن مالك، حينما كنت بالسعودية وبريطانيا، لأنى كنت فى بريطانيا أدرس دكتوراه فى الهندسة، ولكنى انشغلت بالتجارة خلال هذه الفترة وهى تصدير أجهزة الكمبيوتر والمواد الغذائية إلى منطقة الخليج، وحسن كان فى هذا الوقت شغال فى شركة استيراد للمواد الغذائية والتجارة عموما، وكنا بنصدر سيارات مرسيدس من ألمانيا للسعودية، وبدأت علاقتى به فى الفترة دى من خلال التجارة، ثم عدت إلى مصر فى 1986، وكان هو رجع قبلى، فبدأت أفكر وأشتغل بشكل فردى فى مجال الكمبيوتر ولما وجدت أن السوق معقول وفيه طلب عليه فتكلمت مع حسن فى الموضوع ده.

تم تأسيس «سلسبيل » باسم الشركة الدولية للتنمية والنظم المتطورة فى العام 86، وبدأ نشاطها الفعلى فى بداية 1987، وعقب ذلك أسس الشاطر شركة جديدة لتطوير أساليب العمل الإدارى والتدريب والدراسات والبحوث بالنسبة لشركات القطاع الخاص والعام أطلق عليها اسم «الأمة»، واستطاعت أن تنافس بعض الشركات فى السوق، حتى إنها نافست على مناقصة الدورة الأولمبية بمصر، ومناقصة خاصة بالجيش المصرى.

لكن لماذا تفجرت قضية سلسبيل؟

من وجهة نظر الإخوان كان هناك سبب واحد مهما تعددت الأسباب التى يتحدثون عنها، وهو تخوف مبارك من نشاط الإخوان الاقتصادى الذى كان يهدد بأن تبتلع الجماعة الدولة.

لقد فوجئ الشاطر فى 5 فبراير 1992، بمباحث أمن الدولة مصحوبة بقوة كبيرة تهجم على شركته وتعتقله وتجرى تفتيشا دقيقا للمكان، تم إغلاق الشركة، وتم القبض على 3 متهمين أساسيين هم أصحاب الشركة ومركز الأمة للإدارة وهم خيرت وحسن مالك وطاهر عبد المنعم، كما اعتقل على ذمتها مجموعة كبيرة من الإخوان المسلمين فى شتى محافظات مصر من بينهم جمعة أمين ومحمود عزت... وترتب عليها أيضا أن أوقفت الحكومة تعاملها مع رجل الأعمال الإخوانى خالد عودة من خلال وقف مشروع كساء العاملين بالدولة، الذى كان مصنع عودة ينتج من خلاله ملابس الموظفين العاملين فى القطاع الحكومى، وخرج خالد عودة وقتها ليعلن أن مبارك كذب على المصريين عندما وعد بأنه لن يبيع القطاع العام.

تقول موسوعة الإخوان نصا: لقد انزعج نظام مبارك من الصوت العالى للإخوان فى الميدان الاقتصادى، حيث شهد مستهل التسعينات صراعا بين الإخوان ومبارك على شرعية الإنجاز، ولم يأت التصادم من فراغ وإنما زادت وتيرته بسبب تطورات وعوامل محلية وخارجية وتفاعل النظام مع تلك التطورات من خلال مجموعة سياسات جديدة أهمها التخلى عن سياسة احتواء المعارضة السياسية وصياغة تحالفات جديدة مع فئة رجال الأعمال.

ويحلو لجماعة الإخوان أن تصور ما حدث فى شركة سلسبيل على أنه كان فزعا من خيرت الشاطر بشكل شخصى، فطبقا لهم كان لوضع الشاطر واحترافه التجارة وانضمامه لجماعة الإخوان ومهنيته العالية فى هذا المجال أن وجد منافسين له بقوة محسوبين على النظام الحاكم، عمدوا إلى عرقلة مسيرته متذرعين بكونه عضوا فعالا فى جماعة الإخوان المسلمين... ولذلك كانت كل الضربات توجه له ولشركاته تحت ذريعة انتمائه لجماعة محظورة، وكان لدخوله مجال الكمبيوتر - وهى تجارة لم تكن رائجة فى مصر فى هذا التوقيت - أن أغرت كثيرا من رجال الأعمال المقربين من نظام مبارك لمنافسته فى هذا المجال الحيوى الذى استشعروا برغبة السوق فيه، ومن ثم إغراء النظام به.

نأتى إلى النقطة الأهم فى القضية، باعتراف الإخوان أنفسهم، تقول الموسوعة: تقدم الشاطر فى أكثر من مناقصة سواء فى الألعاب الأولمبية أو بعض مناقصات الجيش المصرى، وقد فزع نظام مبارك من كون أحد الإخوان المسلمين مطلع على الأمور العسكرية بهذه الدرجة.

تتهم جماعة الإخوان المسلمين صهر علاء مبارك رجل الأعمال مجدى راسخ بأنه كان وراء محاصرة خيرت الشاطر وإغلاق شركته وتعطيل مسيرته الاقتصادية، وتدلل على الأمر بأن ما حدث لم يكن إلا تصفية اقتصادية للرجل، فالقضية نفسها أغلقت بعد أحد عشر شهرا على لا شىء، وحكمت المحكمة للمتهمين بالبراءة، غير أنها أصدرت قرارا بإغلاق شركتى سلسبيل والأمة.

ما الذى خرج به النظام من هذه القضية ولماذا فجرها من الأساس؟

لقد رصدت تقارير الجهات الأمنية أن شركة سلسبيل التى يملكها الإخوانى خيرت الشاطر قامت من خلال استعانة الجهات الأمنية السيادية بها فى تركيب وصيانة أنظمة الكمبيوتر بها، من الحصول على قواعد معلومات مهمة خاصة بهذه الجهات، وأن الاستعانة بهذه الشركة يمثل خطرا على الأمن القومى.

لقد مارس خيرت الشاطر من خلال شركته لعبته المفضلة فى التجسس على النظام وجمع أكبر قدر من المعلومات عنه، وكانت الخطورة أنه فعل ذلك مع الجهات الأمنية السيادية، فلم يتورع عن فعل ذلك مع أجهزة المخابرات وأمن الدولة، بل وبعض مؤسسات الجيش، ولم تكن الإشارة إلى الدخول فى مناقصات الجيش واطلاعه على الأسرار العسكرية إلا غطاء لعملية اختراق الإخوان ومبكرا جدا لأسرار الدولة العليا.

فى تقرير المضبوطات بقضية سلسبيل يمكن أن نتوقف عند محطة مهمة جدا، فمن مضبوطاتها أوراق تثبت تعاملات بين الشركة وبين أجهزة حساسة فى الدولة، ولم تكن هذه الأجهزة الحساسة إلا المخابرات الحربية وكلية القادة والأركان والكلية الفنية العسكرية وإدارة هيئة الإمداد والتموين بالقوات المسلحة، والهيئة العربية للتصنيع، وهو ما أكد أن هناك اختراقًا كاملًا لهذه المؤسسات، فلم يكن العاملون فى شركة سلسبيل مجرد مجموعة من الفنيين الذين يشرفون على أنظمة الكمبيرتر فى هذه المؤسسات ولكنهم كانوا جواسيس أيضا على ما فيها من معلومات... ولم يكن الخطأ هنا هو خطأ الشاطر، ولكن خطأ الجهات الأمنية السيادية، وقد يكون هذا سببا فى إنهاء القضية وتأديب الشاطر، فقد كان التحقيق فيها كفيلًا بفضح رموز كبيرة فى النظام.

لكن الأهم من ذلك أن النظام وضع يده على ما نعرفه بقضية التمكين، وهى خطة بخط يد خيرت الشاطر يرسم فيها رؤيته للسيطرة على كل شىء فى مصر، تمهيدا للوصول إلى الحكم.

كان مفزعا أن يقرأ رجال نظام مبارك ما جاء فى هذه الوثيقة، وكان هذا بعض منه:

أولا: المحافظة على الحالة من التمكين التى يصل إليها المجتمع تتطلب ضرورة امتلاك القدرة على إدارة الدولة لمواجهة احتمال اضطرارنا لإدارة الدولة بأنفسنا، وفى الوقت ذاته ستؤدى حالة التمكين إلى تكالب القوى المعادية الخارجية، لذا كان لابد من الاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال أن يكون لدينا رؤية لمواجهة التحديات سواء من حيث امتلاك الإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والقدرة على تطوير تلك الرؤية، وهذا يتطلب إعداد البناء الداخلى بما يتواكب مع متطلبات المرحلة ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

ثانيا: الانتشار فى طبقات المجتمع ويتطلب هذا رفع قدرة الأفراد على التأثير فى قطاع عريض من المجتمع يرفع إمكانات الحوار والقدرة على الإقناع والتدريب وذلك عن طريق: إحداث التوزان بين الدعوة الفردية من أجل الضم للصف والدعوة العامة، وتنمية حلقات القيادة والقدرة على تحريك المجموعات.

ثالثا: الانتشار فى المؤسسات الفاعلة، وهذا يتطلب: رفع قدرة الأفراد على اختراق المؤسسات دون فقدان الهوية، ورفع قدرة الأفراد على التعامل مع المعلومات.

رابعا: وبالنسبة لمهمة إدارة الدولة ومهام المستقبل فإن هذا يتطلب

الاهتمام بمجموعة مختارة تنمى فيها القدرة على إدارة المؤسسات العامة، والقدرة على استيعاب المتميزين فى القطاعات المختلفة والاستفادة منهم.

خامسا: فى جانب البناء الهيكلى فإن المنهج العملى للإدارة يتطلب توفير المعلومات اللازمة لأداء المهام المختلفة، وإرساء مبدأ التفويض واللامركزية فى الأعمال ما أمكن، وإرساء مبدأ التفرغ لشغل المناصب ذات الأهمية، ومرونة الهيكل بحيث تسمح بإضافات كيانات جديدة استجابة للخطة (جهاز معلومات - علاقات سياسية).

أتوقف قليلا عند المسار الذى حددته وثيقة التمكين بالنسبة للمؤسسات الفاعلة، ولاحظ أن هذا كان فى العام 1992، فى هذا المسار أعطت الجماعة المؤسسات ذات التأثير الجيش والشرطة 40 بالمائة تصل إلى 50 بالمائة فى مؤسسة القضاء، و50 بالمائة فى البرلمان، و30 بالمائة فى مؤسسة الإعلام، و20 بالمائة فى المؤسسة الدينية، وتم توزيع خطة الأولويات فى تنفيذ الخطة خلال العامين 93 و94 على أساس هذه النسب، وحددت المعدلات التى يجب تحقيقها خلال تنفيذ الخطة.

لم تكن لدى الجهات الأمنية تفسيرات واضحة لهذه النسب ولا ماذا تعنى، لكن ما قالته الجماعة فى وثيقة التمكين ساعد قليلا فى حل اللغز، فقد أشارت وثيقة الشاطر إلى أنهم قطعوا شوطا كبيرا فى مرحلة التمكين بلغت 2100 نقطة فى المؤسسات الفاعلة مقابل 1425 نقطة فى مجال التعليم و900 نقطة فى المجال الاقتصادى، وهو ما كان يشير إلى أن الجماعة تسير بخطى ناجحة جدا فى السيطرة على كل مؤسسات الدولة.

كانــت هذه الوثيقــة هى بداية الســد الكبــير الذى بنى بــين الجماعة ونظــام مبارك، حــاول الإخوان النفــى، لكن أجهــزة أمن مبــارك أصرت على

أنها موجودة، وأنها تمثل أساسا للانقلاب الذى تريد الجماعة أن تقوم به على النظام، ولذلك يمكن إن نقول أن زمن الريبة بدأ بين مبارك والإخوان من هذه اللحظة، لكنها الريبة التى لم تمنع التعامل فيما بينهما، خاصة أنه كان تعاملا يقوم على الصفقات والمصالح فقط.

هذه إذن الخطة الأهم التى ظل الإخوان يعملون بها، وظللنا طويلا ننظر إليهم من خلالها، دون أن نهتم بأن هناك خطة أخرى حاول صاحبها أن يفعلها داخل الجماعة لكنها كانت تلقى معارضة كبيرة جدا، أتحدث تحديدا عن عبد المنعم أبو الفتوح وخطته التى كان يطلق عليها - ولا يزال بالطبع - خطة التوطين.

لفت انتباهى أن عبد المنعم أبو الفتوح يقلل كثيرا من أهمية خطة التمكين المنسوبة لخيرت الشاطر، بل يسخر منها، ولن أكون مبالغا إذا قلت إنه يتعامل معها على أنها ليست موجودة، ففى إطار حديثه عن حصار نظام مبارك لجماعة الإخوان قال فى حوار منشور ومعلن عبر شبكة «إسلام أون لاين» نصا: لا أحد من الإخوان مثلا يستطيع أن يحتفظ بورقة فيها فكرة لكى ينضجها غدا، لأن الأمن يأتى ليقبض عليه ويحرز الورقة ويقدمها لنيابة أمن الدولة كدليل إدانة، كما حدث فى العام 1992، عندما أخذوا من منزل خيرت الشاطر أوراقا أطلق عليها وثيقة التمكين، وهى أوراق كانت لأشخاص تفكر ولها طموح وآمال وتخطط كيف تصلح مصر.

فى عرف عبد المنعم أبو الفتوح إذن أن خطة التمكين ليست موجودة، وقد يكون هذا من ناحية لأنه لم يكن على وفاق فى أى وقت مع خيرت الشاطر، بل كان يرى أنه نده الذى يزاحمه فى المكانة التى يجب أن

يحصل عليها داخل جماعة الإخوان التى منحها فكرا بينما خيرت منحها مالًا فقط، ومن ناحية ثانية لأنه يريد أن يفسح المجال لخطته هو، والتى حتما سينكرها ويقول إنها مجرد طموح وآمال وخطة لإصلاح مصر.

لقد أدرك نظام مبارك أن التعامل مع خيرت الشاطر محفوف بالمخاطر، وأن الجماعة يمكن أن تكون خطرا محدقا بالنظام لو استمر خيرت الشاطر فى السيطرة عليها، ورغم أنه كان مسجونا فى العام 2009 على ذمة قضية غسيل الأموال الشهيرة التى أعقبت العرض العسكرى لطلاب الأزهر، فإنه كان لا يزال يلاعب عبد المنعم أبو الفتوح الذى كان هو الآخر سجينا فى قضية التنظيم الدولى، وكان نظام مبارك يلعب بينهما بمنتهى القوة.

كانت القضية التى يحاكم بها وعليها أبو الفتوح تحمل رقم 404 لسنة 2009 حصر أمن دولة عليا، ورغم أن محاضر التحريات والتحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة العليا كانت تشير إلى إدانته، فإن القضية انتهت ولم تتحرك، وكانت هناك فيما يبدو صفقة أراد رجال جمال مبارك أن يعقدوها مع أبو الفتوح.

كانت الصفقة تقوم على خروج عبد المنعم أبو الفتوح من السجن وتمكينه من الصعود إلى منصب المرشد العام داخل الجماعة والسماح له بتأسيس حزب سياسى وعدد من المقاعد فى برلمان 2010، على أن ينهى عصر خيرت الشاطر ومجموعته فى مجلس الشعب، وتم تيسير الأمر لعبد المنعم تماما من أجل الخروج، تكلفت الدولة بعلاجه فى المستشفى الفرنساوى، ووصل علاجه وقتها إلى 58 ألف جنيه، وتم إيداعه فى جناح كامل بالمستشفى الفرنساوى، وكان مسموحا لابنته بأن تتواجد

معه فى الوقت الذى تريده، كما سمح له نفسه بأن يلتقى بمن يشاء من أصدقائه.

لم يكن عبد المنعم مدركا للسبب الذى من أجله يتم التعامل معه بهذه الطريقة، كانت الخطة يتم تدارسها بين رجال جمال مبارك، وبمجرد أن أشرت إليها نفى أبو الفتوح على موقعه الخاص أن تكون هناك أى صفقة بينه وبين رجال جمال مبارك.

ما لم يصل إلى عبد المنعم أن جبهة خيرت الشاطر وقتها سارعت إلى المعسكر القديم وعقدت الصفقة الأهم بالنسبة للنظام، وهى صفقة لم تكن تشمل عبد المنعم أبو الفتوح على الإطلاق، فلم يتحدث معه أحد، بل تحدثوا مع رجال الشاطر الذين أبدوا استعدادًا للتعاون الكامل مع نظام مبارك ليس فى انتخابات برلمان 2010 فقط، ولكن فى مساندة جمال مبارك فى أن يصل إلى الرئاسة.

كان صقور الجماعة يحذرون من وصول عبد المنعم أبو الفتوح إلى منصب المرشد، كما كانوا يحذرون من وصوله إلى الرئاسة أيضا، فهو ورغم أنه من بناة جماعة الإخوان فإنهم لا يعتبرونه منهم، يعتبرون كلامه عن الإصلاح والحوار - الذى بدا أنه غير حقيقى بالمرة - يمثل خطرا على التنظيم المغلق على ذاته والذى يعمل فى السر أكثر من عمله فى العلن.

لقد ظل عبد المنعم أبو الفتوح يجاهد من أجل نشر فكرته وتفعيل خطته، فبدلا من التمكين الذى يمكن أن يجلب على الجماعة صداما هى فى غنى عنه، فلابد من توطين جماعة الإخوان المسلمين أولا، كان عبد المنعم يعمل على أن يحل الإخوان فى كل مكان، وأن يقوم بأخونة الأفراد فى المؤسسات والهيئات العامة والخاصة، أن يتحول المواطن المصرى إلى

إخوانى، وساعتها لن تكون الجماعة فى حاجة إلى أن تقوم بثورة، لأن الدولة تكون فى هذا الوقت تحولت إلى إخوان، كان يرى أن التغيير لا يتم من أعلى بالتمكين، بل يمكن أن يتم من أسفل من خلال التوطين.

كانت هذه الخطة تقتضى أن ينافق أبو الفتوح الجميع، ولم يكن الرجل يتورع عن فعل ذلك، وأن يتعامل مع رموز نظام مبارك، ولم يتردد عن فعل ذلك أيضا، بل كان يبدى لهم ودا مبالغا فيه... كل ذلك لأنه كان يريد أن يصوغ المجتمع كله على هواه الإخوانى، وبعد ذلك يكون لكل حادث حديث.

الآن - على الأقل - يمكن أن يكون خيرت الشاطر انتهى تماما، لكن عبد المنعم أبو الفتوح لا يزال باقيا، ولا تزال الفكرة فى رأسه، يمكن أن يجرى عليها كثيرا من التعديل، بعد أن قصم الشعب ظهر الجماعة، لكننى أعتقد أن عبد المنعم سيظل متمسكا بفكرته وعاملا عليه حتى تتحقق، لا أقول أنه سينجح، ولكن على الأقل سيظل يحاول، وهو ما تعلمه من جماعته؟[*]

(*) لم يكن هدفى على الإطلاق من البحث فى دفاتر الإخوان ونظام مبارك، وقراءة ما ورد بينهما من صفقات أن أحمِّل الإخوان المسلمين وحدهم مسئولية ما جرى، وما وصلنا إليه الآن، ولكننى أحمِّل نظام مبارك وأتباعه وتوابعه أيضا مسئولية ما جرى ربما بأكبر مما أحمل الأمر للإخوان، لسبب بسيط جدا، وهو أن الجماعة والنظام كانوا طوال الوقت يرقصون على جثة الشعب، يبرمون هذه الصفقات دون أن ينظروا وراءهم أو خلفهم لهذا الشعب الذى يدفع الثمن دائما... كان الإخوان ومبارك مثل الأفعى والشيطان، تحالفا فى النهاية ضد الشعب لإخراجه من الجنة... وهو ما حدث فعلا.

فى هذا الكتاب

موافى بترشيح وتزكية من قادة حماس * شحاته يرفع تقريرًا لمرسى عن 13 ضابطًا بالجهاز لا يريدون التعاون معه... ومرسى يطلب منه إعادة هيكلة الجهاز تمهيدًا لإخراجهم * مرسى يستخدم أبو العلا ماضى لتسريب معلومات عن تنظيم بلطجية مزعوم يديره الجهاز لتأليب الرأى العام على المخابرات والضغط للمطالبة بتطهيره على طريقة الداخلية * البلتاجى يعلن عن القبض على ضابط مخابرات بالإسكندرية ويتهمه بالتحريض على حرق مقرات الجماعة وتمويل المتظاهرين * الضابط كان واحدًا من الـ 13 المناوئين لرئيس الجهاز.. والجماعة تعقبته وقام أعضاؤها بالاعتداء عليه رغم أن البندقية التى كانت معه مرخصة من نادى الصيد * شحاته أقسم على المصحف بالولاء الكامل لرئيس الجمهورية.. ونصحه قبل الثورة بأيام بأن يتراجع عن سياساته لكن مرسى قال له: طيب هنشوف.

وسطاء المحبة: عمر سليمان يكشف سر كراهية مبارك الشخصية لقيادات الإخوان المسلمين 25

مبارك كان ينظر للإخوان بشك.. فقد خططوا لاغتيال عبد الناصر وشاركوا فى قتل السادات وساهموا فى 3 محاولات لاغتياله هو شخصيًا * بديع قال لثروت الخرباوى: أنا طلبت من إخوانك كتابة مقال باسم مصطفى مشهور يمدحون فيه مبارك بعد زيارته لبيروت * عمر سليمان يعرض على العوا منح الإخوان حرية الدعوة فى المساجد مقابل عدم خوضهم أى انتخابات لمدة 5 سنوات.. والهضيبى: مستحيل * نواب

الإخوان دخلوا قصر الرئاسة بوصفهم مستقلين.. وبعضهم كان يشيد بحسن استقبال مبارك لهم وبالإفطار اللذيذ * قيادات من المخابرات نسقت لقاءً سريًا بين سليمان ومرسى والكتاتنى للاتفاق على الانسحاب من الميدان مقابل الاعتراف بشرعية الجماعة والإفراج عن الشاطر ومالك * عبد المنعم أبو الفتوح للمرشد: هو كان فيه لقاء أول يا بديع... حرام عليكم... انتم لازم تتحولوا للتحقيق * محمد حبيب يعترف: مرسى اجتمع بسليمان للاتفاق على صرف الإخوان من الميدان مقابل الإفراج عن خيرت الشاطر * سليمان يضع أمام مبارك محاضر اجتماعات الإخوان مع الأمريكان فى أنقرة... والرئيس يرد: بلاش مبالغات

خيانة رجل الرئيس: الإخوان اتفقوا مع أبو غزالة على دعمه فى انتخابات الرئاسة ثم باعوه لمبارك 39

أبو غزالة طلب من يحيى الجمل استطلاع موقف الإخوان منه إذا ما رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية 2005.. ومهدى عاكف يؤكد أنهم سيقفون وراءه * بعد 24 ساعة مصطفى بكرى يسأل عاكف تليفونيًا: هل ستؤيدون أبو غزالة؟... وعاكف يجيب: مستحيل * الجماعة عقدت صفقة مع النظام بعد بيع أبو غزالة لتحصل على 30 مقعدًا فى مجلس الشعب ثم نزلت الانتخابات ب 150 مرشحًا * عاكف يعترف: عقدت صفقة مع الأمن لإخراج المعتقلين... وخيرت الشاطر يخرق الاتفاق ويخطط للحصول على 150 مقعدًا * 3 قنوات اتصال بين الجماعة والنظام... واحدة منها كانت تضم صفوت

* سليم العوا فى ملف أمن الدولة: يحب التقرب من السلطة ويهوى صداقة الكبار والوزراء والمسئولين فى المواقع المهمة.

المرشد والوريث: جواسيس خيرت الشاطر على جمال مبارك فى أمانة السياسات 63

محمد حبيب يعترف: عرفنا بترتيب لقاء بين جمال مبارك وعبد المنعم أبو الفتوح.. ولكنه لم يتم فصرفنا النظر عن التحقيق داخليًا فى الأمر * ابن فريد عبد الخالق يرتب لقاءً بين جمال وأبو الفتوح والعريان وبشر... لكن أحداث ميليشيات الأزهر تلغيه * مهدى عاكف (2006): الإخوان يرفضون التوريث نهائيًا.. وبعد يومين يصدر بيانا يقول فيه: مستعد لاستقبال جمال كشاب مصرى * عاكف (2008): نوافق على ترشيح جمال مبارك كمواطن له الحق الدستورى فى ذلك * محمد بديع (2010): لا نعارض ترشيح الأستاذ جمال مبارك مثله مثل أى مواطن * خيرت الشاطر استغل رجل أعمال حزب وطنى شقيق المسئول السياسى للجماعة فى الجيزة للتقرب من جمال مبارك فى أمانة السياسات * يوسف ندا يعرض مبادرة للحوار مع جمال مبارك ويحدد وسيطًا سويسريًا يمكنه أن يقنعه بذلك * وثيقة إخوانية: من قيادى إخوانى لمبارك: انصح ابنك العزيز أن يجلس معنا حتى يسمع منا * القيادى الإخوانى يتحدث عن رؤيا صالحة جمعته بمبارك.. ومسئول سياسى عنه: كان أقرب إلى أن يكون ملحدًا

ليعترف: أنا عارف إن حوارى ده مسجل بالصوت والصورة ويمكن يكون منقول على الهوا مباشرة * مأمون الهضيبى يتهم أبو العلا ماضى بأنه خائن... ظل فى الجماعة عشرين عامًا ثم اكتشف فى النهاية أن يديها ملوثة بالدماء * وماضى يرد عليه بنشر تاريخه السرى داخل الجماعة.. ويكشف إجباره لأعضاء الجماعة على التنازل عن توكيلات حزب الوسط.

حاملـو الرسـائل السريـة: الجماعـة تطلـب الصلـح والرضـا والنظـام يتمنع

95

مصطفى الفقى توسط لدى الرئاسة للسماح لحفيدة حسن البنا بالسفر إلى الخارج لإكمال دراساتها العليا بعد أن منعها الأمن من الخروج من مصر * أبو غزالة يتدخل لوقف تعذيب مختار نوح زوج ابنة شقيقته ويقول له بعد الإفراج عنه: لم أستطع أن آمر بأكثر من هذا * عصام العريان بعد خروجه من السجن عام 2000 اتصل بأمن الدولة وطلب منهم تحديد ما يريدونه منه لأنه لا يريد دخول السجن مرة أخرى * ضابط شرطة يصفع عصام العريان على وجهه وهو نائب برلمانى... ورفعت المحجوب يتوسط للصلح بينه وبين وزير الداخلية لكن زكى بدر يسبه ويلعنه فى مكتب رئيس مجلس الشعب * عبد المنعم أبو الفتوح استغل موقعه فى اتحاد الأطباء العرب وأرسل للنظام رسائل عديدة للحوار والمصالحة ولم يتلقَّ أى رد * مهدى عاكف 2008: رموز وشخصيات عامة عرضت علينا الصلح مع النظام... ثم يذهبون ولا يعود منهم أحد * نواب إخوان فى برلمان 2005 طلبوا من زكريا عزمى أن يتوسط لهم

للجلوس مع مبارك... ورئيس الديوان يسمع ولا يرد * حمدى السيد يعترف: حاولت الوساطة بين الإخوان ومبارك بطلب مباشر من عصام العريان لكنى فشلت * خيرت الشاطر يطلب من مهدى عاكف تخفيف المظاهرات خوفًا على مصالحه مع رجال أعمال الوطنى.. والمرشد يرد: اللى خايف يروح.

أحمد شفيق: كنت أعرف أن خيرت الشاطر مدان لكن إحساسى جعلنى أفرج عنه هو وحسن مالك * يحيى الجمل يؤكد أن الإخوان هم من أتوا بعصام شرف رئيسًا للحكومة بعد الثورة لأنه كان عضوًا سابقًا بالجماعة * المدعى العسكرى يمنح الشاطر ومالك قرارًا بالعفو ليصبح من حقهما ممارسة العمل العام والسياسى فى قضية واحدة ويحجب العفو فى الثانية * «إخوان أون لاين» ينشر تكذيبًا للخبر دون أن يذكر أن الجماعة اتفقت على العفو عن خيرت ومالك وتركت المتهمين الآخرين فى قضية غسيل الأموال * فشل نواب الإخوان فى البرلمان جعلهم يصعِّدون ضد الجنزورى ويطالبون بإقالته متهمين حكومته بإفشالهم * كتائب الجماعة الإلكترونية تسرب خبرًا عن قرب تولى الشاطر رئاسة الحكومة.. وقيادى إخوانى: إنه أكبر من رئيس وزراء * عصام العريان زار منصور حسن فى منزله ووعده أن تقف الجماعة إلى جواره فى الانتخابات الرئاسية ثم تخلى عنه * الجماعة تصدر بيانًا يشكك فى نزاهة العسكرى ويتهم المحكمة الدستورية بأنها ستحل

البرلمان إرضاءً له.. والعسكرى: القوات المسلحة أسمى من أن تدخل فى جدل مع فئة أو جماعة * قيادات العسكرى أعلنت غضبها بعد أن قال بديع فى كفر الشيخ: الجماعة لم تتزوج المجلس العسكرى حتى يحدث بينهم طلاق * الشاطر حاول عقد صفقة مع طنطاوى لعدم حل الجمعية التأسيسية فى مقابل عدم ترشيح نفسه للرئاسة رغم الضغوط الأمريكية عليه * مرسى يخدع طنطاوى ويعلن أنه لا يملك حق تغيير أعضاء التأسيسية وأن المسائل مستقرة وتسير فى طريقها الصحيح.

الإخوان يبيعون جثة كمال السنانيرى أول شهيد لهم فى عصر مبارك * عبد المنعم أبو الفتوح يتهم فؤاد علام بأنه قتل السنانيرى وكان يسمع تعذيبه بنفسه فى الزانزنة المجاورة * إخوان التنظيم الدولى يجهزون لإفساد أول زيارة خارجية لمبارك فى ألمانيا والنظام يرسل علام لمقابلة المستشار على جريشة * جريشة يتسلم تقارير فؤاد علام عن انتحار كمال السنانيرى.. ويقول له فى وثيقة رسمية: لقد اقتنعت * مبارك يترك للإخوان حرية العمل الاجتماعى حتى يتفرغ لمواجهة الجماعات الجهادية... والإخوان يسيطرون على المساجد والنوادى والجامعات والنقابات * تفاهم الجماعة مع النظام بلغ قمته وبدا فى حضور رئيس الحكومة ووزائه جنازة مرشد الإخوان الثالث عمر التلمسانى * وسائل الإعلام العالمية تصور خيام الإخوان مكتوبًا عليها «الإسلام هو الحل» أثناء حملات

خيرت الشاطر أسس شركة سلسبيل واستطاع من خلالها دخول صفقات خاصة بالجيش المصرى * أوراق سلسبيل تؤكد أن الشاطر اخترق قواعد المعلومات الخاصة بالمخابرات الحربية وتجسس على مؤسسات سيادية أخرى * الجماعة تتهم مجدى راسخ بأنه من حرض على الشاطر لإغلاق شركة سلسبيل... وجهات التحقيق تعثر على خطة انقلاب الجماعة على نظام مبارك * عبد المنعم أبو الفتوح كان فى صراع دائم مع خيرت الشاطر لأنه كان يعتبره منافسه الأخطر على منصب المرشد العام * أبو الفتوح سخر من وجود خطة تمكين أصلًا ووصفها بأنها مجموعة أوراق تحمل أفكار وطموح أصحابها فقط * عبد المنعم وضع خطة بديلة للتمكين تقوم على تحويل المصريين جميعًا إلى إخوان.. وبعد ذلك لا تكون الجماعة فى حاجة إلى ثورة من الأساس.